وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

الانتقال الديمقراطي في تونس

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالب:

الخميسي قرين

إشراف الأستاذ:

- د .فاتح النور رحموني

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	رئيسا
د .فاتح النور رحموني	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	مشرفا ومقررا
	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

شكر و عرفان

الحمد لله الذي تتم به الصالحات

الحمد و الشكر لله الذي وفقني و اعانني لإتمام هذا العمل

اتقدم بالشكر الجزيل الي :

الاستاذ المشرف الدكتور " رحموني فاتح النور" لإشرافه علي هذا العمل و توجيهه للبحث و نصائحه وصبره معي

الي كل من علمني حرفا من معلمين و اساتذة الاطوار الاولي

الي الاساتذة " أ محمد شاعة ، د مرزاقة زروقي ، د السعيد ملاح" علي مساعدتهم لإنجاز هذا العمل.

الي كل اساتذة العلوم السياسية في جامعة محمد بوضياف

الي اساتذتي في معهد العلوم السياسية ببن عكنون ITFC سابقا

الي كل من ساعدني من بعيد او قريب في انجاز هذا البحث

إهداء

الى روح والدي الطاهرة تغمده الله برحمته الواسعة

إلى والدتي أطال الله في عمرها و أمدها موفور الصحة و العافية
إلي زوجتي و أولادي

إلى روح استاذي المرحوم هادي السعيد (أستاذ العلوم السياسية ببن عكنون)
تغمده الله برحمته الواسعة

إلى زميلاتي و زملائي في قسم الماستر إدارة محلية
اليكم جميعا

أهدي هذا العمل المتواضع

مقدمة

مقدمة:

تعتبر دراسات الإنتقال الديمقراطي أو ما أصبح يعرف فيما بعد علم الإنتقال (TRANSITOLOGIE) أحد فروع علم السياسة المقارن الذي يهتم بتفسير عمليات الإنتقال من نظم غير ديمقراطية سواء أ كانت شمولية أو تسلطية، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أوحكم قلة، الي نظم ديمقراطية، وأصبح مبحثا رئيسا في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين، لا سيما بعد سقوط الديكتاتوريات العسكرية في أوروبا الجنوبية اليونان1967 والبرتغال 1974 وإسبانيا 1975 ثم إمتدت خلال الثمانينات والتسعينات الي أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وشرق ووسط أوروبا، فيما بقي العالم العربي يمثل إستثناء ضمن هذه" الموجة الثالثة" أو عملية الدمقرطة حسب وصف عالم السياسة الأمريكي صامويل هنتجتن.

ولقد جاءت الإحتجاجات والإنتفاضات التي عمت الدول العربية في سنة 2011 والتي كانت شرارتها الأولي من تونس مرورا بمصر وليبيا واليمن وسوريا ... أو ما يسمي بثورات "الربيع العربي " كموجة أولي والتي إختلفت قوتها أو ضعفها من دولة الي أخري، وفاجأت الكثيرين سواء من الداخل العربي أو خارجه، ثم إحتجاجات الجزائر والسودان والعراق في 2019 كموجة ثانية حسب تصنيف الأستاذ عزمي بشارة لتعيد طرح موضوع الإنتقال إلى أنظمة ديمقراطية، جعلت من المنطقة العربية مادة خصبة للدارسين وخاصة الذين يريدون أن يؤسسوا لانتقال ديمقراطي خاص بالمجتمعات العربية.

وبإختلاف ما ألت إليه الاحتجاجات العربية سواء تحولها إلي فوضي مثل ما حدث في سوريا وليبيا أو انتاج أنظمة تسلطية كحالة مصر أو نجاحها كحالة تونس أين إستطاعت تحقيق الإنتقال من نظام إستبدادي تسلطي إلى نظام ديمقراطي يقوم علي المشاركة والتداول السلمي علي السلطة. ولا تزال التجربة التونسية تجلب الإنتباه لسلميتها ولهذا فهي تعتبر حالة مخبرية لفهم تطورات الأحداث في الوطن العربي، وفهم أسباب قيام الثورات (الربيع العربي)، أي فهم معظم الأحداث التي تحصل وستحصل في الوطن العربي

أهمية واهداف الدراسة:

تكتسي دراسة الإنتقال الديمقراطي أهمية خاصة في الوقت العربي الراهن ولسنوات عديدة اخري، لأنها تشغل لإهتمام الشعوب العربية التواقة الى الديمقراطية والحريات والحقوق والمواطنة، أمام إرتفاع درجة وعي الشعوب من جهة وتمسك الطبقة الحاكمة بالحكم من جهة أخري وما فرضته العولمة والانفتاح المعلوماتي اللامحدود، والتجربة التونسية بشكل خاص نظرا لتميزها وإنفرادها مقارنة بما آلت إليه تجارب أخري ك ليبيا وسوريا ...

وتسعي الدراسة الي:

- دراسة التجربة التونسية كحالة وإستخراج نقاط القوة والضعف حتي تستفيد منه الدول العربية.
- البحث في أهم الآليات والإجراءات التي إعتمدها المجتمع التونسي في عبور مرحلة الإنتقال الديمقراطي بسلام.
- إبراز مستقبل الإنتقال الديمقراطي في تونس وإبراز أهم التحديات التي تواجهه.

مبررات اختيار الموضوع:

يرجع إختيار موضوع الدراسة إلى دوافع ذاتية وأخري موضوعية

فأما الدوافع الذاتية: فترجع الي اهتماماتي الشخصية بإختصاص السياسة المقارنة ومن ورائه علم الانتقال الديمقراطي، والذي اعتبره من ابرز فروع العلوم السياسية التي تشهد ديناميكية وحركية من جهة وبموضوع الديمقراطية في البلدان العربية والمغاربية بشكل خاص ومحاولة تحليل وفهم ما يجري في مجتمعنا في الوقت الراهن

ودوافع موضوعية: اختيار هذا الموضوع نابع من ان:

- الانتقال الديمقراطي عملية تشغل تفكير الباحثين والنخب السياسية والمجتمع في الوطن العربي في الآونة الاخيرة فرضتها الاحداث الاخيرة وشكل الانظمة.

- محاولة إخضاع التجربة التونسية للدراسة لإستنتاج عوامل وآليات النجاح وإستخلاص الدروس وتعميمها أو إعتمادها كنموذج للمجتمعات التي تعيش الإنتقال حاضرا أو مستقبلا.

الدراسات السابقة: إعتمدت علي كتب ومقالات علمية ورسائل جامعية سواء التي تخص الإطار النظري او التي تخص التجربة التونسية وهي:

– **مؤلف "صمويل هنتجتن"** بعنوان "الموجة الثالثة .. التحول الديمقراطي في القرن العشرين، الصادر في سنة1993 وقام بترجمته إلى العربية د عبد الوهاب علوب نشر دار سعاد الصباح بالكويت، والذي تناول فيه ظاهرة التموج او عملية الدمقرطة اي الانتقال الجماعي من نظم غير ديمقراطية او شمولية الي نظم ديمقراطية، أين أقر بوجود ثلاث موجات للديمقراطية أولها مع نشوب الثورة الأمريكية 1776 والثانية في إعقاب الحرب العالمية الثانية والثالثة بعد 1974 إلى غاية 1990، مركز علي الأخيرة أين تناول تلك التحولات الديمقراطية وأشكالها وأساليبها ولاهم أسبابها كظاهرة العدوي والشروط التي ينبغي توافرها لقيام نظام ديمقراطي واجراءات ترسيخ الديمقراطية، اين اعتمدته في الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

– **مقال للأستاذ حسنين توفيق ابراهيم بعنوان " الإنتقال الديمقراطي** : إطار نظري، منشور علي الإنترنيت علي موقع مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ جانفي 2013،اين تناول مفهوم الإنتقال الديمقراطي وأسبابه واشكاله وطرقه ومخرجاته، وتطرق إلى عملية الترسيخ الديمقراطي من حيث المفهوم والمؤشرات والإختلاف بينها وبين عملية الإنتقال الديمقراطي.

أطروحة دكتوراه للباحث السعيد ملاح: بعنوان "التحول الديمقراطي كمدخل للإنفتاح السياسي في العالم العربي " بتاريخ 2014، أين إعتمدت عليها في مسالة تعريف الديمقراطية وكل ما طرح في هذا الموضوع وعلاقته بالإنتقال الديمقراطي وإشكاليات ذلك علي مستوي الوطن العربي.

كم اعتمدت علي تحليلات وتدخلات الأستاذ عزمي بشارة ومقالاته علي الإنترنت وخاصة.

الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة من خلال يومياتها بتاريخ 2012 نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ببيروت، أين تناول المؤلف الثورة التونسية ومسارها وخصوصياتها وابعادها وخلفياتها، خاتما لكرونولوجيا ليومياتها معتمدا علي شهادات شباب مشاركين ونقابيين، أين بحث في أسباب الثورة التونسية وركز علي الخلفية الاقتصادية والإجتماعية كالفقر والبطالة والتفاوت الجهوي والإستبداد والفساد ومحاباة الأقارب والكرامة كأحد أسباب الإحتجاجات التي كانت مطالبها في الأول إقتصادية من أجل تحسين الأوضاع ثم تحولت إلى ثورة سياسية تطالب بسقوط النظام، كما تناول الأحزاب السياسية ودورها وخريطتها ودور المجتمع المدني ودور الوسائط الإجتماعية وتاريخ الإنتفاضات (الذاكرة) أوان المناخ كان مهيأ كما يسميها هو بالقابلية للثورة

ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتداعيات. تأليف مجموعة من الباحثين بتاريخ 2012 الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، واحتوي الكتاب مجموعة من الدراسات عالجت الثورة التونسية وأسبابها من زوايا متعددة كالخلفيات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية وأبعادها وآلياتها وقواها السياسية والنقابية والشبابية ونتائجها وآفاقها المستقبلية ودور الجيش والإعلام

اشكالية الدراسة:

إن ما آلت إليه الموجة الاولي من الإحتجاجات التي إجتاحت معظم الدول العربية في 2011 والمطالبة بإسقاط النظام وتغييره واختلافها بين مصر وتونس من جهة وليبيا وسوريا من جهة أخري، حيث دخلت معظم الدول في فوضي عارمة وحروب أهلية، أين ظلت التجربة التونسية تثمل الإستثناء وتجلب إنتباه المهتمين بالإنتقال الديمقراطي في البلاد العربية، هذا الأمر يجعلنا نتسائل عن سر ذلك، فتسيير المرحلة الإنتقالية بعد الثورة التونسية 2011 من سقوط نظام بن علي الي غاية إنتخابات 2014 عرف مراحل مهمة

وصعوبات إستطاعت النخب والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني تجاوزها وتطلب آليات وإجراءات إستطاع بفضلها المجتمع التونسي تجاوز الصعوبات والوصول الي تغيير النظام الإستبدادي والي بداية نظام ديمقراطي، وبهذا تكون الإشكالية علي الشكل التالي:

ماهي طبيعة التجربة التونسية في الإنتقال الديمقراطي؟ وماهي أهم الإليات والإجراءات المتبعة في تسيير المسار الإنتقالي؟

هذه الإشكالية تقودنا الي طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو الإنتقال الديمقراطي؟ وماهي أشكاله وآلياته وأهم مقارباته؟

2- ماهي أسباب ودوافع إندلاع الثورة التونسية؟ وكيف كان واقعها السياسي؟

3- ماهي الإجراءات القانونية والسياسية التي إتبعتها النخب التونسية لتسير المرحلة؟

4- ماهي مراحل عملية الإنتقال الديمقراطي في تونس؟ وكيف تم تسيير المراحل؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة علي الإشكالية والأسئلة الفرعية سنحاول إختبار الفرضيات التالية:

1 . الخلفيات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لعبت دورا هاما ومهدت للإنتقال الديمقراطي

2 . نجاح الإنتقال الديمقراطي في تونس يرجع الى اعتماد النخب التونسية علي الدستور الجديد وإنشاد مؤسسات سياسية جديدة والإنتخابات الحرة النزيهة ومعالجة ملف العدالة الإنتقالية وتعديل النظام الإنتخابي.

3 . نجاح الإنتقال الديمقراطي يرجع الى عوامل خاصة بالمجتمع التونسي لا يمكن توفرها في مجتمعات اخري.

4 . تسيير المرحلة الإنتقالية في تونس يحكمها مستوي النخب ومبدأ التوافق.

حدود الدراسة: وهي

الحدود المكانية: الدراسة تخص تونس وهي دولة عربية تنتمي الى فضاء المغرب العربي مطلة علي البحر المتوسط.

الحدود الزمانية: والتي تمتد من إندلاع الثورة التونسية في 17 ديسمبر 2010 الي أول إنتخابات رئاسية وتنصيب أول رئيس للجمهورية مع بداية 2015

الإطار المنهجي: سنعتمد في هذه الدراسة علي المناهج التالية :

المنهج التاريخي: فهو منهج يهتم بالأحداث التاريخية الماضية او دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها الي الماضي، وهو يركز علي الجانب التفسيري التحليلي في دراسة الاحداث الماضية ويدرس تطوراتها وعواملها وتفسيرها، وهو لا يهتم بسرد الوقائع بل يقدم تصور للظروف والمحيط الذي يحكم ميلاد الظواهر او اندثارها ويحاول ايجاد القوانين التي تحكمت في ذلك مستهدفا التعميم.[1]

منهج دراسة الحالة: "هو المنهج الذي يهتم بجمع المعلومات المتعلقة بأية وحدة سواء اكانت فردا او مؤسسة او مجتمعا محليا او مجتمعا عاما، وهو يقوم علي اساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة او دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول الي تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها "، وهو يركز علي الموقف الكلي وينطر الي الجزئيات وعلاقتها بالكل.[2]

الإقتراب المؤسسي: وهو اقتراب يهتم بالمؤسسات التي تستطيع ان تؤثر في السياسة، وينبغي اخد دور الافراد وقيمهم والسياق الاجتماعي والثقافي للمؤسسة، بالإضافة الي الابنية والهياكل المكونة للنظام والاطر الرسمية ومدي التزامها بالقواعد الدستورية.[3]

مصطلحات الدراسة: الترويكا، الرباعية، الثورة، الربيع العربي، الانتقال الديمقراطي

الترويكا: او ما يعرف بحكم الترويكا وهو تحالف حاكم رئاسيا وحكوميا وبرلمانيا بين ثلاثة احزاب ذات اغلبية في المجلس التأسيسي التونسي في نوفمبر 2011 لتكوين اغلبية مستقرة في الحكم وضم حركة النهضة، المؤتمر من اجل الجمهورية، التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات، وانحل في 20 نوفمبر 2014

---

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي. ط1، الجزائر: دار هومة، 2004، ص 65.

[2] نفس المرجع السابق، ص 87.

[3] نفس المرجع السابق، ص 124.

الرباعية: وهم ما يعرف برباعي الحوار الوطني ويتكون من أربع منظمات للمجتمع المدني التونسي وهي: الإتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الهيئة الوطنية للمحامين، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، والذين تبنوا مبادرة الحوار الوطني

الثورة: وهي تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة او خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، وهي اي الثورة حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة

الربيع العربي: يطلق علي الثورات او الاحتجاجات التي اجتاحت البلاد العربية في 2011 مست تونس ومصر وليبيا وسوريا ... من اجل قلب انظمة الحكم، اطلقته وسائل الاعلام والغربية وصناع القرار فيها لتوصيف الاحداث، استعمل اول مرة في البيئة الغربية **(ربيع براغ 1968)**

الإنتقال الديمقراطي: هو مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، وتعني الانقال من نظام حكم غير ديمقراطي بأشكاله المتعددة الي نظام ديمقراطي جديد، وهي مرحلة معقدة وصعبة تشهد صراعات ومساومات وتفاوض بين الفاعلين وقد تؤدي الي ترسيخ النظام الديمقراطي اوالي انتكاسة ديمقراطية، وتكتمل متي توفرت مؤشرات منها: وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشان النظام السياسي الجديد واصدار دستور وانتخابات حرة ونزيهة تفرز رئيس وحكومة جديدة تملك صلاحيات بدون منازعة قوي اخري.[1]

[1] حسنين توفيق ابراهيم، الإنتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، ص 1، نشر بتاريخ 24 جانفي 2013، تم التصفح 3 افريل 2020:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013

الدراسات السابقة: إعتمدت علي كتب ومقالات علمية ورسائل جامعية سواء التي تخص الاطار النظري او التي تخص التجربة التونسية وهي:

– **مؤلف "صمويل هنتجتن"** بعنوان "الموجة الثالثة .. التحول الديمقراطي في القرن العشرين، الصادر في سنة1993 وقام بترجمته الي العربية د عبد الوهاب علوب نشر دار سعاد الصباح بالكويت، والذي تناول فيه ظاهرة التموج او عملية الدمقرطة اي الانتقال الجماعي من نظم غير ديمقراطية او شمولية الي نظم ديمقراطية، اين اقر بوجود ثلاث موجات للديمقراطية اولها مع نشوب الثورة الامريكية 1776 والثانية في اعقاب الحرب العالمية الثانية والثالثة بعد 1974 الي غاية 1990،مركزعلي الاخيرة اين تناول تلك التحولات الديمقراطية واشكالها واساليبها ولاهم اسبابها كظاهرة العدوي والشروط التي ينبغي توافرها لقيام نظام ديمقراطي واجراءات ترسيخ الديمقراطية، اين اعتمدته في الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

– **مقال للأستاذ حسنين توفيق ابراهيم بعنوان " الانتقال الديمقراطي** : إطار نظري، منشور علي الانترنيت علي موقع مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ جانفي 2013،اين تناول مفهوم الانتقال الديمقراطي واسبابه واشكاله وطرقه ومخرجاته، وتطرق الي عملية الترسيخ الديمقراطي من حيث المفهوم والمؤشرات والاختلاف بينها وبين عملية الانتقال الديمقراطي.

أطروحة دكتوراه للباحث السعيد ملاح: بعنوان "التحول الديمقراطي كمدخل للإنفتاح السياسي في العالم العربي " بتاريخ 2014، اين اعتمدت عليها في مسالة تعريف الديمقراطية وكل ما طرح في هذا الموضوع وعلاقته بالانتقال الديمقراطي واشكاليات ذلك علي مستوي الوطن العربي.

كم اعتمدت علي تحليلات وتدخلات الاستاذ عزمي بشارة ومقالاته علي الانترنت وخاصة.

الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة من خلال يومياتها بتاريخ 2012 نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ببيروت، اين تناول المؤلف الثورة التونسية ومسارها وخصوصياتها وأبعادها وخلفياتها، خاتما لكرونولوجيا ليومياتها معتمدا علي شهادات شباب

مشاركين ونقابيين، اين بحث في اسباب الثورة التونسية وركز علي الخلفية الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة والتفاوت الجهوي والاستبداد والفساد ومحاباة الاقارب والكرامة كأحد اسباب الاحتجاجات التي كانت مطالبها في الاول اقتصادية من اجل تحسين الاوضاع ثم تحولت الي ثورة سياسية تطالب بسقوط النظام، كما تناول الاحزاب السياسية ودورها وخريطتها ودور المجتمع المدني ودور الوسائط الاجتماعية وتاريخ الانتفاضات (الذاكرة) اوان المناخ كان مهيأ كما يسميها هو بالقابلية للثورة

ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتداعيات. تأليف مجموعة من الباحثين بتاريخ 2012 الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، واحتوي الكتاب مجموعة من الدراسات عالجت الثورة التونسية واسبابها من زوايا متعددة كالخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وابعادها والياتها وقواها السياسية والنقابية والشبابية ونتائجها وافاقها المستقبلية ودور الجيش والاعلام

خطة الدراسة: لمعالجة الإشكالية المطروحة إرتأينا أن تكون خطة الدراسة علي الشكل التالي:

الفصل الأول: والذي يتعلق بالاطار المفاهيمي والنظري اين يبدأ بتحديد المفاهيم الاساسية المتعلقة بالانتقال الديمقراطي ابتداءا بتعريف الديمقراطية ثم تعريف الانتقال الديمقراطي ثم المفاهيم التي تتشابه معه، ثم نتطرق الي اساليب واشكال الانتقال الديمقراطي وآلياته ووسائله واخير المقاربات النظرية بدءا بالانتقالية ثم البنيوية واخيرا التحديثية.

الفصل الثاني: ونتطرق فيه الي مرحلة الثورة والانتقال الديمقراطي، وكيف كان مسار الانتقال الديمقراطي في تونس آخذين بعين الاعتبار التحقيب الزمني بين الفصل الثاني والثالث، اين نبدأ بدراسة اسباب ودوافع الثورة التونسية من اقتصادية واجتماعية ثم السبب المباشر (حرق البوعزيزي نفسه)، وتداعيات ذلك علي الوضع السياسي والنقاشات التي خلقها، ثم بداية المرحلة الانتقالية اين تم تفكيك بنية النظام القديم واعتماد الية التوافق للحفاظ علي انهيار الدولة وحماية عملية الانتقال الديمقراطي معرجين علي كيفية تسيير المرحلة كإنشاء المؤسسات الانتقالية واعادة تشكيل خريطة الاحزاب السياسية وتفعيل دور المجتمع المدني.

الفصل الثالث: مسار الإنتقال الديمقراطي والبناء المؤسساتي في تونس وسنتناول المرحلة الثانية اين سندرس الدستور الجديد وما احتواه من تغييرات ثم اهم ارهاصاتها، وبعدها مرحلة الانتخابات التشريعية والرئاسية ونتائجها وتحليلها واهم ارهاصاتها وفي الاخير نتطرق الي معوقات عملية الانتقال الديمقراطي من معوقات سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية ثم مستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس اين سنتناول وجهات نظر ثلاث بين من يري نجاح العملية ومن يري انتكاستها ومن يري استمرارها لمدة طويلة مع مبررات كل وجهة نظر.

الفصل الأول:
الاطار المفاهيمي والنظري

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم الإنتقال الديمقراطي

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية

المطلب الثاني: تعريف الإنتقال الديمقراطي

المطلب الثالث: الفروق الاساسية بين الإإنتقال الديمقراطي والمفاهيم المشابهة

المبحث الثاني: اساليب واليات الانتقال الديمقراطي

المطلب الأول: أساليب وأشكال الإنتقال الديمقراطي

المطلب الثاني: آليات ووسائل الإنتقال الديمقراطي

المطلب الثالث: مراحل الإنتقال الديمقراطي

المبحث الثالث: مقاربات الإنتقال الديمقراطي

المطلب الأول: المقاربة الإنتقالية

المطلب الثاني: المقاربةالبنيوية

المطلب الثالث: المقاربة التحديثية

تمهيد:

تعتبر عملية ضبط المفاهيم في العلوم الإنسانية والدراسات السياسية كجزء منها، خطوة مهمة للغاية في دراسة الظواهر السياسية، فهي تؤدي الي فهم ابعادها والاحاطة بكل جوانبها، من هذا الجانب كان توجهنا نحو ادراج تعريفات الديمقراطية باعتبارها اولوية في فهم عملية الانتقال الديمقراطي، هذا من جهة.

ومن جهة اخري فدراسات الانتقال الديمقراطي ترمي الي الحصول علي تعريف جامع للديمقراطية ومحاولة ارساءها في العالم. ثم تعريف عملية الانتقال الديمقراطي بين المدرسة الغربية التي نشا فيها وعند بعض المفكرين العرب الذين تناولوا الموضوع.

وحتي نفك مسالة اللبس والتشابه والتداخل بين عملية الانتقال وعمليات اخري، سنتكلم علي بعض المفاهيم المشابهة كالتحول الديمقراطي، الترسيخ الديمقراطي، وغيرها من المفاهيم ثم حتي نفهم اكثر عملية الانتقال الديمقراطي ونحلل خيوطها، سنتطرق الي دراسة أساليب الانتقال او ما يعرف بأنماط الانتقال المعروفة والمتفق عليه عند دارسي الانتقال الديمقراطي ثم اهم الاساليب والاليات المعتمدة في هذه العملية واهم المراحل التي يمكن ان يمر بها اي بلد ما ويمر بهذه العملية وفي الاخير سأتناول الجانب النظري للعملية بالتطرق الي اهم المقاربات المتفق عليها من الانتقالية الي البنيوية ثم التحديثية مبينا مبادئ كل مقاربة مع ذكر أغلب الرواد أو المفكرين.

المبحث الأول: مفهوم الإنتقال الديمقراطي

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية:

إن مصطلح الديمقراطية المعروف في القرن العشرين ليس وليد هذه المرحلة وانما هو نتيجة تراكمات معرفية وممارستية (النظرية والتطبيق) لتطور المجتمعات الغربية.

صحيح ان اول استعمال لمفهوم الديمقراطية يرجع الي الفلاسفة الاغريق** كأرسطو(ARISTOTE) وافلاطون (PLATON) والي مدينة اثينا ولكن استعمالها الحديث يرجع الي الاضطرابات الثورية التي حدثت في المجتمعات الغربية في القرن 18 خاصة مع الثورة الفرنسية 1789، والثورة الامريكية م1776 وكذلك الثورة الانجليزية 1668 م، وما صاحب ذلك من نهضة فلسفية استحدثها مجموعة من الفلاسفة كهوبز وجون لوك وروسو ومونتسكيو.[1]

يجمع كل دارسي الديمقراطية ان اصل الكلمة يوناني وهي تتكون من شقين DAMOS وهي تعني الشعب و CRTOS وتعني السلطة او الحكم وعليه فان الديمقراطية عند اليونان هي من مدلولها الاشتقاقي تعني حكم الشعب.

لكن الدلالة اللغوية للمصطلح لا تعني ان هناك اجماع حول مفهوم الديمقراطية ومؤشراتها، فحتي اشتقاقها اللغوي خلق اختلافات فماذا نعني بالداموس اي فئة من الشعب فحتي علي مستوي مدينة اثينا لم يكن كل شعب اثينا يشارك في العملية السياسية ماعدا العبيد والنساء، وكيف يمارس هذا الشعب السلطة.[2]

---

* الديمقراطية هي ممارسة يونانية فقط فهم اخترعوا الكلمة ومارسوها ولكنهم لم يكونوا منظرين لها فأفلاطون وارسطو من أكبر اعداء الديمقراطية لانهما إعتبروها هي سبب هزيمة أثينا في حربها مع اسبرطة.

[1] أحمد ع الرحمان شفيق، "التحول الديمقراطي في الوطن العربي تونس نموذجا"، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية(منشورة)، جامعة الأزهر غزة: كلية الإقتصاد والعلوم الادارية، 2014، ص 26.

[2] روبرت داهل، الديمقراطية ونقادها، (ترجمة عباس مظفر)، ط1، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات،2005، ص ص 14، 15.

إن محاولات تحديد مفهومها واجهت اختلافات واسعة ولعل ذلك مرده الي ان الديمقراطية ليس مفهوم علمي يمكن تعريفه بصورة منهجية بل هي مجرد تعبير لغوي ينظر اليه كل فريق من زاوية مختلفة.

والديمقراطية تعبر عن مفهوم تاريخي اتخذ صورا وتطبيقات متعددة في سياق تطور المجتمعات والثقافات، وتقوم فكرتها الاساسية علي حكم الشعب وممارسته الرقابة علي الحكومة، ويتمثل جوهر الديمقراطية في توفير وسيلة منهجية حضارية لإدارة المجتمع السياسي بغية تطوير فرص الحياة. وفي الاول كانت مباشرة اي تمارس مباشرة في مدينة اثينا من طرف الاحرار دون العبيد والنساء، ثم بعد حوالي الفين سنة ظهرة بشكل اخر وهو الديمقراطية غير المباشرة او النيابية ثم بعد ذلك اصبحت ليبرالية بظهور مبادئ الليبرالية في ق18 بظهور فكرة المساواة والحرية الفردية. ثم تطورت بعد ذلك واصبحت ديمقراطية الكترونية بظهور الحواسيب والانترنيت. [1]

ونوقشت الديمقراطية من منطلقين: الاول نظري ويري وهم اصحاب النظرية المعيارية **tivetheory norma** فيعتبرونها هدفا ووصف ما يجب ان تكون عليه، فهي وفق هذا المنطلق سياسية بحتة دون الاخذ بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية مبررين ذلك بان ادخال هذه الاخيرة يجعل من المفهوم واسع تصعب دراسته.

والثاني تطبيقي ويري اصحاب النظرية التجريبية **empirical theory** انها وسيلة اي وصف ماهي عليه الان وينظر اليها علي انها سياسية واقتصادية واجتماعية، ويري اصحاب هذا المنطلق ان التعريف السياسي الضيق يستبعد اية مناقشة بشان التوزيع الحقيقي للسلطة والثروة في المجتمع وتجعل من مشكلة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية مسالة منفصلة.

هذه المناقشة تأخذنا الي الفصل بين نظرية الديمقراطية وتطبيق الديمقراطية. وهي عملية التحول الديمقراطي، فالنظرية غرضها تقديم صورة مثالية قصوي لما يجب ان تكون

[1] ع الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، ط1، سوريا: دار المدي للثقافة والنشر، 2003، ص ص 35،36.

عليه وهي ليست محل تطبيق اما الثانية فهي عملية تطبيقية تعبر عن فكرة عملية تعتمدها الانظمة السياسية المعنية لبلوغ غاياتها الايديولوجية. [1]

وهذه النقاشات حول الديمقراطية افرزت تعاريف متعددة للديمقراطية يصنفها المهتمين الي توجهين توجه قيمي او موسع وتوجه اختزالي اجراءي وهما كالتالي:

التوجه القيمي أو المفاهيم الموسعة للديمقراطية

وهو توجه يقوم علي مقاربة متعددة، ويربط الديمقراطية بمستويات اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، ويتجاوز حدود النظام السياسي الضيقة، وهي تربط نشوء الديمقراطية ب:

- تطور الحركيات الاقتصادية وظاهرة الملكية.
- تطور النزاعات الاجتماعية والتوجه الي ضرورات التوافق.
- التعددية الثقافية داخل الدولة.

نجد دفيد هيلد (David held) صاحب التصور الشامل يعرف الديمقراطية انطلاقا من الاسس التي انبتت عليها الليبرالية الغربية اضافة الي بعض الافكار الماركسية بشكل يؤيد في النهاية الي صياغة ما يسميه الاستقلال الديمقراطي باعتباره مبدا يشتمل علي فكرة المساواة في الحقوق والواجبات والمشاركة الفعلية في اختيار وتحديد الاطار السياسي الملائم الذي يخدم مصالح الاغلبية دون الاضرار بحقوق الاخرين.

ويدافع علي ان الديمقراطية لا تمثل نظاما سياسيا فقط بل نظام اجتماعي واقتصادي، ويزاول بين الميول الفردية ومكانة الدولة مما يجعل الديمقراطية تتداخل مع اللبرالية. [2]

ونجد كذلك الاستاذ مراد وهبة[3*] يعتبر ان الديمقراطية لا تقوم علي الانتخابات وحدها، وهذه الاخيرة انما تولد تيار مهيمن فقط والديمقراطية تقوم علي اربع ركائز:

---

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 39 ، 40.

[2] السعيد ملاح، "التحول الديمقراطي كمدخل للإنفتاح السياسي في العالم العربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية(منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة: قسم العلوم السياسية، 2013، ص ص 28 ، 29.

* أستاذ الفلسفة في جامعة عين شمس بمصر.

[3] برنامج فكرة لبكرة، مفهوم الديمقراطية مع الأستاذ مراد وهبة، ندوات مؤسسة المصريين علي اليوتيوب.

العلمانية(التخلص من سيطرة الكنيسة والدين)، العقد الإجتماعي(التحرر الاقتصادي)، التنوير(تحرير العل من كل سلطة ماعدا سلطة العقل)، الليبرالية(اي الحرية فسلطة الفرد فوق سلطة الجماعة)، ولا تقوم الا باجتماع الاسس الاربعة مجتمعة. [1]

ونجد الان توران(**Alain touraine**) يري ان الديمقراطية لا يقتصر تعريفها علي انها مجموعة من الضمانات القانونية فقط او علي سيادة الاغلبية بل هي قبل كل شيء احترام التطلعات الفرية والجماعية التي توفق ما بين تأكيد الحرية الشخصية وحق التماهي مع جماعة اجتماعية او قومية دينية خاصة، ولا تركز الديمقراطية علي القوانين فقط وانما علي ثقافة سياسية بشكل خاص، والثقافة الديمقراطية تعني المساواة. [2]

وحسب تشارلز تيلي (**charles tilly**) فلكي ندرس الديمقراطية يجب ان نعرف عما نتكلم ولكي نحدد تعريفها علينا ان نصنف ونفسر التنوع والتغير في مدي الديمقراطية وطابعها، ولابد من الالمام بالتعريفات او المقاربات التالية:

المقاربة الدستورية: والتي تركز علي القوانين التي يسنها نظام الحكم حول الانشطة السياسية، ويساعد هذا المعيار علي تصنيف الانظمة وتمييز الفروق بينها وغالبا ما تكون الدساتير وسائل للتضليل.

المقاربة الجوهرية أو الحقوق الاساسية: تركز علي الطروف الحياتية والسياسية التي يسعى نظام ما الي تحقيقها، ويعتمد هذا التوجه علي الواقع المعيش لاستخراج مؤشرات الحريات العامة والحقوق المقاربة الإجرائية: هناك مجموعة من الاجراءات للحكم علي نظام حكم علي انه ديمقراطي ام لا ويعتبرون الانتخابات هي وسيلة ذلك ويشترط التنافسية، والدورية.

[1] الان توران، ما الديمقراطية، (ترجمة عبود كاسوحة)، ط1، دمشق: وزارة الثقافة، 2000، ص 23.

[2] إدريس علي، عبد القادر عبد العالي،" الدولة والديمقراطية وإشكالية اللإغتراب في المنطقة العربية"، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد: التاسع، عدد:2، الجزائر، سبتمبر 2018، ص ص 377،378.

المقاربة ذات التوجه العملياتي: فهي تعين حد أدنى لعمليات يجب أن تعمل بإستمرار لكي يمكن وصفها بالديمقراطية، وتشترط خمسة معايير للديمقراطية: المشاركة الفعالة . المساواة في حق التصويت. التفهم المستنير. تنظيم جدول الاعمال . شمول البالغين.[1]

ونجد كذلك في نفس المفهوم اعمال امارتيا سين (amartya k sen) حول الاستقلال الشخصي للأفراد عن النظام السياسي، وهذا الاستقلال تضمنه وضعية الفرد الاجتماعية والاقتصادية، والديمقراطية حسبه غير مرشحة للاستمرار في المجتمعات الفقيرة.

عموما يرتبط التوجه الواسع لمفهوم الديمقراطية بتقديمها كنظام قيمي ظاهره سياسي وجوهره اجتماعي واقتصادي، وهي تعبر عن نضج قيمي وعقلاني للتعامل مع الاختلافات داخل الدولة.

هذا التوجه في التعريف سجلت عليه ادبيات السياسة المقارنة وخاصة المهتمة بالانتقال الديمقراطي عدة محاذير واعتبرته توجه من دون قيمة تحليلية لأنه لا يقدم ادوات مفاهيمية قادرة علي تتبع ما انتجته الموجة الثالثة. [2]

التوجه الإجرائي او المفاهيم الاختزالية:

ويمثل المقاربة السياسية في تعريف الديمقراطية، وهو يركز علي النظام السياسي ويتجاوز الشروط الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحسب انصار هذا التوجه توصف دولة ما علي انها ديمقراطية اذا تبنت انتخابات تنافسية وبفرص متساوية للجميع.

ورائد هذا التوجه جوزيف شومبيتر(rjoseph schumpete) في كتابه الرأسمالية والاشتراكية الديمقراطية اين عرف الاتجاه الديمقراطي بانه اتخاذ التدابير المؤسساتية من اجل التوصل الي القرارات السياسية التي يكتسب الافراد من خلالها سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس علي الاصوات. [3]

[1] السعيد ملاح، مرجع سابق، ص ص 29، 30.

[2] صمويل هنتجتن، مرجع سابق، ص 65.

[3] ملاح السعيد، مرجع سابق، ص 31.

وإختصر الديمقراطية في كونها مجرد آلية لإختيار الناخبين عن طريق انتخابات تنافسية، وهو نفس المدلول طرحه بوبر(popper) الذي قال بان الديمقراطية هي النظام الذي يغير فيه الشعب الحكومات بدون عنف ودماء، ونفس الشيء طرحه ادم بيرزوسكي(Adam przeworski) الذي قال ان الديمقراطية هي القدرة علي تغيير الحكومة بدون عنف، وهذه القدرة يجسدها الانتخاب الذي يمثل ضمان عدم العودة الي العنف، وحق الانتخاب يفرض ضرورة احترام نتائج الانتخابات، والديمقراطية ستستمر لأنها نتاج ارادة الشعب، وهي شرعية لان الشعب يقبل بالقرارات لأنه يعتقد بانه يساهم في صناعتها. [1]

ووافق صمويل هنتجتون SAMUEL B HUNTINGTON علي نفس الطرح واعتبر الانتخابات جوهر الديمقراطية.

وكذلك نجد اعمال روبرت داهل ROBERT DAHL الذي وضع سبعة شروط للديمقراطية الحديثة.

ضرورة وجود دستور. انتخابات نزيهة. حق التصويت لكل فرد. حق الترشح وتولي المناصب لكل فرد.

حرية التعبير بما فيها انتقاد المسؤولين . حرية تشكيل الاحزاب والنقابات وجماعات المصالح. [2]

ونجد نفس الطرح ذهب اليه بعض المفكرين العرب:

فنجد عزمي بشارة فيعتبران" الديمقراطية في عصرنا الحاضر هي الديمقراطية الليبرالية التي تعتمد علي عنصري المشاركة الشعبية في تقرير المصير وعملية صنع القرار، من خلال الانتخابات الدورية والتداول السلمي علي السلطة وحماية الحقوق والحريات المدنية

[1] السعيد ملاح، مرجع سابق، ص ص 29، 30.

[2] باراني زولتان، موز روبرت، هل الديمقراطية قابلة للتصدير، (ترجمة جمال عبد الرحيم)، الكويت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ص 359.

والسياسية، ويجتمع هذان العنصران في مفهوم المواطنة الحديثة، ومن حق اي انسان في عصرنا ان تنتظم علاقته بالدولة من خلال هذا النوع من المواطنة".[1]

وكذلك عبد الاله بلقزيز يري ان النظام الديمقراطي يقوم علي:

الدستور في اطار دولة المؤسسات حرية الراي والتعبير في اطار ضمانات قانونية. تعددية سياسية لضمان عدم احتكار المجال السياسي اقرار مبدا النظام التمثيلي لضمان المشاركة السياسية وشرعية المؤسسات . التداول علي السلطة. [2]

من خلا ل ما سبق فعلي الرغم من تعدد تعريفات الديمقراطية واليات تحقيقها وتنوعها الا ان هناك اجماعا واسعا وراسخا نسبيا في عالم اليوم نظام الحكم الجيد اليوم هو نظام الحكم الديمقراطي، كما ان معظمها يركز اليوم علي الشكل الإجرائي للديمقراطية عبر استخلاص المبادئ والمؤسسات التي يلاحظ وجودها في الممارسات الديمقراطية المستقرة، وتكون هذه الاسس والمبادئ بمثابة الشروط التي بموجبها يكسب اي نظام حكم صفة الديمقراطية.[3]

وهي نفس المبادئ التي يتبناها دارسو الانتقال الديمقراطي ومن وراءهم هاته الدراسة

المطلب الثاني: تعريف الإنتقال الديمقراطي

لقد كان لعمليات الإنتقال نحو الديمقراطية أو ما يسمي بعملية الديمقراطية في السبعينات من القرن الماضي في جنوب اوروبا(البرتغال، اسبانيا، اليونان)، ثم امتدت خلال عقدي الثمانيات والتسعينات الي بلدان امريكا اللاتينية واسيا وافريقيا، وشرق ووسط اوروبا، وخاصة سقوط الاتحاد السوفياتي وانتهاء الثنائية القطبية وتوحيد الالمانيتين، وما صاحب

[1] عزمي بشارة، "الإنتقال الديمقراطي وإشكالياته: دروس نظرية من تجارب عربية "، ص ص 1،2، بتاريخ 28 نوفمبر 2019، تم التصفح بتاريخ 06-04-2020، علي الرابط https://www.dohainstitute.org/ar/

[2] علوي عزيزة،" التحولات السياسية في تونس ومصر دراسة مقارنة"، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية(منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2013 / 2014، ص 24.

[3] رزيق نفيسة، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر واشكالية النظام الدولاتي المشكلات والافاق"، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية(منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية،2015 / 2016، ص 14.

ذلك من ظهور كتب ودراسات وتقارير ومراكز بحثية مهتمة بهذه الظاهرة ودراستها من مستويات مختلفة: نظرية، تطبيقية، كمية، كيفية، دراسات حالة، ودراسات مقارنة. [1]

وامام عجز نظريات التحديث عن تفسير الانتقال الي الديمقراطية امام دول الموجة الثالثة(خاصة دول العالم الثالث) كما سماها هنتجتون، نشا تطور بحثي جديد، حيث اجتمع مجموعة باحثين من امريكا اللاتينية والولايات المتحدة واوروبا وأسسوا ما يسمي بدراسات الانتقال الديمقراطي كجزء من علم السياسة المقارن، الي درجة تحولها الي اختصاص اكاديمي تحت عنوان TRANSITOLOGY او علم الانتقال.

وكان لب تساؤلهم: هل يجب ان تنتظر دول العالم الثالث ارتفاع معدل دخل الفرد وتوسع الطبقة الوسطي وانتشار التعليم والتمدن...(كما يري انصار مدرسة التحديث) لكي تتخلص من انظمة الاستبداد؟ [2]

في تعريف الإنتقال الديمقراطي

تتعدد التعاريف لظاهرة الانتقال الديمقراطي ولا يسعنا المكان الي ان نذكرها كلها، ولكنها معظمها خاصة في المراجع باللغة العربية تخلط بينه وبين التحول الديمقراطي.

لغويا اومن حيث الاشتقاق اللغوي فهو مصطلح مركب من كلمتين انتقال وديمقراطية.

معني الانتقال: ان مصطلح الانتقال اصله نقل، وقد ورد في قاموس اوكسفورد بعدة اصطلاحات منها TRANSFER اي حول، تحويل، حالة، تحول، نقل، وورد ايضا مصطلح TRANSMISSION ويعني النقل، كما يعني الانتقال التنقل، ويقصد به قطع مسافة بين موقع واخر من حيث المكان، او التحول في الزمن من مرحلة الي مرحلة مغايرة في طبيعتها ومميزاتها.

وقد ورد في اللغة الانجليزية الانتقال بمصطلح TRANSITION ومصطلح التحول TRANSFORMATION، حيث يقصد بالانتقال التنقل من حالة الي اخري، اي من حالة التسلط الي حالة المشاركة السياسية من روافد المجتمع المدني والفئات الاجتماعية الأخرى، اما

[1] حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص 1 .

[2] عزمي بشارة، الإنتقال الديمقراطي وإشكالياته: دروس نظرية من تجارب عربية، مرجع سابق، ص 4 .

مصطلح التحول فيعني الاستمرار في الممارسة والتحول ضمن مسار واضح الي تحقيق المكاسب الديمقراطية. [1]

وحسب الان توران (alain touraine) فهو عملية متدرجة تتبلور من خلال علاقة الدولة بالمجتمع، وذلك بعد صراع سياسي طويل الامد، فهو انطلق في تعريفه للانتقال الديمقراطي من اقتراب الدولة والمجتمع لجول ميغال، بمعني ان عملية الانتقال الديمقراطي تحدث في السياق التفاعلي بين كل من الدولة والمجتمع في فترة زمنية معينة قد تطول او تقصر.

اما اندريا تشالز فيعني عنده الانتقال الديمقراطي بالانتقال من نظام الي نظام، بمعني تغيير النظام القائم واليات صنع السياسة العامة التي ينتهجها النظام، فالانتقال الديمقراطي حسبه ينطوي علي التغيير من نظام حكم غير ديمقراطي الي نظام ديمقراطي، ويمس التغيير مختلف مكونات النظام بشكل سطحي او عميق، اذ يجب ان يشمل هذا التغيير ثلاث ابعاد رئيسية الا وهي: البعد السياسي اي نظام جديد يختلف عن القديم.

البعد الثقافي: اي كل ما يخص الايديولوجيات الاجتماعية.

البعد المؤسساتي: اي بعث روح جديدة في النظام الجديد.

ونجد كذلك فيليب شميتر(Philippe C schmiter) يري ان الانتقال الديمقراطي هم مجموعة من مراحل تطور المجتمع الذي يخضع الي تطورات فجائية وغير متوقعة تجعل الدولة تقبل التحول اضطراريا. [2]

ونجد كذلك عالم السياسة الامريكي صمويل هنتجتون في حديثه عن موجة التحول الديمقراطي فيقصد بها مجموعة حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي الي النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد نفس الفترة الزمنية.

---

[1] يوسف ازروال، "الإنتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب عوامل النجاح والفشل"، مجلة افاق علمية، مجلد:11، عدد: 3، 2019، ص15.

[2] نفس المرجع السابق، ص17، 18.

لقد ذهب كل من اودونيل(**O'donill**) وشومبتر (rjoseph schumpete) الي وصف الانتقال بانه المرحلة التي تفصل بين نظام سياسي واخر، وخلال عملية الانتقال او بعدها يتم تدعيم النظام الجديد، وتنتهي العملية في اللحظة التي يكتمل فيها النظام الجديد، وعمليات الإنتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم فهي قد تؤدي الي تحلل النظام السلطوي واقامة شكل من اشكال الديمقراطية او تتم العودة الي اشكال الحكم السلطوي، انطلاقا من هذا برزت في ساحة الفكر الديمقراطي ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي وهي الانتقال عبر الانتخابات الشفافة والنزيهة، الانتقال عبر الاصلاح الاقتصادي، والانتقال عبر اليات اخري. [1]

اما علي مستوي المفكرين العرب لا نجد كتابات كثيرة ماعدا:

فيعرفه الاستاذ محمد عابد الجابري لدراسته لحالة المغرب ان الانتقال يطرح ثلاثة اسئلة جوهرية وهي: من اين؟ والي اين؟ وكيف؟[2]

اما سؤال الي اين، بخصوص موضوعنا فالعنوان يجيب عنه. ولكن يبقي ان يحدد مضمون هذه الديمقراطية التي نريد الانتقال اليها.

واما من اين؟ فهذا هو المسكوت عنه غالبا، باعتبار ان الانتقال يكون من الوضعية التي نحن فيه والتي يفترض انها معروفة. غير ان السكوت يصبح غير محتمل بل غير ممكن، عندما يطرح السؤال الثالث نفسه.

كيف؟ اذ كيف يمكن تحديد كيفية الانتقال بدون معرفة صحيحة ودقيقة للوضع الذي يكون منه هذا الانتقال، وتزداد المسالة تعقيدا عندما تكون المسافة بين الوضع الذي يراد

[1] صمويل هنتجتن، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين،(ترجمة علوب عبد الوهاب)، ط1، الكويت: دار سعاد الصباح،1993، ص 73.

[2] يونس مسعودي، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد:1، العدد0، الجزائر، مارس 2014، ص 149.

الإنتقال إليه والوضع الذي يراد الإنتقال منه تفتقد إلى عناصر الاتصال التي تقيم جسورا بين الوضعين، مما يجعل من مطلب الانتقال اشكالية نظرية وعملية وليس مجرد مشكل. [1]

ويعرفه الاستاذ حسنين توفيق ابراهيم علي انه يشير" مفهوم الانتقال الديمقراطي في اوسع معانيه الي العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال او التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي الي صيغة نظام حكم ديمقراطي".

وهو يشير من الناحية النظرية الي مرحلة وسيطة تشهد في اغلب الاحيان مراحل فرعية، يتم خلالها تفكيك النظام السابق غير الديمقراطي او انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد، وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية والمؤسسات والعمليات السياسية وانماط مشاركة المواطنين العملية السياسية، وبالإضافة الي ذلك فان مرحلة الانتقال الديمقراطي قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين، وحسب الكثير من الدراسات فيمكن اعتبار عملية الانتقال الديمقراطي قد اكتملت متي توفرت عدة مؤشرات: وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشان النظام السياسي الجديد.

ونظرا لان عملية الانتقال الديمقراطي هي عملية معقدة بطبيعتها تتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها عوامل عديدة داخلية وخارجية، قد تكون مصحوبة بمرحلة جديدة تتمثل في ترسيخ النظام الديمقراطي وقد لا يترتب عنها قيام نظام ديمقراطي بعد مرحلة الانتقال، وذلك في حالة حدوث انتكاسة تقود الي نشوب صراع داخلي او حرب اهلية او ظهور نظام تسلطي جديد، او تفضي الي انظمة هجينة ليست ديمقراطية وليست شمولية تسلطية مغلقة. [2]

---

[1] محمد عابد الجابري، "الانتقال الي الديمقراطية في المغرب: اسئلة وافاق"، بدون تاريخ نشر، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25.3.2020 علي الرابط: http://www.aljabriabed.net/n31_01jabri.htm

[2] حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص 1.

ونجد كذلك المفكر برهان غليون يري بان الانتقال الديمقراطي هو ضرورة العمل علي امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة وتخفيض درجة التوتر العالي الذي لا يمكن ان يقود الي المواجهة ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل بدايتها. [1]

وتأسيسا لما سبق، فالانتقال الديمقراطي مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، وهو مرحلة صعبة ومعقدة.

المطلب الثالث: الفروق الأساسية بين الإنتقال الديمقراطي والمفاهيم المشابهة

يتداخل مصطلح الانتقال الديمقراطي مع مصطلحات قريبة منه سواء من حيث المعني او الاشتقاق اللغوي ومن بينها: التحول الديمقراطي، الترسيخ الديمقراطي، والاصلاح او الاصلاحات السياسية.

أولا: التحول الديمقراطي DEMACRATIC TRANSFORMATION

حسب علي الكواري التحول الديمقراطي صيرورة (عملية PROCESS9) مستمرة وليس حالة فاصلة مثل الانتقال الديمقراطي، فهو صيرورة تنضج فيها الممارسة الديمقراطية وترتقي بعد ان تستقر ويتم القطع مع اشكال نظم الحكم الفردي او القلة عندما يتم الانتقال الي الديمقراطية قولا وفعلا.[2]

ومنه فالتحول اشمل واعم من الانتقال وهذا الاخير هو مرحلة اولية من الاول، وهما يختلفان في المدة الزمنية فالتحول يتطلب مدة طويلة بينما الانتقال مدة قصيرة وكلما طال الانتقال فهناك خطر عليه.

وكذلك هناك فرق اخر بينهما في مخرجات كل عملية فالتحول الديمقراطي لابد ان يقود بالضرورة الي الديمقراطية وتكتمل العملية بتحقيق التماسك الديمقراطي. [3]

---

[1] يوسف ازروال، مرجع سابق، ص 20.

[2] علي خليفة الكواري، "الانتقال للديمقراطية في الدول العربية"، نشر 7 ديسمبر 2012، تاريخ التصفح 22.3.2020 علي الرابط: http://dr-alkuwari.net/

[3] صدفة محمد محمود،" مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به"، نشر اوت 2013، ص 5، تاريخ التصفح 23-03-2020، نقلا علي الرابط www.academia.edu/4227531/_/

بينما الانتقال الديمقراطي فتكون مخرجاته اما نظام ديمقراطي او نظام غير ديمقراطي او نظام هجين كما راينا سابقا في الدراسة.

ثانيا: الترسيخ الديمقراطي

يشير مفهوم الترسيخ الديمقراطي في اوسع معانيه الي عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتي يتحول الي نظام مؤسسي مستقر، حتي يكون قادر علي الاستمرار، ويجسد بشكل حقيقي وفعال قيم الديمقراطية وعناصرها والياتها، وبلغة اخري فان الترسيخ يتضمن معاني تعميق الديمقراطية واستكمالها وماسستها علي النحو الذي يجعل من الصعب انهيار النظام الديمقراطي او الانقلاب عليه.

وقد استعمل ادونيل مفهوم الانتقال الثاني للتعبير عن عملية ترسيخ الديمقراطية، ويشير حسب رايه الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيا تنتهي عندها فترة الانتقال الي نظام ديمقراطي مؤسسي راسخ.[1]

ومنه نلاحظ ان الترسيخ مرحلة ثانية في عملية التحول وهو يختلف عن الانتقال الديمقراطي.

ثالثا: الاصلاح السياسي

لغة يقصد به التقويم والتغيير نحو الاحسن او هو الانتقال الي وضع افضل بمحو وازالة الاخطاء والعيوب، وفي الانجليزية ورد REFORM اي العمل الذي يحسن الاوضاع او يعني اعادة تشكيل الشيء وتجميعه من جديد او هو تحسين الحالة وتصليحها.

والاصلاح مفهوم يطلق علي التغيرات الاجتماعية والسياسية التي تسعي لإزالة الفساد، وهي عملية تعديل وتطوير جذرية او جزئية في شكل الحكم او العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في اطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة استنادا لمفهوم التدرج.

وعمليا قد يتسع او يضيق مفهوم الاصلاح حسب حاجة كل مجتمع وطبيعة ظروفه القائمة، فقد يكون الهدف منه الاصلاح السياسي مع مجرد ضمان استقرار النظام القائم اوقد

[1] حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص4.

يكون لتلبية مطالب الجماهير وكسب رضاها، كما يمكن ان يكون هدفه حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع، مما يجعل منه مختلفا حسب الهدف المعلن عنه. [1]

وانطلاقا مما سبق ذكره حول الانتقال الديمقراطي في الدراسة، فالمفهومان مختلفان في الهدف، غبر انه يمكن ان يكون الاصلاح اداة للانتقال الديمقراطي اي من حيث استخدام الياته، وان اجراءات الاصلاح تؤدي الي حدوث تطور ايجابي في الانتقال الديمقراطي.

بالإضافة الي بعض المصطلحات الأخرى تستخدم نادرا كالتحول الليبرالي وعملية الديمقراطية.

التحول الليبرالي: هي تفعيل بعض الحقوق التي تحمي الافراد والجماعات من اية اعمال تعسفية او غير قانونية قد ترتكبها الدولة او اطراف ثالثة، وهناك من يعتبره عملية التحرير السياسي التي تمثل شرطا لتحقيق الديمقراطية لكنها غير كافية فهي بمثابة خطوات علي طريق الديمقراطية، وهي لا تقود حتما الي الديمقراطية فقد يمكن التراجع عنها او اتخاذها كآلية لتحديث النظام التسلطي.[2]

اذن فالانتقال الديمقراطي اوسع من التحول الليبرالي من ناحية الهدف فالأول يهدف الي الديمقراطية بينما الثاني قد تتخذه الانظمة المتسلطة كطريقة للحفاظ علي الحكم والدفاع عن شرعيتها.

الديمقراطية: حسب عالم السياسة الامريكي صمويل هنتجتن تعني الموجة وهي تعني مجموعة حركات الانتقال الديمقراطي من النظام غير الديمقراطي الي النظام الديمقراطي وتحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية. [3]

---

[1] عزيزة علوي، مرجع سابق، ص ص 39، 40.

[2] فاطمة مساعيد،" التحولات الديمقراطية في امريكا اللاتينية": نماذج مختارة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، عدد خاص، افريل 2011، ص ص 215، 216.

[3] صمويل هنتجتن، مرجع سابق، ص 73.

المبحث الثاني: أساليب وأشكال الانتقال الديمقراطي

المطلب الاول: الأساليب والأشكال

تتحكم في عملية الانتقال الديمقراطي عدة عوامل داخلية وخارجية، ويتفاوت تأثيرها من حالة الي اخري، بالإضافة الي الفاعلين السياسيين وميزان القوة النسبي بينهم هو الذي يحدد في الغالب اسلوب او شكل الانتقال.

مع التسليم بصعوبة تصنيف اشكال او طرق الانتقال او انماطه نظرا لتعددها وتداخلها، ولكن من واقع وتجارب الدول التي شهدت انتقالا خلصت بعض الادبيات الي بلورة اربع اشكال للانتقال تختلف مسمياته من باحث الي اخر.

1:الانتقال من اعلي:(يسميه هنتجتون بالتحولي*)

وهو الانتقال الذي تقوده النخبة الحاكمة او الجناح الاصلاحي بداخلها، اي انه انتقال يتم من داخل النظام القائم، وعادة ما تبدآ العملية تخلق قناعة لدي النخبة الحاكمة ان كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي اقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية، وهذا يكون نتيجة عوامل او اسباب موضوعية تؤثر سلبا علي شرعية السلطة، وفي اغلب الحالات كان للجناح الاصلاحي داخل النخبة الحاكمة دور كبير في عملية الاصلاح.

ورغم وجود اختلافات بين تجارب الدول التي عرفت هذا النوع من الانتقال، الا انها غالبا ما تتم بأحداث تحول تدريجي للنظام السياسي عبر مراحل متعددة ومتداخلة، تبدآ بالتحرك علي طريق الانفتاح السياسي، ويكون ذلك مقدمة للانتقال الديمقراطي. وقد تأتي بعد ذلك مرحلة ترسيخ الديمقراطية، وفي هذه الحالات من الانتقال غالبا مي يكون ميزان القوة لصالح النخبة الحاكمة

علي حساب المعارضة التي تكون ضعيفة، ومن ثمة محدوديتها في القدرة علي التأثير في ادارة عملية الانتقال. ومن بين الدول التي شهدت هذا النوع من الانتقال: اسبانيا والبرازيل.

2: الانتقال من اسفل: (يسميه هنتجتون بالاحلال*)

ويأخذ هذا النمط شكلين:

*صمويل، هنتجتن، مرجع سابق، ص 185.

اولهما: تقوده قوي المعارضة عن طريق تكثيف تظاهرات واحتجاجات شعبية تجبر النظام في النهاية علي تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي، مثل ما حدث في الفلبين وكوريا الجنوبية والمكسيك.

ثانيهما: تقوده قوي المعارضة ولكن نتيجة انهيار النظام او الاطاحة به بواسطة ثورة او انتفاضة شعبية، وفي اعقاب ذلك تبدآ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحل محله.

وبصفة عامة ففي هذا النوع من الانتقال فيحدث خلل كبير في ميزان القوة بين النظام لحاكم وقوي المعارضة لصالح هذه الاخيرة، وتتصدع النخبة الحاكمة ويتخلى الجيش عن مساندتها ويكون هناك تأييد شعبي واسع للمعارضة. وعادة ما يكون التوافق بين قوي واحزاب المعارضة الية لتأسيس نظام ديمقراطي علي انقاض النظام التسلطي.

وقد حدث هذا النوع من الانتقال في: البرتغال، اليونان، الارجنتين، رومانيا. [1]

3: الانتقال من خلال التفاوض بين النخبة الحاكمة وقوي المعارضة (يسميها هنتجتون بالإحلال التحولي*)

واساسه التفاوض والمساومة بين النخبة الحاكمة وقوي المعارضة في شكل ارضية اتفاق او تعاقد نظرا لتوازن نسبي في ميزان القوة بين الطرفين، فبالنسبة للنخبة الحاكمة تصل الي قناعة ان كلفة الانفتاح السياسي والانتقال الي صيغة ما لنظام ديمقراطي اقل من كلفة الاستمرار في السياسات القمعية، في اتفاق مع قوي المعارضة يضمن مصالحها، وفي الجهة المقابلة تجد قوي المعارضة غير قادرة علي الاطاحة بالنظام، وبالتالي لا تجد بديل الا التفاوض والمساومة مع النخبة الحاكمة من اجل الانتقال الي الديمقراطية، ويلاحظ كذلك ان المفاوضات والمساومات بين الطرفين حدثت في كثير من الاحيان علي خلفية تظاهرات واحتجاجات شعبية حركتها قوي المعارضة، وممارسات قمعية من السلطة. ونجد هذا في تجارب كل من بولندا، جنوب افريقيا، السلفادور، نيكاراجوا.

[1] حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص ص 2، 3.

*

4: الانتقال من خلال التدخل العسكري الخارجي:

وتقوده قوة او قوي اجنبية ففي حالة رفض النظام الحاكم التغيير وعدم بروز جناح اصلاحي داخله، وعجز قوي المعارضة الاطاحة به بسبب ضعفها او هشاشتها نتيجة سياسته القمعية، وفي ظل هذا الوضع لا يوجد بديل للانتقال الي نظام ديمقراطي سوي الاطاحة به بتدخل عسكري خارجي تقوم به دولة واحدة كما فعلت الولايات المتحدة في جرينادا وبنما في ثمانينات القرن الماضي، او مجموعة من الدول في اطار تحالف مثل ما حدث في افغانستان في 2001 وفي العراق سنة 2003.

وعادة ما يحدث هذا التدخل العسكري الخارجي لاسباب وذراءع مختلفة منها الحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري، التدخل لاسباب انسانية، وضع حد لحرب اهلية طاحنة، كاسباب معلن عنها اما الاسباب الرءيسية غير المعلنة فتكون مرتبطة بمصالح وتوازنات داخلية واقليمية ودولية. [1]

واذا كان الانتقال الديمقراطي من خلال التدخل العسكري قد نجح في تجارب مثل المانيا واليابان فانه آجل في تجارب اخري مثل العراق وافغانستان.

وهناك من يصنف الانتقال الديمقراطي الي انتقال سلمي او سلس واخر عنيف، فالاول يعتمد علي التفاوض بين النخبة الحاكمة والمعارضة، او انتفاضة شعبية سلمية، وهو غالبا ما يكون مصحوب بدرجة اعلي من الديمقراطية، وفرص افضل لترسيخ النظام الديمقراطي، والثاني يعتمد علي ثورات او تدخل اجنبي، يكون في الغالب مقرونا بدرجات ادني من الديمقراطية، وفرص اقل لاستمرارية النظام واستقراره، والا ان مسالة النجاح او الفشل لكل تجربة ظروف ومعطيات خاصة. [2]

المطلب الثاني: اليات الانتقال الديمقراطي

[1] حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص 3.

[2] صمويل هنتجتن، مرجع سابق، ص 185.

بما ان الانتقال الديمقراطي حسب التعريفات السابقة في الدراسة يعتبر التخلي عن نظام غير ديمقراطي ليدخل تدريجيا وبشكل سلمي في اغلب الحالات الي تجربة جديدة تتسم ببناء منظومة حكم اكثر ديمقراطية، وانطلاقا من النماذج او اشكال الانتقال المدروسة سابقا نستشف الاليات التالية:

هناك من يقسمها الي اليات سلمية واخري غير سلمية

اولا: الاليات السلمية: ويتم هنا الانتقال دون اللجوء الي العنف او الاكراه المادي، مثل ما حدث في البرازيل فكان الانتقال من اعلي بادر به النظام الحاكم، ايمانا منه بضرورة التغير والتكيف مع المعطيات الجديدة، اوعن طريق ضغوطات من الخارج علي النظام الحاكم دون ان يصل ذلك الي استعمال العنف. [1]

وهذه الاليات السلمية تستلزم:

الانتخابات النزيهة:

تبدو العلاقة بين الديمقراطية والانتخابات تلازمية، لكن المدقق سيجد انه ليس تلازما مطلقا، فالديمقراطية هدف والانتخابات وسيلة، حتي وان كان كلاهما ذا طابع نسبي، من المهم القول ان التلازم في اتجاه واحد، فلا ديمقراطية بدون انتخابات، وان كان ذلك وحده غير كاف، من جهة ثانية لا تمثل الانتخابات في ذاتها مؤشرا علي الديمقراطية فقد تجري انتخابات دون ان تؤدي الي ديمقراطية، ص18 وحتي وان توافرت فيها شروط النزاهة والتنافسية والدورية، فلابد من توفر شرط مهم وهو احترام قواعد اللعبة اي احترام ما ينتجه الصندوق، مما ادي ببعض الباحثين بطرح اشكالية: ديمقراطية الانتخابات بين ادارة الانتخابات وارادة القاءمين عليها، فعلاوة علي الجوانب الفنية كاعداد الكوادر وتوفير الامكانيات والاليات اللازمة للعملية الانتخابية(من رقابة وتمويل) لابد من توفر ارادة القاءمين عليها وهم يقصدون بالنظام الانتخابي وكيف يؤثر علي نتاءج العملية الانتخابية. [2]

[1] يونس مسعودي، مرجع سابق، ص 150.

[2] علاء شلبي واخرون، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، ط1، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان،2014، ص 44، 45.

تختلف الدول التي مرت بالانتقال فيما بينها فيما يتعلق بترتيبات العملية الانتخابية والمشاركة ودور الاحزاب في التوافق مع المعارضة، او القوي السياسية للنظام القديم:. فبعض هذه الدول ركزت علي المساءل الاجراءية المتعلقة بنظام التصويت ووساءل ضبط العملية الانتخابية * ونزاهتها كالبرازيل، وفي تونس تم حل الحزب الحاكم وحرمان اعظاءه من ممارسة حقوقهم السياسية، وتم تخصيص 50 بالمءة للمراة من مقاعد البرلمان، اما جنوب افريقيا والمكسيك فاصرو علي ضمان تمثيل الاقليات، وقدمت المكسيك تجربة فريدة في التميل العمومي للاحزاب والمساواة بين الاحزاب في النفاذ الي وساءل الاعلام الحكومي.[1]

الا انه نعم تبقي شروط نزاهة وشفافية الانتخابات شرط ضروري في العملية الا ان ذلك تستلزم وجود تعدد حزبي وتنافس سياسي حقيقي وانتخابات دورية حرة ونزيهة وراي عام قوي وقادر علي التاثير ومشاركة سياسية وووساءل اعلام تقوم بدور رقابي فاعل في محاسبة القاءمين علي السلطة. [2]

هناك نقاش في المسالة طرحه الاستاذ عزمي بشارة فيما ضرورة الانتخابات ففي تجربة ليبيا الانتخابات ليست بالضرورة الاولي والضرورية للانتقال الديمقراطي فاذا لم تكن مؤسسات الدولة قوية، ولم يكن الجيش مبنيا وتكون الفصاءل المسلحة منتشرة تصبح الانتخابات عمل لتعميق الشروخ، وليس عامل يخدم الديمقراطية، ليس داءما البداية بالانتخابات ضرورية فقد تكون احيانا مضرة وتوصيات الوكالات الغربية كالامم المتحدة ليس صحيحا. [3]

العدالة الانتقالية وتاسيس لجان الحقبقة والمصالحة:

[1]محمد محي الدين، المنتدي الدولي لمسارات التحول الديمقراطي، برنامج الامم المتحدة الانماءي، ص 10، نشر في 5.6 جوان 2011، تم التصفح في 1 افريل 2020،علي الرابط:
http://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/DemGov/

[2]يونس مسعودي، مرجع سابق، ص 152

[3]عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 8

من بين العواءق التي طرحت نفسها علي معظم تجارب الانتقال الديمقراطي بعد الدستور الجديد والانتخابات مسالة العدالة الانتقالية والتي تتميز عن العدالة الكلاسيكية اي عدالة المحاكم، وذلك بلجوءها الي مقاربة سياسية، حيث تتم في لحظة تاريخية محددة لم يسقط فيها النظام السابق تماما ولم تنتصر فيها قوي التغيير كلية، فيلجا الاطراف الي حل وسط بين الاطراف، عناصر النظام القديم وضحايا الانتهاكات ومن وراءهم منظمات حقوق الانسان المحلية والدولية، واشكالية الانتقال نحو الديمقراطية وترسيخها.

ان الاغلبية الساحقة لتجارب العدالة الانتقالية اخذت شكل تاسيس لجان الحقيقة والمصالحة* * و كجنوب افريقيا والارجنتين والشيلي، وتستهدف غالبا تحقيق ثلاث غايات:

1. حماية الحقاءق التاريخية من التزييف ومعرفة حقيقة الانتهاكات: اي كيف حصلت ولماذا حصلت هذه الانتهاكات وتحديد مسؤولية الاطراف الفاعلة.
2. جبر ضرر الضحايا وعاءلاتهم: اي الاستماع للضحايا والاعتذار لهم وتعويضهم وذويهم واعادة تاهيلهم تسهيلا للمصالحة والعفو.
3. القيام باصلاحات سياسية ومؤسساتية: لضمان عدم تكرار الانتهاكات وتاسيس الديمقراطية عبر اصلاح دستوري ومن خلال اصلاح القوانين واصلاح المنظومة الامنية والقضاءية والاعلامية في الدولة.

والحق ان لجان الحقيقة والمصالحة في العالم كثيرة ومتعددة، من اشهرها تلك التي بدات في منتصف السبعينات من القرن العشرين في اوغندا وتبعتها اخري في اواءل الثمانينات في بوليفيا مرورا بما حدث في جنوب افريقيا منتصف التسعينات حتي صارت 28 لجنة في العالم.[1]

دستور جديد او اصلاحات دستورية:

* اخذت عدة تسميات تختلف من دولة الي اخري، مثلا هيءة الحقيقة والكرامة في تونس.

[1] عبد العزيز النويصي،" اشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب افريقيا"، نشر في 24 جانفي 2013، علي الرابط studies.aljazeera.net، تاريخ التصفح 2 افريل 2020.

ان الدساتير ضرورية لتكريس سيادة الشعوب وضمان حقوقها ببناء الديمقراطيات وتقييد الحكام واحقاق الحريات يتطلب الانتقال الي الديمقراطية عقد اجتماعي جديد، والوثيقة الحاكمة لهذا العقد هي الدستور، وتختلف هذه العملية من دولة الي حسب نماذج الانتقال الديمقراطي، فمنها من اسقط الدستور القديم بالكامل، ومنها من اجري تعديلات عليه تتلاءم والمرحلة الجديدة.

ويرتبط هذا بما اذا كان اسلوب الانتقال يمثل قطيعة كاملة مع الماضي اوقد يحدث عبر عملية تفاوضية بين طرفي الصراع ، ففي البرازيل تم انتخاب الكونجرس اولا ثم عهد اليه بكتابة الدستور الجديد، ثم التصويت عليه، ونفس الشيء في تونس اسقطت الثورة الدستور وتم تشكيل هيءة وطنية عليا كلفت بانتخاب مجلس وطني تاسيسي ليقوم بكتابة الدستور، وفي الشيلي تفاوضت المعارضة مع النظام لتعديل الدستور، وينطبق ذلك ايضا علي جنوب افريقيا التي غيرت دستورها لكن بعد انتهاء المفاوضات مع النظام العنصري، اما في الارجنتين فلم تغير دستورها الا بعد عشر سنوات من بداية الاصلاح الديمقراطي. [1]

التوافق السياسي:

لقد برز التوافق السياسي كآلية مهمة ومؤثرة في ادارة المراحل الانتقالية تمهيدا لاوضاع سياسية واجتماعية اكثر استقرارا في بعض التجارب خاصة العربية منها (كتونس مثلا)، نظرا لما تحمله مرحلة الانتقال من صراعات واختلافات بين ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة، فهي مرحلة تتعايش فيها مؤسسات النظام القديم والحديث.

كما ان الاساس في عملية الانتقال الديمقراطي هو الانفتاح المتزايد علي المجتمع وعلي القوي الفاعلة فيه، وعلي مطالبه الاساسية المتصلة بثلاث مجالات: الديمقراطية، حقوق الانسان والاقتصاد، وهذه مقابل تخلي النظام السياسي عن احتكار السلطة ومركزة القرات في دوائر ضيقة.

[1] محمد محي الدين، مرجع سابق، ص 10.

ويظهر هذا كثيرا فيما يسمي بالانتقال التوافقي او التفاوضي والذي يتميز بحصول توافق بين السلطة القاءمة والقوي الحية او قوي التغيير.

"وتعرفه موسوعة المصطلحات السياسية علي انه: اتفاق عام بين الاحزاب السياسية علي ادارة شؤون البلد بناءا علي اسس توافقية بغض النظر عن تمثيلها البرلماني الحقيقي (الاحزاب الكبيرة والاحزاب الصغيرة) والمثال الكلاسيكي علي هذا المفهوم يتجلي بسياسات واداء الحكومات الاوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصا بريطانيا. ولان هذا المفهوم ظهر مباشرة بعد الحرب سمي في بعض المراجع السياسية بالتوافق السياسي لفترة ما بعد الحرب".

وفي جوهره يعني تكييف مبدا الاكثرية والاقلية في مرحلة الانفلات السياسي والامني، وبروز النزاعات والانحيازات الطاءفية والعشاءرية والمذهبية وغيرها، وهو لا يلغي الاكثرية بل يحاصر نزاعات الهيمنة عندها، ولا يهمش الاقلية بل يمنخها قوة المشاركة الايجابية لتعبر عن المجتمع ككل. [1]

سماها هنتجتن المصالحة ومبادلة المشاركة بالاعتدال والتي تقوم علي التفاوض والاتفاق بين النخب السياسية سواء من في الحكم او المعارضة، واعتبرها عنصر رءيسي في عملية الاحلال التحولي، وطرح عدة امثلة من الموجة الثالثة كالبرازيل والبيرو واكوادور وبوليفيا.[2]

ثانيا: الاليات غير السلمية

قد يتخذ الانتقال الديمقراطي اسلوب العنف كوسيلة للتحول، فقد تستعمل النخب الوساءل القمعية كالانقلابات او العنف الشغبي الجماهيري في اطار ثورات او احتجاجات، كما حدث في العديد من تجارب الانتقال.

---

[1] حسين لرقط،" الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية من خلال الية التوافق السياسي تونس انموذجا ": 2010 .2014، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات السياسية والقانونية، المجلد رقم: 02،العدد: 9، الجزاءر، مارس 2018، ص ص 982 . 985

[2] صمويل هنتجتن، مرجع سابق، ص ص 244، 245.

ويعتبر العنف ظاهرة عامة تخص كل المجتمعات ويصبح سياسي عندما تكون اهدافه او دوافعه سياسية و، وللعنف السياسي اشكال متعددة اهمها: الاغتيالات ومحاولات الاغتيال والتي هي عبارة عن قتل او محاولة قتل تستهدف شخصيات رسمية تشغل مناصب ذات تاثير علي القرار او شخصيات معارضة.

اما الانقلابات او محاولات الانقلاب فيقصد بها عملية اطاحة فجائية وسريعة بالنخبة الحاكمة وغالبا ما تتسم بالعنف، وقد تتم من داخل النخبة ذاتها، اوتحل نخبة جديدة محل التي تم الاطاحة بها وغالبا ما تتم بمعاونة عناصر من المؤسسة العسكرية او الشرطة او اجهزة الامن ولا يساندها عادة مساندة شعبية. [1]

وهناك فرق بين الثورة والانقلاب حسب الاستاذ عزمي بشارة:

فالثورة: "هي تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة او خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القاءم في الدولة، وهي اي الثورة حركة تغيير لشرعية سياسية قاءمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة ".

الانقلاب العسكري: يختلف عن الثورة فهو لا يعكس تحركا شعبيا بالضرورة، ولكنه يبقي الامكانية مفتوحة لان يشكل انقلابا عسكريا مدعوما شعبيا هدفه تغيير نظام الحكم، كما تختلف الثورة عن الانتفاضة الاحتجاجية الشعبية او التمردات بانواعها في حالة عدم طرحها مسالة تغيير الحكم. [2]

المطلب الثالث: مراحل الانتقال الديمقراطي

كان اول من بحث في مراحل الديمقراطية او كيفية تحقيقها راءد المقاربة الانتقالية دانكورت روستو (DANKWART RUSTOW) واثناء دراسته لتجربة السويد وتركيا خلص الي ان الانتقال الي الديمقراطية يمر باربع مراحل:

[1] يونس مسعودي، مرجع سابق، ص ص 152،153.

[2] عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة:. ط1، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 29.

1. مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية(شرط الخلفية): اي مرحلة اتفاق عام حول الهوية الوطية وشبه اجماع حول الحدود السياسية للبلد المعني، وهنا يطرح فكرة القومية علي انها اساس شرط الخلفية والتي لا تتضمن الحد الادني من التطور الاقتصادي او الفروقات الاجتماعية والتي تعتبر مستلزم للديمقراطية.

2 . **مرحلة التحضير:** وهي مرحلة الصراعات بين النخب الجديدة والنخب التقليدية حول محاولة كل واحدة فرض مشروعها، وتزداد مع ذلك مساحة الاستقطاب، بمعني ان الديمقراطية تولد من رحم الصراع وليس تطور سلمي وهذا ما يفسر هشاشة الديمقراطية في المراحل الاولي.

3. المرحلة الحاسمة (مرحلة القرار): وهي مرحلة القبول بوجود تنوع ضمن الوحدة، وتتم التسوية وتبني قواعد ديمقراطية تمنح للجميع حق المشاركة.

4 . **مرحلة التعود:** وهي مرحلة تعود الاطراف علي قواعد التسوية والتكيف معها، الي ان تصبح عرف اجتماعي، وبهذا تعبر الديمقراطية مرحلتها الاولي وتنتقل الي تعزيز وجودها. [1]

انطلاقا مما بينته الدراسة حول تعريف الانتقال الديمقراطي واشكاله، اين تم التاكيد علي انه من الناحية النظرية يعتبر مرحلة وسيطة تشهد في اغلب الاحيان مراحل فرعية، يتفق العديد من الباحثين علي ان الإنتقال الديمقراطي يحدث بعد تجاوز عدة مراحل:

المرحلة الأولي: وتعرف بمرحلة ما قبل الانتقال اذ تتميز بمواجهة النظام التسلطي للازمات البنوية (الهيكلية)، فضلا عن ظهور خلافات بين العصبة الحاكمة وقوي المعارضة

المرحلة الثانية: وتعرف بمرحلة الانهيار او التحول، اين ينهار فيها النظام التسلطي وتتفكك مؤسساته ويبدأ ظهور النظام الديمقراطي الجديد وتاسيس قواعد جديدة للتفاعل السياسي مع انتهاءها بتنظيم اول انتخابات تنافسية

المرحلة الاخيرة: وتعرف بمرحلة التماسك الديمقراطي والتي يحدث فيها الانسجام بين كافة النظم الاجتماعية في الدولة مع النظام الديمقراطي الجديد. [1]

[1] صبرينة حملة، مرجع سابق، ص 382.

وهناك من يطرح مسالة العتبة.

المبحث الثالث: مقاربات الانتقال الديمقراطي

المطلب الاول: المقاربة التحديثية

ينطلق انصار هذه المقاربة من وجود علاقة تربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فهناك متطلبات اقتصادية واجتماعية لعملية الانتقال الديمقراطي وان هناك موشرات محددة كمتغيرات لا تلبث ان تنتظم في عملية متصاعدة تساعد علي ولادة

[1] يوسف ازروال، ص 18.

الديمقراطية او تثبيتها وتشمل هذه الموشرات: دخل الفرد، نسبة الأمية، إنتشار التعليم، الحراك الاجتماعي، زيادة استخدام المواد الاستهلاكية الحديثة وادوات الاتصال والنقل، وهوما يسمي بمستلزمات التحديث.[1]

كما ناقش انصارها مسالة الشرعية السياسية وثقافة القبول بها ونشوء ولاءا وطنيا يترافق مع وجود موسسات سياسية قا ئمة، وتحاول المقاربة التحديثية وفقا لذلك تحليل عوامل نموهوية وطنية مشتركة في ظل دولة موسسات تؤكد علي اولية الولاء للامة، مقابل عناصر التفريق والانقسامات العمودية الاخري مثل الاثنية والطايفية والإنفصالية، اي ان نمو الهوية الوطنية المشتركة في ظل الدولة التحديثية يؤدي الي إضفاء الشرعية وقبول وجودها الدائم وعدم طرح أسئلة حول حقها او احقيتها في ممارسة السلطة وتطبيق القانون. [2]

وترجع الاصول التاريخية لهذه المقاربة الي ادم سميث من خلال كتابه: ثروة الامم والذي اكد فيه علي ان الليبيرالية السياسية شرط للاداء الفعال للسوق، الذي يعتبره المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي فبالنسبة إليه الحكومة التي تحكم أقل هي التي تتيح مجالا أكبر للحرية الفردية والمنافسة. [3]

الا ان المعالجة العلمية والدقيقة للارتباط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية يرجع الي اعمال عالم الاجتماع السياسي الامريكي سيمور مارتن ليبست seymour m.libst اين قدم اطروحته لاول مرة في مقاله سنة 1959 تحت عنوان "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التمية الاقتصادية والشرعية السياسية"، واكد ذلك في كتابه رجل السياسة: الاسس الاجتماعية للسياسة، يطرح اشكالية العلاقة المفترضة بين النظام السياسي والتنمية الاقتصادية، ودرس موشرات متوسط الثروة ودرجة التصنيع والانتقال الي حياة المدن

[1] صبرينة حملة، "الاشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي: اشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد:2، العدد7، سبتمبر 2015، ص 377.

[2] يوسف الشويري، الشوري والليبرالية في الوطن العربي: اليات الانتقال، في علي الخليفة الكواري واخرون، مداخل الانتقال الي الديمقراطية في البلدان العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص 54.

[3] سميركيم، رقية غربي، "المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي، الموسوعة السياسية للدراسات السياسية والاسترتتيجية"، نشر بتاريخ 10 ديسمبر 2018، علي الرابط POLOTICS_dz.co، تاريخ التصفح 5 افريل 2020.

ومستوي التعليم في دول اوروبا وامريكا اللاتينية إحيث صنف هذه الدول الي: ديمقراطيات مستقرة, ديمقراطيات غير مستقرة/ديكتاتوريات؟ فوجد النسب اعلي بكثير في الدول الديمقراطية منه في غيرها، مما جعله يستنتج ان هناك علاقة شرطية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية.

ونجد كذالك بعده دراسات بولين وجاكمان BOLLEN AND JACKMAN الذي توصل فيها الباحثان الي نفس النتيجة التي وصل اليها ليبست حول ان التنمية الاقتصادية هي المحرك الاساسي للديمقراطية وذلك من خلال تحليل احصائي لمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تعتبر عادة من ضمن محددات الديمقراطية وتوصلا الي ان التنمية الاقتصادية هي المحدد الأكثر أهمية من المتغيرات الأخري مجتمعة.[1]

وهناك دراسات درست العلاقة السببية بالاتجاه المعاكس بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، واعتبرت ان الديمقراطية تساهم في تامين التنمية الاقتصادية الدائمة وفي هذا الاطار نجد دراسة روبرت داهل ROBERT DAHL المعنونة < POLYARCHY;PARTICIPATION AND OPPOSITION والتي بين فيها أن الديمقراطية تضمن قيام الحكام بإستغلال الموارد التي تحقق النمو والإنتاج الأمثل.

ومما سبق نصل الي ان هناك علاقة سببية دائرة بين الديمراطية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية يمكن ان تكون سابقة للديمقراطية وهاته الاخيرة يمكن ان تسبق الاولي، كما يمكن ان يحدث كل منهما بعد الاخر بفترة معينة. [2]

ويشير بعض الباحثين الي عدم امكانية تطبيق هذه المعايير علي تجارب مختلفة، سواء ادت الي تطبيق الديمقراطية او الاقلاع عنها كنظام سياسي مستقر فمثلا تركيا انتقلت الي النظام الديمقراطي قبل ان تستكمل مستلزمات التحديث، ولم تتحقق الديمقراطية في السعودية رغم كل المؤشرات، وينتمي عادة اصحاب هذا الراي الي المقاربة البنيوية. [3]

---

[1] صبرينة حملة، مرجع سابق، ص 378

[2] نفس المرجع السابق، ص378.

[3] الشويري، يوسف، مرجع سابق،ص55.

ونقدها البعض كالاستاذ عزمي بشارة والذي قال ان هذه النظريات لم تتعامل مباشرة مع الديمقراطية وانما تعاملت مع انتقال المجتمعات التقليدية الي الحداثة، وان الشروط التي تفرضها هذه المقاربة لم تكن متوفرة اصلا عند انتقال الغرب الي الديمقراطية، فعندما انتقلت الولايات المتحدة الي الديمقراطية في القرن 18 كان غالبية سكانها من العاملين في الزراعة، ولم تكن نسبة التعليم مرتفعة فيها، ويصح ذلك بالنسبة الي بريطانيا وفرنسا. [1]

المطلب الثاني: المقاربة البنوية

ينطلق انصار هذه المقاربة من دراسة العلاقة والتفاعل بين ملاك الارض الكبار والفلاحين والبرجوازية والدولة، وكيف تتاثر هذه العلاقة بديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع.

وتبعا لذلك فهم يركزون علي التشكيلات الطبقية والبني الاجتماعية والتطور التاريخي لكليهما، في اطار القوي العالمية وتوازناتها، ويركزون علي العلاقات الداخلية بين البني الاجتماعية وسلطة الدولة.

وهكذا يسعي كل الفاعلين الاجتماعيين ووفقا لمصالحهم الاقتصادية واستجابة لمحددات بنيوية الي رسم استراتيجية تتيح اكتساب السلطة السياسية، وان توازن القوي في الصراعات الاجتماعية يؤدي الي ظهور الديمقراطية مع صعود الطبقة الوسطي التي تفرض سيطرتها وعقيدتها السياسية، اما اذا غابت هذه الاخيرة في خضم هذه الصراعات ويستمر ملاك الارض والفلاحون في تحديد مسار الصراعات الاجتماعية تواضب مؤسسسات الدولة علي تركيز نظام من الحكم لا علاقة له بالديمقراطية. [2]

وتقوم هذه المقاربة علي افتراض رءيس وهوان المسار التاريخي لاي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتاثر بنمط التنمية الراسمالية وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب، الا انها تقوم بمبادرات وخيارات معينة لكن في اطار قيود محيطة بها. [3]

---

[1] عزمي بشارة، "الانتقال الديمقراطي واشكالياته: دروس نظرية من تجارب عربية "، مرجع سابق، ص4.

[2] يوسف، الشويري، مرجع سابق، ص 55، 56.

[3] سميركيم، رقية غربي، مرجع سابق.

من ابرز رواد هذه المقاربة بارينجتون مور BARINGTON MOOR في دراسته SOCIAL ORIGINS OF DICTATORSHIP AND DEMOCRACY والتي ركز فيها علي العلاقة والتفاعل بين الاربع بني: ملاك الارض الكبار، الفلاحون، البرجوازية، الدولة: لمحاولة تفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته الديمقراطية الليبرالية إنجلتري وفرنسا والولايات المتحدة<ومسار الفاشية اليابان والمانيا ومسار الثورة الشيوعية روسيا والصين: خلال عملية التحول التدريجي من مجتمعات زراعية الي مجتمعات صناعية حديثة ما بين ق17 ومنتصف ق20،وتوصل الي ان شكل الديمقراطية الليبيرالية كان نتيجة لتفاعل هذه البني.

كما حدد مور شروط عامة للتنمية الديمقراطية وهي: تطور حالة توازن بين الدولة والطبقة الارستقراطية المالكة للارض، التحول نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية، اضعاف ارستقراطية الارض، الحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية والارستقراطية في مواجهة تحالف العمال والفلاحين.

وكذلك نجد دراسات ديتريك روشماير DIETRICH RUECHEMEYER وزملاءه تحت عنوان CAPITALIST DEVLOPMENT AND DEMOCRACY والتي يري فيها ان المجتمع يتحرك باتجاه الديمقراطية انطلاقا من فكرة توازن القوة الطبقية، وان الصراع بين الطبقات سواء المهيمنة او الخاضعة يعتبر عامل مهم في وضع الديمقراطية ضمن الاجندة التاريخية ويحدد احتمالاتها.

وعلي الرغم من ان تحليلات بارينجتون اهملت دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية كالحرب ولم تعطي اهتماما لتاثيرات نمو الطبقة العاملة الا ان روشماير اضاف هاته العوامل في تحليله التاريخي المقارن. [1]

المطلب الثالث: المقاربة الإنتقالية

يعتبر دانكورت روستو D RUSTOW من أوائل المفكرين الذين صاغ وهذه المقاربة، ففي مقاله transition to democracy الصادر عام 1970، اشار الي ان الارتباطات بين التنمية

[1] صبرينة حملة، مرجع سابق، ص ص 379 . 381

الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية التي افترضها ليبست وغيره كانت لاهتمامهم بالعوامل التي تؤدي الي استمرارية وترسيخ الديمقراطية، الا انه اي روستو يبحث في كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الاول. [1]

وتنطلق هذه المقاربة من فرضية ان المسار التاريخي للديمقراطية يتحدد من خلال افعال ومبادرات النخب فهي بذلك تركز علي دور الفعل البشري، وكيفية اتخاذ القرارات والتعامل مع الخيارات المتاحة، مشددة في الوقت نفسه علي اهمية الثقافة السيلسية المشبعة بروح الانفتاح والاحتكام الي القانون والايمان بالتغيير السلمي وضرورة الحفاظ علي الوحدة الوطنية.

كما تتميز هذه المقاربة في تعيين الاسلوب الدقيق الذي يحدد العبور من مرحلة الي اخري، فقد برز تمايز بين مرحلتين وهما مرحلة الانتقال الي الديمقراطية ومرحلة تعزيز او ترسيخ الديمقراطية.

كما دعا انصارها الي انه بدلا من دراسة العوامل العامة التي تمهد الي نشوا الديمقراطية لا بد من دراسة كيفية خروجها(اي الديمقراطية) الي الوجود اي دراسة الاليات بدل الشروط. [2]

ويشير روستوان ظهور جذور الديمقراطية كان من خلال الخيارات التي قامت بها القوي السياسية، ويحدث الانتقال حسبه عند دخول نظام حكم لدولة ما في ازمة شرعية، وبالتالي انقسام بين النخب الحاكمة(وهم الاعبون الاساسيون في عملية الانتقال الديمقراطي)، ويتراوح هذا الانقسام بين من يريد ان يستمر من النظام القديم، وبين من يريد تغيير النظام وتمثله المعارضة. [3]

---

[1] سميركيم، رقية غربي، مرجع سابق.

[2] احمد الشويري، مرجع سابق، ص 56.

[3] نادية ابوزاهر، "قراءة في مقالة دانكورت روستو التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي "، تاريخ النشر 8 اوت 2007، تاريخ التصفح 4 افريل 2020، علي الرابط:

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=114705&r=0

واثنا دراسته لتجربة السويد وتركيا خلص الي ان الانتقال الي الديمقراطية يمر باربع مراحل: اين سبق للدراسة تناوله فيما سبق.

1. مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية(شرط الخلفية)
2 . مرحلة التحضير.
3. المرحلة الحاسمة (مرحلة القرار)
4 . مرحلة التعود. [1]

ثم طور هذه المقاربة اخرون مثل او دونيل(donnell'O) وشميتر ووايتهيد في كتابهم التحول من الحكم التسلطي: تطلع نحو الديمقراطية، فقد تم وضع شرطين ضرورين لنشوء الديمقراطية وهما ضمان المهام الدستورية للجيش وضمان بقاء املاك البرجوازية بحوزتهم بهدف تقبلهم للتغيير.[2]

وركز هؤلاء علي المرحلة الانتقالية اي عندما يبادر النظام الي اطلاق حريات لا تعني بالضروة دمقرطة فيمكن اجهاض الانفراج النسبي ويعود القمع مرة اخري، وما ان ترتخي قبضة النظام حتي تظهر فـءات اخري تنخرط في المواجهة بين النظام وقوي المعارضة، والصراع بينهما وبين مكوناتهما يحدد طبيعة الانتقال فيكون اكثر سهولة اذا تم تحالف بين متنوري السلطة ومعتدلي المعارضة، ويميزون بين مرحلة الانتقال ومرحلة الترسيخ، ويرجع ذلك الي ان مرحلة الانتقال المبدءية قد تنجح احيانا وتترسخ ولكنها قد تفشل وتتعثر في احيان اخري.[3]

لاشك ان هذه المقاربة تعطي تفسيرا للتجاذبات بين النخب الحاكمة والمعارضة اثناء عملية الانتقال او قبلها خاصة في حالة الانظمة العربية بعد موجة الربيع العربي لكنها تتجاهل دور الحركات الشعبية والشارع التي صنعت الثورة وتمكنت من تغيير نخب حاكمة منذ فترة طويلة.

[1] صبرينة حملة، مرجع سابق، ص 382.
[2] نفس المرجع السابق، ص383.
[3] احمد الشويري، مرجع سابق، ص58.

خلاصة وإستنتاجات من هذا الفصل:

تتعدد تعاريف الديمقراطية سواء الكلاسيكية او الحديثة و(خاصة هذه الاخيرة التي ظهرت وتطورت في القرن العشرين) والتي تناوليت الديمقراطية اما من حيث الشكل (اي الجانب الاجراءي) او المضمون(اي الجانب القيمي)، وامام تحولات دولية مهمة تمت هيمنة التعريف الاجراءي او العملياتي علي مفهوم الديمقراطية لتستطيع الانظمة غير الديمقراطية الانتقال الي الديمقراطية في مجال زمني مقبول، ولهذا فدراسات الانتقال الديمقراطي اعتمدت علي الجانب الاجراءي لانها تهدف الي الديمقراطية وتري ان الانظمة الديمقراطية الغربية هي النموذج مع مراعاة عامل الزمن.

عملية الانتقال الديمقراطي هي التخلي عن نظام غير ديمقراطي المتعدد الاشكال الي نظام ديمقراطي يقوم علي المشاركة والتداول السلمي علي السلطة، وهي عملية معقدة بطبيعتا تتداخل في تشكيل مساراتها ونتاءجها عوامل عديدة داخلية وخارجية، وهي المرحلة الاول من عملية التحول الديمقراطي وتختلف مآلاتها يمكن ان تؤدي الي نظام ديمقراطي وبالتالي الدخول في مرحلة ترسيخ ديمقراطي اوالي انتكاسة ديمقراطية او نظام هجين، وهي بدورها تمر بمراحل فرعية حسب معظم الباحثين هي ثلاثة تبدآ بمرحلة ما قبل الانتقال او السياقات كما يسميها البعض ثم مرحلة انهيار النظام القديم وبداية ظهور النظام الديمقراطي الجديد ثم اخيرا مرحلة التماسك.

يصنفه الباحثين الي اربع اشكال مستقاة من تجارب دولية سابقة وهي:

انتقال من اعلي، انتقال من اسفل، انتقال تفاوضي بين النخب الحاكمة والمعارضة، الانتقال عن طريق التدخل العسكري، ويشير الدارسين ان ميزان القوة بين الاطراف هوالذي يحدد شكل الانتقال بالنسبة للاليات فهي تعدد وتختلف من تجربة الي اخري لانه لا توجد وصفة جاهزة ومنها:

- المسالة الدستورية (سواء وضع دستور جديد او تعديل القديم).
- الانتخابات النزيهة والشفافة والتي تحكمها ضوابط حتي لا تكون شكلية

- العدالة الانتقالية
- التوافق السياسي الذي يقوم علي التفاوضات والمساومات والتنازلات.
- وهناك من يظيف الوساءل غير السلمية كالانقلابات او الثورات او الاحتجاجات او التدخلات الاجنبية.

هناك ثلاث مقاربات للانتقال الديمقراطي وهي:

المقاربة التحديثية: تؤكد علي الارتباط بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية.

المقاربة البنيوية: دور تغيير بني السلطة في الانتقال الديمقراطي.

المقاربة الانتقالية: تركز علي دور النخبة في عملية الانتقال والثقافة السياسية.

الفصل الثاني:

الثورة والانتقال الديمقراطي في تونس

المبحث الأول: أسباب ودوافع اندلاع الثورة التونسية

مطلب1: الوضع الاجتماعي والاقتصادي في تونس قبل الثورة

مطلب2: الأسباب المباشرة للثورة التونسية (أحداث سيدي بوزيد)

مطلب3: الثورة التونسية وانعكاساتها على الوضع السياسي

المبحث الثاني: تقويض أسس النظام السياسي التونسي القديم

مطلب1: سقوط نظام الرئيس بن علي

مطلب2: تفكيك بنية النظام السياسي القديم

مطلب3: التوافق السياسي وحماية انهيار الدولة

المبحث الثالث: إعادة تشكيل الخريطة السياسية في تونس

مطلب1: إنشاء المؤسسات السياسة المؤقتة

مطلب2: إعادة تشكيل خريطة الأحزاب السياسية

مطلب3: تفعيل دور المجتمع المدني التونسي

تمهيد:

الجمهورية التونسية دولة مستقلة ذات سيادة، استقلت عن فرنسا في 20 مارس 1956 تقع في شمال افريقيا مطلة علي البحر المتوسط (انظر الخريطة في الاسفل التي تبين الدول المجاورة) عاصمتها تونس تبلغ مساحتها 163000 كم2 تعتبر من اصغر بلدان شمال افريقيا مساحة ويبلغ عدد السكان 10 ملايين و327 .800 نسمة حسب احصاءيات 2008 99 % مسلمون وحسب دستور الدولة الاسلام دين الدولة واللغة العربية هي اللغة الرسمية.

تنقسم تونس الي 24 محافظة غير متكافـءة من حيث عدد السكان والتنوع الجغرافي والمناخي وتنقسم الي ستة جهات حسب المخطط السادس للنمية (1982 . 1986):

الشمال الشرقي: ويضم تونس واريانة وبن عروس ومنوبة وبنزرت ونابل وزغوان

الشمال الغربي: ويضم باجة وجندوبة والكاف وسليانة

الوسط الشرقي: ويضم سوسة والمنستير والمهدية وصفاقس

الوسط الغربي: ويشمل محافظتي سيدي بوزيد والقصرين والقيروان

الجنوب الشرقي: ويضم قابس ومدنين وتطاو ين

الجنوب الغربي: ويضم قفصة وتوزر وقبلي

تداو ل علي رئاستها:

- الحبيب بورقيبة: 25 جويلية 1957 . 7 نوفمبر 1987
- زين العابدين بن علي: 7 نوفمبر 1987 . 14 جانفي 2011
- فؤاد لمبزع: 15 جانفي 2011 . 12 ديسمبر 2011
- المنصف المرزوقي: 12 ديسمبر 2011 . 31 ديسمبر 2014
- قايد السبسي:21 ديسمبر 2014 . 25 جويلية 2019 (وفاة)
- محمد الناصر25 جويلية 2019 . 23 اكتوبر 2019
- قيس سعيد: 23 اكتوبر 2019 الي يومنا هذا[1]

هذه نبذة عن جغرافية تونس وبعض خصاءصها ورؤساءها منذ الاستقلال عن فرنسا، وقد قسمنا الفصل الثاني الي ثلاث مباحث سنتناول في الاول اسباب ودوافع اتدلاع الثورة التونسية من اقتصادية واجتماعية ثم السبب المباشر واضرام محمد البوعزيزي النار في نفسه وما تبعها من احداث في سيدي بوزيد وتطورها وطنيا الي ان فر الرءيس بن علي ثم نتطرق

[1] تونس المعرفة، تاريخ النشر 2013 ، تاريخ التصفح 25 افريل 2020 ، علي الرابط :

https: //www.marefa.org/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3

الي ما افرزته الثورة علي الواقع السياسي والصراعات بين القوي والفواعل ثم في المبحث الثاني نتاول تفكيك النظام السياسي القديم واعتماد الية التوافق لمنع انهيار الدولة وكيفية تسيير المرحلة الانتقالية بعد نجاح الثورة، وفي المبحث الثالث سنتناول تونس بعد نجاح الثورة اين نتكلم عن المؤسسات المؤقتة والاحزاب الجديدة وعن دور المجتمع المدني.

المبحث الاول: أسباب ودوافع اندلاع الثورة التونسية

ان محاولة فهم وتحلبل ماجري في 14 جانفي 2011* *تاريخ اندلاع الثورة التونسية او بالاحري تاريخ مغادرة الرءيس السابق زين العابدين بن علي لتونس والتنحي عن منصب الرءاسة لحكم دام 23 سنة لتونس، دفع باغلب الباحثين في مجال علم الاجتماع وعلم السياسة بالتركيز علي دراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمرحلة ما قبل الثورة، وخلفياته وكيف اثرت في انطلاق الاحداث ومدي اثرها في تسريع وتيرتها وشموليتها.

مطلب1: الوضع الاجتماعي والاقتصادي في تونس قبل الثورة

لقد كان لطبيعة الشعارات المرفوعة من قبل المحتجين التي حملت مطالب اجتماعية واقتصلدية كالمطالبة بالتشغيل وتحسين المستوي المعيشي ومقاومة الفساد والمطالبة بالتوزيع العادل للثورات بين الجهات الداخلية والخارجية، والتي سرعان ما اكتست طابعا سياسيا كالمطالبة بتغيير النظام السياسي باكمله، هذا الطابع السياسي هوالذي ساهم بشكل كبير في توسع الاحتجاجات واعطاها البعد الوطني. [1]

ناهيك عن هشاشة اجتماعية من ابرز مظاهرها الفقر والبطالة والعمل الموازي الهش وغياب العدالة الاجتماعية، واافوارق الاجتماعية وانتشار الهجرة غير الشرعية في قوارب الموت باتجاه او روبا او باتجاه الدول المغاربية. [2]

الامر الذي يجعل تحليل الخلفيات الاقتصادية الاجتماعية ذا اهمية بالغة فهم الثورة التونسية وتحليل ابعادها.

اولا: اقتصاديا ومن مظاهر ذلك ارتفاع البطالة والفساد واختلال التوازن بين الجهات الداخلية والساحلية، وهشاشة في التشغيل وانتشار العمل الموازي.

ان دراسة هذه المظاهر يفرض علينا تسليط الضوء علي:

---

*هناك اختلاف في تاريخ اندلاع الثورة التونسية بين حادثة حرق البوعزيزي نفسه 17 ديسمبر 2010 ومغادرة الرءيس الراحل بن علي يوم 14 جانفي 2011، لكن يتفق اغلب الدارسين حول التاريخ الاخير باعتباره هو الاستثناء العربي وليس ظاهرة الحرق لانها تتكررت في دول عربية عديدة ولم تسقط النظام، وبالتالي فسقوط بن علي هو الحدث الاهم.

[1] عاءشة التايب، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية، في محمد مالكي واخرون، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2012، ص 79.

[2] فضيل التهامي،" الثورات الديمقراطية في العالم العربي تونس نموذجا (جزء 2)"، جريدة الحوار المتمدن، العدد: 4161،22 جويلية 2013، تاريخ التصفح 25 .05.،2020، علي الرابط:

http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369652

- النهج التنموي التونسي (السياسات التنموية الكبري) وتاثيره علي التوازن بين الجهات الداخلية والساحلية في التنمية طبعا ومن جهة اخري سوق الشغل.
- اقتران الاستبداد السياسي في عهد بن علي بالفساد السياسي المالي وتحليل آلياته وعلاقاته بمجمل الفاعلين الاقتصاديين في تونس.
- الاختلاف بين مؤشرات النمو التي تقرها التقارير الدولية والمنظمات الدولية وما كشفت عنه الثورة من قصور في السياسات الاقتصادية الاجتماعية.

لقد شهدت تونس ثلاث مراحل اساسية اقتصاديا في تاريخها المعاصر منذ الاستقلال حسب الاستاذ وليد حدوق* [1]:

المرحلة الاولي: تمتد من الاستقلال 1956 . 1970

رغم ان الكثير من الايجابيات ترجع الي العهد البورقيبي كارتفاع نسبة التعليم الاساسي او العالي واتساع الطبقة الوسطي وبناء مؤسسات الدولة، الا انه اسس لنهج اقتصادي تفاقمت اثاره السلبية مع وصول بن علي، فلقد تبني بورقيبة النهج الاشتراكي مثله مثل معظم الانظمة الحديثة الاستقلال ما سمي بالتعاضدية (الاشتراكية الدستورية) وتقوم علي التشارك في شكل تعاونيات فلاحية تدعمها الدولة وتعاونيات لحرفيين وتعاونيات تجارية[2] والتي انتهت بالفشل واقالة الوزير المسؤول عن هذه التجربة احمد بن صالح، رغم انها نجحت في الجمع بين دعم الصناعات المعوضة للاستيراد وتطوير قطاعات خدماتية الا انها فشلت في تحقيق تطلعات المواطنين بسبب صبغتها البيروقراطية وعجزها عن التجاوب مع الخصوصيات الجهوية والمحلية.

المرحلة الثانية: امتدت من 1970 الي 1987 نهاية العهد البورقيبي

وشهدت المرحلة انفتاح اقتصادي مع خطوات تحررية شملت تشريك المستثمرين في القرار الاقتصادي وتوفير الحوافز الجباءية لرؤوس الاموال الاجنبية، وتطوير لقطاعات ريعية كالفلاحة الموجهة للتصدير واخري ذات قيمة مضافة منخفضة وموجهة للاسواق الخارجية كالسياحة الشيء الذي خلق ارتباط وثيق بالعرض والطلب مع الاسواق العالمية خاصة

---

*

[1] وليد حدوق، الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية الاجتماعية، في محمد مالكي واخرون، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 88، 89.

[2] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة من خلال يومياتها، ط1، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 66.

السوق الاوروبية المشتركة، وامام توجه النظام البورقيبي نحو المحيط المتوسطي لتونس علي حساب بعدها العربي الاسلامي (يقول المنصف المرزوقي في شهادته علي العصر ان هذا الامر نشا بعد.

الاستقلال مباشرة وهو الخلاف بين بورقيبة واليوسفيين حول مسالة الهوية بين الطرح العلماني، والتوجه الاوروبي وبين الطرح الاسلامي والتوجه نحو العالم العربي الاسلامي، وكان لهذا التوجه البورقيبي فيما يتعلق بالهوية والموقع الجيوسياسي لتونس تاثير علي القرارات الاقتصادية وبعدها التوجهات الاقتصادية حتي في عهد بن علي وكان له تاثير علي الحياة السياسية وتوجه تونس)[1]، وقد رافق هذا التوجه الثقافي سياسات كرست الاقتصاد الساحلي فتم التركيز علي المناطق الساحلية ودعم القطاع السياحي وهمشت المناطق الداخلية والحدودية، الامر الذي كرس اختلالا بين الجهات في تونس وتفاقم برور السنين .فخلال الفترة 1973 . 1981 لم تتجاوز الاستثمارات الصناعية في الشمال الغربي نسبة 5.7 % من مجمل الاستثمارات الصناعية في البلاد، في حين تمثل المدن الساحلية 60 بالماة من مجموع السكان وتستقطب 88.2 بالماة من مجموع الشركات و95 بالماة من الاستثمار الاجنبي.

المرحلة الثالثة: اي بعد 1987 وهي مرحلة بن علي

اين شهدت تونس مواظبة علي تطبيق برامج الاصلاح الهيكلي التي اقرها صندوق النقد الدولي وتحفيز الاستثمارات الاجنبية في القطاعات الريعية والخدمات المرتبطة بالوساطة والربح السريع والصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة كالنسيج .وتدعم الاتجاه نحو دول حوض المتوسط من الضفة الاخري فتم توقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الاوروبي، مما جعل البلدان الاوروبية الشريك التجاري الاول علي حساب دول الجوار المغاربي والعربي ورهن القطاعات الاقتصادية بالاسواق الاوروبية التي لا تسمح بتصدير السلع ذات القيمة المضافة العالية بحكم صعوبة المنافسة ناهيك عن اقتصار التبادل علي المواد الخام والمنتوجات الموجهة للتصدير.

فمثلا توفر السياحة النسبة الاهم من العملات الصعبة ويوفر النسيج 40% من مواطن الشغل في القطاعات الصناعية حسب ارقام 2008 . وفي نفس السنة وقعت تونس

[1] قناة الجزيرة علي اليوتيب،" شاهد علي العصر"، المنصف المرزوقي،ج1، تقديم احمد منصور.19-03-2017.

اتفاقية التبادل الحر مع او روبا، وتجدر الاشارة الي ان تونس كانت او ل دولة من جنوب المتوسط توقع علي اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي مما جعل معدل الانفتاح الاقتصادي يمر من 49 % الي 105.7 %،واذا كان هذا الانفتاح قد ساهم في تحسن نسبي للمؤشرات الاقتصادية العامة كمعدل نمو الناتج الداخلي الخام (4.3 بين 1987 و2008) الا انه ساهم في اختلال التوازن بين الجهات الداخلية والساحلية وهشاشة افاق التشغيل.

فنجد مثلا معدل استهلاك الفرد سنة 2005 في محافضة تونس الكبري 2390 دينارا بينما لا يتجاوز في جهة الوسط الغربي 1138 دينارا، في حين انخفضت معدلات الفقر في العاصمة والشريط الساحلي وتركز الفقر في الجهات الداخلية لاسيما في الوسط الغربي والجنوب الغربي.

ونجد كذلك معدل ربط المدن بالشبكات الصحية فيبلغ 93.8 % في تونس الكبري ولا يتجاوز 49.4 % في الجنوب الشرقي ليبين مدي اختلال التوازن التنموي بين الساحل والداخل. [1]

ومن الانصاف قي مرحلة بن علي ان نتكلم علي الازمة المالية 2008 والتي اثرت علي الاقتصاد التونسي المرتبط باوروبا مما ادي ذلك الي انخفاض عدد السياح من الدول الاوروبية الذي اثر مباشرة علي شريحة المجتمع التي تعتمد علي السياحة في دخلها، وكذلك علي حجم الاستثمارات الاوربية الذي بدا يتراجع. [2]

ولقد كان لهذه التوجهات التنموية اثار علي التشغيل، فبينما تقدر الاحصاءيات الرسمية في تونس البطالة بحوالي 14 % علي المستوي الوطني، فهذا الرقم لايعبر بالشكل المطلوب عن عمق مشكلة البطالة وذلك للاسباب التالية:

- احصاء شامل لكل شراءح المجتمع ويتغاضي عن معايير مهمة كالشهادة والفءة والمنطقة، فمثلا نجد هذا المعدل يرتفع عند اصحاب الشهادات الجامعية (في 2008 بلغ العدد 168.8 الف من خريجي الجامعات*(تقول عاءشة التايب ان هذا لايرجع فقط لخلل السياسات الاقتصادية بل الي سياسات التعليم والزج بها في السمسرة السياسية والاهواء الايديولوجية والمصالح المتضاربة للقاءمين عليها وكما سمتها ثقافة النجاح اي

[1] وليد حدوق، مرجع سابق، ص ص، 88،95.

[2] جونار برادلي، ما بعد الربيع العربي، (ترجمة شيماء عبد الحكيم طه)، ط1،(القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر،2013، ص 36.

التركيز علي الكم بدل الكيف فارتفع عدد حاملي الشهادات الجامعية [1]، ويزداد ارتفاع في المناطق الداخلية، خاصة الاناث (44 % من الاناث المتحصلات علي شهادات عليا في سيدي بوزيد).

- لا ياخذ بعين الاعتبار طبيعة عقود الشغل او تلاءمها مع الكفاءة العلمية-(قد تكون عقود لساعة واحدة بعض الاحيان)، والتي برزت مع شركات المناولة وقطاع السياحة.
- هناك هشاشة علي مستوي سوق الشغل علي المستوي الوطني، لارتباطه بقانون العرض والطلب مع الاسواق الاوروبية (خاصة قطاع السياحة وتصدير المحاصيل الفلاحية)، وانتشار العقود النمطية محدودة المدة وغير القارة اي الموسمية.

لقد كانت لسياسات لاصلاح الهيكلي التي انطلقت في 1986 وتواصلت مع نظام الرءيس بن علي اين تم تهميش القطاع العام واطلاق عملية خصخصة للمؤسسات العمومية الصناعية التي وصفها البعض بانها خصخصة وهمية، ادت الي ظهور فساد مالي وهيمنة العاءلة الحاكمة[*]*علي خيرات البلاد وكل من يمت لهم بصلة، وتحول الاقتصاد الي اداة من ادوات الاستبداد وذلك عبر استعمال الجباية كاداة للقمع او اداة لاغراض سياسية عوض دورها الحقيقي باعتبارها اداة اقتصادية، والنفوذ علي مستوي الجهاز الاداري العمومي باستعمال الحزب الدستوري. [2]

وتجدر هنا الاشارة الي ان العلاقة بين رآس المال الاجنبي والسوق المحلية وامتيازات الاستثمار الداخلية كانت محصورة بين عاءلات واو ساط مقربة من الرءيس بن علي، وهوما جعل الاقتصاد التونسي ينتقل من هيمنة الدولة ومن انفتاح نسبي كرس البنية الريعية الي احتكار لمقدرات البلاد من طرف عاءلات نافذة سياسيا ومحمية باجهزة امنية. [3]

وعمل كذلك النظام التونسي في عهد بن علي احتواء هياكل المجتمع المدني الفاعلة اقتصاديا كلاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والفلاحة والي حد ما الاتحاد التونسي للشغل وبسط نفوذه علي كل شراءح المجتمع واخضاعها .بما فيها الادارة العمومية لتكون وسيلة في

---

[1] عئشة التايب، مرجع سابق، ص 62.

[*] يروي عماد الطرابلسي(احد اصهار بن علي) في اعترافاته للجان الحقيقة كيف يتم الاستيلاء علي الاراضي والشركات العمومية بالدينار الرمزي باستعمال النفوذ وتكييف القوانين لصالحهم.

[2] وليد حدوق، مرجع سابق، ص 103.

[3] وليد حدوق، مرجع سابق، ص 89.

يده، وارتبطت الوضاءف السامية في اجهزة الدولة بالولاء والانخراط في الحزب الدستوري، كما تمت السيطرة علي رجال الاعمال والتجار والصناعيين باستعمال الجباية كما وضحنا سابقا.

فنجد الضراءب لاتمثل الا 21.5 بالماة من الناتج الداخلي الخام، وتلجا الدولة لتعويض التهرب الضريبي الي الاستداة الخارجية، فكانت المديونية 5.8 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1987 لترتفع الي 14 % سنة 2001. اين وصلت نسبة التهرب الضريبي في او اخر حكم بن علي الي 50 %. يستعملها النظام لاغراض سياسية فيغض الطرف بالولاء وان حدث العكس تتحول الضريبة الي وسيلة قانونية ادارية بمعناها الصحيح.

" فقد استعملت في عهد بن علي ادوات التسيير الاقتصادي كالعلاقات مع المنظمات المهنية او السياسة الجبائية بغرض تكريس الاستبداد السياسي وكوسيلة لولوج الطبقة المتنفذة سياسيا وامنيا الي مجال المال والاعمال لينتشر الفساد وكان من اهم معالمه الخصصخة المشبوهة". ص119(تشير بعض المصادر غير الرسمية انه في الفترة 1987 . 1994 تم خصخصة 179 شركة من القطاع العام مقابل 2359 مليون دينار تونسي وهذا مبلغ ضئيل جدا بالنسبة لتلك الشركات. [1]

اما فيما يخص النقطة الثالثة المطروحة في بداية المبحث حول التفاو ت بين مؤشرات النمو المصرح بها من الهيئات الدولية كمنتدي دافوس وصندوق النقد الدولي، وما افرزته الثورة، فنلاحظ فعلا هناك تفاو ت واختلاف كبير في النسب لان نظام بن علي اعتمد علي آليات تمويهية بغرض بسط سيطرته وتحسين صورته في الخارج، فلقد طبق بكل حرص وجدية كل التعليمات والتوصيات التي يصدرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهي توصيات تحرص عادة علي تحقيق نسبة نمو متواصل مع الحفاظ علي التوازنات النقدية واللمالية الكبري دون الاهتمام بالتوازنات الواقعية ذات الابعاد الاجتماعية (البطالة وتوزيع الثورة) والجغرافية (التوازن بين المناطق والجهات في القطر الواحد). [2]

او كما سمتها الاستاذة عائشة التايب وهم المعجزة الاقتصادية التونسية او مفارقة النموبلا تنمية والتي حسبها كلمة المعجزة الاقتصادية ترجع الي كلمة الي الرءيس الفرنسي

[1] نفس المرجع السابق، ص 109.

[2] عبد اللطيف الحناشي، الاحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، في محمد مالكي واخرون، ثورة تونس: الاسباب السياقات والتحديات و، ط1،(بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 195.

السابق جاك شيراك اطلقها في معرض حديثه علي التطورات الاقتصادية والاجتماعية في تونس. [1]

فكلا المنظمتين كان يضع تونس في المراتب الاولي عربيا وافريقيا، ففي عام 2010 وضع تقرير التنافسية العالمية عن منتدي دافوس الاقتصادي تونس في المرتبة الاولي افريقيا. [2]

بالاضافة الي مشاكل اخري كارتفاع الديون وخدمة الديون، فقد وصف تقرير البنك الدولي 2007 ان المديونية التونسية تقدر ب 18 مليار دولار امريكي، واشار صندوق النقد الدولي ان نسبة المديونية التونسية بلغت 68 بالماة من الناتج القومي الخام سنة 2005. [3]

ثانيا: اجتماعيا

لقد ضاعفت الازمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد او اخر 2008 والتي ارتبطت بالازمة المالية العالمية، ونمط التنمية (السياسات الاقتصادية)التي تبنتها حكومات بن علي، تدهور الاوضاع الاقتصادية والتي عمقت الفوارق بين مختلف فـءات المجتمع ومناطق البلاد وادت بدورها الي تدهور الاوضاع الاجتماعية، والتي كان من مظاهرها:

الفقر: امام ارتفاع نسبة البطالة وهشاشة التشغيل كشفت الثورة التونسية 2011 عن جياع كثيرين لم تطلهم يد الصندوق الوطني للتضامن ولم تشملهم برامج الفـءات المعوزة، في عام 2000 كانت نسبة الفقر14.8% وطنيا وهي نسبة تزيد علي المعدل الطبيعي، وذلك وفق المؤشر الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(ESCR) والذي يعتمد في قياس ذلك علي مجالات ممنها: سوء التغذية لدي الاطفال، البطالة، انعدام الامان الوظيفي، معدلات الموت المبكر، ضعف الخدمة الصحية، تلوث المياه، انعدام قنوات الصرف الصحي، الامية، التسرب من المدارس. [4]

---

[1] عائشة التايب، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية، مرجع سابق، ص 58.

[2] جون ار برادلي، مرجع سابق، ص 31.

[3] راغب السرجاني، قصة تونس من البداية الي ثورة 2011، ط2، القاهرة: دار اقلام للنشر والتوزيع والترجمة،2011، ص 84.

[4] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص ص 106، 107.

الجدول 1: جدول يوضح نسب الفقر والبطالة والحرمان حسب إحصاءات 2000

ويلاحظ تفاوت في النسب بين المناطق خاصة بين الشمال والجنوب والوسط، وحسب نفس المركز فقد بلغت نسبة الفقر 3.8 % بينما في ماي 2011 صرح وزير الشؤون الاجتماعية محمد الناصر لوكالة تونس للانباء ان نسبة الفقر24.7 % في تونس وهو ضعف النسبة الرسمية المعلن عنها ولنا ان نتحيل نسبة الفقر في الاطراف وخاصة في ولايات الجنوب والوسط الغربي بعد ان لاحظنا التفاوت بين المناطق والولايات. [1] الشيء الذي تولد عنه مشاعر جماعية بالحرمان والحيف الاجتماعيين وهذا يعتبر من بين الاسباب التي تؤدي الي هزات اجتماعية وعدم استقرار لدي المناطق التي تعاني الحرمان. [2]

الإحتجاجات الاجتماعية: والتي كانت اما مواجهات عنيفة بين السكان واجهزة السلطة كاحداث بن قردان 2010 او احداث الحوض المنجمي بقفصة 2008 ستطرق الي شرحهما لاحقا، بالاضافة الي احتجاجات محدودة في مناطق اخري مثل فريانة والصخيرة، او احتجاجات اطرتها هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل والتي حركتها اختلالات العلاقات التشغيلية ومست مختلف القطاعات وخصوصا مؤسسات الاستثمار الاجنبي، وكان لذلك تاثير علي نشاط المؤسسات وعلي العمال نفسهم، فتؤكد احصاءات الاتحاد ان نحو76856 عاملا قد تضرر بشكل او باخر من هذه الازمة منهم 4213 فقدو عملهم و10967 احيلوالي بطالة فنية و70116 عاملا خفضت ساعات عملهم دون تعويض عن النقص.[3]

[1] نفس المرجع السابق، ص 110.

[2] عائشة التائب، مرجع سابق، ص ص 85، 86.

[3] عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنضمات الوطنية التنوسية ودورها في الثورة ومجراها, مرجع سابق، ص197.

الجدول 1: جدول يوضح نسب الفقر والبطالة والحرمان حسب احصاءات 2000

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجهة	نسبة الفقر	نسبة البطالة	نسبة الحرمان
الجنوب الغربي	% 12.1	% 21.1	%16.7
الشمال الغربي	9.3	21.3	19.3
الوسط الغربي	7.7	17.9	23.1
الشمال الشرقي	4.6	14	13.8
الوسط الشرقي	3.6	12.8	13.4
الجنوب الشرقي	7.1	14.7	17.9
العاصمة وضواحيها	2.9	15.9	7.6
النسبة الكلية	5.6	15.8	14.8

المصدر: عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة من خلال يومياتها، مرجع سابق , ص 110 .

الاضرابات: ارتفعت في سنوات قبل الثورة اين بلغت 412 عام 2008 ومست القطاع الخاص ب92 % واكثر القطاع الصناعي اين بلغت 34 %، وانتشرت الاضرابات غير المسبوقة بتنبيه حيث بلغت عامي 2008 و2009 78 % وكانت تقريبا تخص اسبابها عدم صرف الاجور او المنح او عدم توفر شروط العمل او تضامن مع نقابيين مطرودين.

الاعتصامات: وهي ان يظل العمال في مكان عملهم خارج او قات العمل الرسمي ويعطلون الانتاج لفترات معينة الي حين قبول رب العمل التفاوض او الاستجابة لمطالبهم، وعرفت تونس في السنوات الاخيرة تزايد في عدد الاعتصامات فبلغت 36 اعتصاما في 2009 وشملت معظم القطاعات كالنسيج والبناء والسياحة وغيرها بسبب هشاشة التشغيل والاجور المتدنية وفقدان العمال للتغطية الاجتماعية.

الانتحار: كانت حالات الانتحار سابقا في عهد بورقيبة قليلة وقد تكون منعدمة وذلك لعدة عوامل منها الديني والاجتماعي والاخلاقي، والاقتصادي، ومع وصول بن علي تغيرت الامور علي المستوي القيمي والاقتصادي خاصة مع انسداد الافاق امام الشباب، وتشير الاحصاءيات الي 1 بالالف من كل تونسي اقدم علي الانتحار منذ عام 2005، وبلغت 280 حالة انتحار حتي اكتوبر 2010(العشر اشهر الاولي فقط) اي بمعدل28 حالة شهريا اي تقريبا حالة انتحار يوميا، ولا يعتبر الفقر وحده عاملا رءيسا للانتحار(نسبة الفقر

في تونس اقل من دول عربية مجاورة)، وانما يرجع ذلك استبداد الياس بالشباب العاطل عن العمل وخاصة حملة الشهادات الجامعية وخاصة الذين فشلو في الهجرة الي او روبا. [1]

وما يمكن ملاحظته من هذا المبحث هو دور العامل السوسيو اقتصادي في اندلاع الثورة التونسية والذي اقترن بالعامل السياسي وبالسياسات الاقتصادية السابقة وبالفساد الذي ميز نظام بن علي ونجد الاستاذ عزمي بشارة في تحليلاته يربط الفقر بالكرامة والفساد والحقرة هي عوامل اذا اجتمعت مع بعضها البعض تشكل بيئة لاندلاع الثورة او ما يسميه هو القابلية للثورة والذي استقي المصطلح من المفكر الجزاءري مالك بن نبي القابلية للاستعمار.

مطلب2: الأسباب المباشرة للثورة التونسية (أحداث سيدي بوزيد)

تقع ولاية سيدي في الوسط الغربي لتونس وتمثل 4.6 بالماة من مساحة تونس وبلغ عدد سكانها سنة 2008 . 400000 نسمة وتتميز هذه الولاية كغيرها من الجهات الداخلية بارتفلع نسبة الشباب حيث يمثل من هم اقل من 15 سنة 30 بالماة من مجموع السكان، ويمثل من هم يستطيعون العمل اي بين 15 و59 سنة 60 بالماة من مجموع سكان سيدي بوزيد. [2]

وتتميز بمناخ متذبذب تبلغ نسبة تساقط الامطار 200 . 300 مم سنويا، تعتبر الزراعة من اهم الانشطة حيث تمثل الاراضي الزراعيج 64 بالماة من مساحتها، وتعتبر ولاية سيدي بوزيد من اقل مناطق البلاد تحضرا حيث ينثل سكان الوسط الحضري 25.4 بالماة وتصل الكثافة السكانية 58.8 ساكن في كم2، يشمل اقليم الوسط الغربي كذلك محافظتي القصرين والقيروان (انظر الخريطة المرفقة في الثورة التونسية ص 137). [3]

كان لاحراق الشاب محمد البوعزيزي نفسه (شاب يبلغ من العمر 26 سنة تتضارب الرويات حول انه حامل شهادة جامعية وبين من يقول انه متحصل علي شهادة البكالوريا، عاطل عن العمل يملك عربة يبيع عليها الخضر والفواكه في السوق(3) في يوم الجمعة

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 198 . 200.

[2] وليد حدوق، مرجع سابق، ص 96.

[3] نفس المرجع السابق ، ص 76 .

17 ديسمبر 2010 علي مراي ومسمع من كل الناس وفي وسط مدينة سيدي بوزيد وامام احد مقراتها السيادية شرارة انطلاق الثورة الشعبية في تونس، تتردد روايات كثيرة حول لحظة انفجار غضب البوعزيزي وبالتالي انفجار الانتفاضة في وجهها المحلي بالمدينة، بعض الروايات تقول بان البوعزيزي استفز ضابطة شرطة البلدية (السيدة فادية احمد ضابط شرطة تراتيب*) بعد ان صادرت العربة وما فيها فردت عليه، والبعض الاخر يقول ان ضابطة الشرطة اهانت الشاب وصفعته وبعثرت بضاعته والبعض يكذب ذلك وايا كانت حقيقة ما جري فان للحادثة اكثر من دلالة. [1]

فهي تجسيد ماساوي لرفض الذل وازاء حالة الظلم والحرمان، الا ان معظم الدارسين يركزون علي ان ما فاقم من غضب البوعزيزي هو رفض استقباله من المسؤولين في الولاية اثناء توجهه لتقديم شكواه. كانت بداية الاحتجاجات يوم السبت امام مركز الولاية وهو يمثل يوم السوق الاسبوعي للمنطقة، في الاول ضمت عاءلة البوعزبزي والنقابيين والحقوقيين وبعض المناضلين السياسيين، وبدات يوما بعد يوما تضيف الشباب الغاضب وسكان المدينة وكان للنخبة دور بارز خاصة بالخطابات الحماسية، وما اجج الامر كما يقول بعض النقابيين هو المعالجة الامنية التي اتخذتها السلطات كالاعتقالات واستعمال العنف لتفريق النتظاهرين ومحاولة التعتيم الاعلامي من القنوات الرسمية بوصفها احداث منعزلة وفردية وفي الجهة المقابلة كان للفايسبوك واليوتيب واتصالات النقابيين بالقنوات الاجنبة دور مهم في نشر الصور.

والفيديوهات الخاصة بالاحتجاجات وبدات تصل الي كل احياء سيدي برزيد(كانت الشعارات تخص المطالبة بالعمل ك" العمل استحقاق يا عصابة السراق") وفي اليوم الثاني والثالث تواصلت النطاهرات مع دخول الاحزاب السياسية ببيانات تعاطف وتحميل السلطة المسؤولية، ثم بدا سقف المطالب يرتفع وفي اليوم الرابع دخلت شعارات ضد عاءلة الرءيس واصهاره والمطالبة بمحاسبتهم والمطالبة بسقوط نطام بن علي "يسقط جلاد الشعب " "يسقط نظام السابع من نوفمبر "ووبدات تنتقل الي كل معتمديات ولاية سيدي بوزيد وزاد اصرار السلطات علي القمع ما ادي الي سقوط ضحايا وفي اليوم السادس انتقلت الي قفصة والقصرين الي ان وصلت الي تونس العاصة وعمت كل القطر. [2]

---

[1] عائشة التايب، مرجع سابق، ص 76.

[2] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص ص 199 . 209.

وباختصار نستطيع ان نقسم الاحداث الي ثلاثة مراحل:

المرحلة الاولي: انطلاق الشرارة الاولي باحراق محمد البوعزيزي لنفسه، وانطلاق الاحتجاجات في ولاية سيدي بوزيد ومعتمدياتها ثم مناطق الوسط الغربي القريبة منها.

المرحلة الثانية: توسع الاحتجاجات ودخول مدن ساحلية كبري صفاقس وبنزرت وسوسة وهنا دخلت الاحتجاجات في مرحلة اللاتراجع.

المرحلة الثالثة: دخول تونس العاصمة في الاحداث ما ادي الي سقوط نظام بن علي في 14 جانفي 2011. [1]

رغم ان هناك احداث *جرت في مناطق الجنوب والوسط تخللتها احتجاجات ومظاهرات قمعها النظام بالقوة واستعمال العنف (سقوط ضحية في المنستير) منها:

- **احداث الحوض المجمي في قفصة 2008:** بسبب تفشي البطالة والفساد والمحسوبية وقد استمرت اكثر من 6 اشهر سيطر عليها النظام عن طريق قوات الامن واستعان بالجيش.
- **احداث بن قردان:** مظاهرات وتصادم مع قوي الامن في مدينة بن قرادان الحدودية مع ليبيا علي اثر قرارت اتخذتها حكومة القذافي تعرض المدينة الي انهيار اقتصادي بسبب اعتمادها علي التجارة المهربة من الاسواق الليبية.[2]
- **حادثة احراق الشاب عبد السلام تريميش** (عمره 30 سنة) لنفسه في 3 مارس 2010 بمقر بلدية المنستير بسبب رفضه عرض عربته لبيع السوندويتشات في وسط المدينة.[3]
- **احداث الرقاب:** هي احدي معتمديات سيدي بوزيد، وهي اعتصام واحتجاج الفلاحين . قبل شهرين من حادثة البوعزيزي . علي ما يسمي رسملة الاراضي الفلاحية اي نزع الاراضي للفلاحين(اراضي استفادو من عهد بورقيبة اي بعد الاستقلال مباشرة) الذين لم يستطيعو تسديد ديونهم (بسبب الجفاف الذي ضرب المنطقة) اتجاه البنوك لصالح مستثمرين جدد قادرين علي دفع القروض. [4] الا انها لم تتطور وتصبح ثورة سياسية

[1] مولود دحماني، مرجع سابق، ص ص 85،86.

[2] صلاح الدين الجورشي، تونس: المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة، في محمد مالكي واخرون، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، ط1،(بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2012، ص255.

[3] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص 309.

[4] نفس المرجع السابق، ص 194.

تطالب باسقاط النظام علي عكس احداث سيدي بوزيد مم يبرز اهميتها كحاضنة للحدث، هذا ما يجرنا الي التساؤل عن المميزا والخصاءص التي تميزها عن باقي الاحداث.

يعتبرها الاستاذ وليد حدوق* سيدي بوزيد، نموذجا للاختلال بين الجهات، فالاحداث الاولي للثورة التونسية التي انطلقت من مدينة سيدي بوزيد في ديسمبر 2010 كانت نتيجة خيارات اقتصادية كان الانفتاح عنوانها كرست هذا الاختلال بين الجهات والمدن الداخلية مع الساحلية، فمثلا المخطط الحادي عشر للتنمية 2007. 2011 ادي الي تفاقم هذا الاختلال ففي الوقت الذي لا تستقطب الجهات الداخلية الا جزءا قليل من الاستثمار الخاص (خمس ما تتحصل عليه المناطق الساحلية) فانها لا تستفيد كذلك الا من نصف ما تتمتع به الجهات الشرقية من استثمارات عمومية. وما يمز ولاية سيدي بوزيد.

ضعف البنية التحتية في الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة والثقافة وارتفاع نسبة البطالة فتصل الي 25 بالماة من الشباب المتحصل علي شهادات جامعية مقابل 13.4 بالماة علي المستوي الوطني.

رغم ان ولاية سيدي بوزيد تزخر بالمواد الفلاحية فهي توفر 20 بالماة من من الانتاج الفلاحي للتونسيين الا ان معظم الصناعات الغذاءية تتركز في المناطق الساحلية مما يزيد من مصاريف الشحن والنقل، ويعتبر النسيج الصناعي في هذه الولاية الاضعف وطنيا.

وفقا للمعطيات المذكورة تعتبر سيدي بوزيد مرآة للخلل التنموي التي ادت اليه سياسات تعاقبت علي مدي عقود، وكان تعامل السلطات داءما امنيا (مثل ما حدث مع احداث الحوض المنجمي 2008) طوال الفترة الماضية مما ولد احساس بالاقصاء لدي مواطني المنطقة مولدا حالة احتقان وغليان سرعان ما انفجر مع حادثة البوعزيزي.[1]

اما الاستاذة عاءشة التايب فركزت علي المظاهر الاجتماعية وتنظر الي ان اقليم الوسط الغربي " يسجل معدل الانفاق للفرد الواحد اضعف نسبة في البلاد علي مدي مختلف الدراسات الوطنية المنجزة من قبل معهد الاحصاء الوطني حول الاستهلاك ومستوي عيش الاسر التونسية، "يعرف اعلي نسبة للفقر مقارنة بساءر مناطق البلاد حيث بلغ 19.8 سنة 1980 و12.8 سنة 2005 (وهو ما يقارب ثلاث مرات ونصف من النسبة الوطنية التي

*

[1] وليد حدوق، مرجع سابق، ص ص 96، 97 .

بلغت 3.8 %سنة 2005)، بينما لم تتجاوز نسبة الفقر في كل من اقليم تونس الكبري والشمال الشرقي علي التوالي 4.2 و4.5 سنة 1990 ونحو2.7 في سنة 2005 "، ويشهد الاقليم اعلي نسبة للبطالة حيث بلغت 14.9% وهوما يتجاوز نسبيا المعدل الوطني(14.2%) ولكن توزع النسب في محافضات الاقليم يسجل بعض التفاوت حيث بلغت 8.0%في سيدي بوزيد و29 في القصرين و10% في القيروان، وعلي خلاف النسب العامة التي تبرز انخفاضا لافتا لنسب البطالة خاصة في سيدي بوزيد، فان الارقام تسجل ارتفاعا لافتا لبطالة حاملي الشهادات الجامعية في كامل محافضات المنطقة (33.6 % كنسبة عامة) وفنجد 33.6 % في سيدي بوزيد و32.3 % في القصرين و32.4 % في القيروان.[1]

وناقشت التركيبة الاجتماعية للوسط الغربي وتكوينها القبلي فهي تتكون من قباءل همامة* والفراشيش وجلاص وهي قباءل اكثر ضراو ة معروفة بتاريخها النضالي فهي انتفضت ضد ظلم البايات واستغلالهم، وطالما كان ابناؤها وقود الثورة ضد الاستعمار الفرنسي المستبد وحتي بعد الاستقلال كانت هاته المنطقة سباقة للتمرد والانتفاضة سواء في حوادث 26 جانفي 1986 او احداث الخبز او كما يسمونها ثورة الخبز في جانفي 1984 وبعدها احداث ديسمبر 2011 .[2]

ولابد ان نشير هنا الي ان محمد البوعزيزي ينتمي الي قبيلة همامة، وكان للهبة الاولي لاقاربه وابناء عمومته وقبيلته او لاد عزيز بعد استنجاد الام والعم ببقية الاهل من مدينة منزل بوزيان المجاورة لمدينة سيدي بوزيد، تعبيرا عن استغاثة الفرد بانتماءته القبلية، وان الاعتداء علي كرامة محمد البوعزيزي(بعد صفعه من الضابطة وهو حدث مشين لكرامة الرجل في مجتمع ريفي وقبلي) هو في نفس الوقت اعتداء علي كرامة العائلة والقبيلة وبالتالي فصلة القرابة كانت فاعلة جدا في تعبئة التضامن الاجتماعي الاهلي مع عاءلة البوعزيزي

[1] عائشة التايب، مرجع سابق، ص 69.

*ينتمي محمد البوعزيزي الي قبيلة همامة

[2] نفس المرجع السابق، ص 75.

علي عكس ما حدث للشاب الذي احرق نفسه في المنستير فلم تعرف حادثته صدي لانه شبه غريب في وسط شديد التمايز الاجتماعي ومتحرر من شبكة القرابة الموسعة. [1]

وان ذلك الاعوجاج في الخريطة التنموية واثارها علي المنطقة كارتفاع نسبة الفقر واالبطالة ما نتج عنه ظاهرة الهجرة الداخلية لليد العاملة نحو المناطق الصناعية الساحلية بما فيها الجنس الاخر (الفتاة) وعدم استفادة هاته الولايات من نصيبها من التنمية ومتطلبات البنية التحتية، خلق تذمرا وعدم رضا لدي هؤلاء واحساس جماعي بعقدة اهمال من السلطة المركزية، وخيبة امل لدي السكان في حكومات بعد الاستقلال، وشعور جماعي بالحرمان والحيف الاجتماعي الناتج عن عدم المساواة وارتفاع حدة الفوارق الاجتماعية مما جعل من مناطق الشط الغربي مهيأة للهزات الاجتماعية وعدم الاستقرار. [2]

بالاضافة الي نقطة مهمة وهي دور النقابيين وكل المناضلين من حساسيات سياسية مختلفة في نشر الوعي وتنظيم الانتفاضة وتوجيهها، وهذا راجع حسب الاستاذ عزمي بشارة الي الاحداث التي عرفتها المنطقة والجهة ككل وذلك التاريخ من الانتفاضات كما سبق ان وضحنا واحداث خارجية اخري كالتضامن مع الشعب العراقي واحداث غزة والتضامن مع الشعب الفلسطيني، وكذلك لروابط عائلية بين عائلة البوعزيزي وبعض النقابيين[**]، كل هذا ساهم في ظهور المجتمع المدني وتاطيره، وهذا ما شكل قاعدة من المناضلين او النقابيين شاركت في تاطير الاحداث وتطورها ونشر الوعي لدي المواطنين.[3]

بالاضافة الي حدث اخر كان له الاثر الواضح في تنظيم الواقع النقابي خاصة في سيدي بوزيد وهو اقتراح قانون رفع سن التقاعد الي فوق 65 سنة، بالاضافة الي القافلة النقابية التب نظمها الاتحاد الجهوي للعمل والتي طافت المدن المحاصرة في 26 ديسمبر 2010 ووجهت رسالة قوية الي السلطة برفع العسكرة وانها لن تبقي متفرجة مثل ما حدث مع احداث قفصة والا ستنادي الي اضراب جهوي عام، وقد تحول مقر الاتحاد الجهوي للعمل الي ساحة اعتصام طيلة ايام الانتفاضة تطالب باطلاق سراح معتقلي الانتفاضة

---

[1] المولدي الاحمر، الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية، في محمد مالكي واخرون، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، ط1،(بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2012، ص132.

[2] عاءشة التايب، مرجع سابق، ص ص 84، 85.

[*]

[3] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة مميان خلال يوتها، مرجع سابق، ص 137.

وكثيرا ما انطلقت الميسرات من المقر، وساهم هؤلاء النفابيون في انتشار الاحتجاجات في المدن والولايات المجاو رة سيدي بوزيد. [1]

دون ان ننسي دور الحقوقيون والمحامون الذي كانو من الاوائل الذين اتصلو بعائلة البوعزيزي بالمواساة والتعاطف الامر الذي يمثل احد موارد التعبئة، اين اخذت الاحتجاجات بعد حقوقي وبدأ معها التوثيق للانتهاكات. [2]

بالاضافة الي مناضلين من الحزب التقدمي الديمقراطي الذين شاركوا في دعم العائلة ودعم الاحتجاج والعمل علي توسيع مداه" فاصدر بيانا حمل فيه الحزب الحاكم والحكومة المسؤولية علي حالة الاحتقان والظلم الاجتماعي الحاصل مطالبا بضرورة مراجعة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه التوزيع العادل للثروات، ودفع التنمية في الجهات المحرومة، في مناخ من الشفافية وتكافؤ الفرص، وفتح مجالات التعبير الحر لكل فـءات المجتمع التونسي".[3]

دون ان ننسي دور الانترنيت والوساءط الاجتماعية كالفايسبوك واليوتيب في كل التراب التونسي ولكن في سيدي بوزيد بدرجة اكبر لان الصحف التونسية لم تتطرق الي الاحداث في الاسبوع الاول نهاءيا وكان لهاته الوساءط دور كبير في نقل الصورة والمعلومة التي لا تتطلب الي هاتف بثمن جد مقبول، وكان هناك في سيدي بوزيد اقبال كبير علي هذه الوسائط كالفايسبوك فلا يوجد اي شخص اقل من 40 سنة لا يملك حساب فايسبوكي هذا من جهة ومن جهة اخري انتشار المنتديات علي الشبكة لشباب غير مسيس تخص مثلا كرة القدم لكنها اصبحت تطرح قضايا سياسية ومناقشات، واصبحت هاته الشبكات وبعض وساءل الاعلام تنشر الاحداث والتفاصيل صوتا وصورة وتكشف الحقاءق بعد ان حاو ل النظام التعتيم والتسترعليها.[4]

---

[1] صلاح الدين المصري، ثورة 17 ديسمبر في تونس السياق التاريخي والمآلات، في مجموعة مؤلفين، ثورات قلقة: مقاربات سوسيواستراتيجية للحراك العربي، ط1،(بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي،2012، ص ص 343 . 347.

[2] مهدي مبروك، ثورة الكرامة والحرية: قراءة او لية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية، في محمد مالكي واخرون، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، ط1،(بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2012، ص175.

[3] عزمي بشارة، الثوة التونسية المجيدة: بنية ثورة من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص ص 101، 102.

[4] نفس المرجع السابق، ص 150.

وما يميز ولاية سيدي بوزيد عن باقي ولايات الجمهورية انها من المدن القليلة التي لا تعيش انقساما بين مركزها واطرافها، وهذا العامل كان له دور كبير في توسع الاحداث الي باقي مدن الولاية، وبعد ايام قليلة وجدنا الاحداث تصل الي كل مدن الولاية وتقدم شهداء، علي عكس مثلا احداث قفصة (احداث الحوض المنجمي) التي عرفت انقسام بين المركز والاطراف ولم يحصل ذلك التفاعل التلقائي بين المركز والاطراف، وهذا الانقسام يتحول في كثير من الاحيان الي صراع بين المركز واطرافه.[1]

مطلب3: الثورة التونسية وانعكاساتها على الوضع السياسي

يجمع كل الدارسين ان الثورة التونسية كانت تلقاءية وفجائية (دورفئة الشباب غير المسيس)علي الاقل في بداياتها كما سبق وان بينت الدراسة فهي لم تملك قيادة في الاول ولم تفرز قيادة، وهذا سلاح ذو حدين فهو يشكل نقمة ونعمة علي مسار الانتقال الديمقراطي، فمن ناحية نجاحها يرجع الي تضامن كل الفئات من كل الانتمائات ومن جهة ثانية عدم وجود قيادة موحدة يطرح اشكاليات وصعوبات علي مستوي الاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وحسب الاستاذة اسماء نويرة* [*]تتمثل اولي هاته الصعوبات:

من ناحية اسس مشروع الاصلاح: بالنسبة لمسالة بناء النظام السياسي في تونس بعد الثورة وجد التونسيون حكومة ونخبا وشعبا يتارجحون بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية فلقد ادت الثورة التونسية بشكل مفاجيء الي تنحي الرءيس بن علي عن مهامه ومغادرته البلاد نحو السعودية، وعشية 14 جانفي اثيرت مسالة الدستور وانتقال السلطة عن طريق الاليات الدستورية المتاحة فظهر رئيس الحكومة محمد الغنوشي برفقة رءيس مجلس النواب فؤاد لمبزع ورئيس مجلس المستشارين ليعلن عن توليه الرءاسة طبقا لاحكام الفصل 56 [**]من دستور 1959 [2]، والمعلوم ان تطبيق الفصل 56 يستلزم وجود امر بالتفويض واعلام رءيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وامام رفض خبراء القانون الدستوري علي تطبيق

---

[1] صلاح الدين المصري، مرجع سابق، ص 346.

[*] اسماء نويرة: استاذة العلوم السياسية والقانون العام جامعة جندوبة تونس.

[**] الفصل 56 من الدستور التونسي والذي يشرح الية انتقال السلطة في حالة عجز الرءيس مؤقتا عن ممارسة سلطاته، فيقوم بتكليف الوزير الاول بادارة شؤون البلاد الي حين عودته .

الفصل 57 فيوحي بخلو منصب رءيس الجمهورية يترتب عليه اجتماع المجلس الدستوري لتكليف رءيس البرلمان بالسلطة لمدة لا تتجاوز 60 يوما، يتم الاعداد من خلالها لانتخابات رءاسية .

[2] اسماء نويرة، "صعوبات في مسار التحول الديمقراطي في تونس، نشر مركز كارنغي لدراسات السلام الدولي"،30 مارس 2011، تاريخ التصفح 1.06.2020، علي الرابط: https: //carnegieendowment.org/sada/43350

الفصل 56 علي هذه الحالة لعدم وجود هذا الامر بالتفويض ولا بد من تطبيق الفصل 57، وبالتالي فالامر مخالف للدستور، وامام ضغط شعبي ونخبوي اقر المجلس الدستوري بشغور منصب رئيس الجمهورية وتم تعيين رءيس مجلس النواب فؤاد لمبزع كرءيس مؤقت لغاية تنظيم انتخابات رئاسية في غضون 45 يوما و60 يوما كاقصي مدة، لكن هذه الشرعية الدستورية سرعان ما صدمت بمطالب قوي الثورة. [1]

وتقاسم المشهد السياسي فاعلان اساسيان: او طرفي صراع

بقايا النظام القديم: شخصيات سياسية من النظام القديم متشبثة بالسلطة، وتنتمي الي الحزب الدستوري تملك خبرة وباع في السياسة لكن جزء منها ايديها ملطخة بالفساد وسرعان ما انقسم هذا الطرف، وتزعم المشهد التيار القابل بالاصلاح كمحمد الغنوشي وفؤاد لمبزع وفيما بعد القايد السبسي.

القوي الثورية: عموم الشعب وشباب الثورة والاحزاب السياسية سواء التي تنشر في العلن او السر ومنظمات المجتمع المدني، المطالبة باسقاط بقايا النظام القديم وكل مؤسساته، وهذا الطرف انقسم بدوره الي طرفين، طرف مع الحكومة المؤقتة وتسيير المرحلة المؤقتة حتي تنظيم انتخابات رءاسية والثاني اختار التظاهر في الشارع ومواصلة الاعتصامات حتي تستكمل الثورة اهدافها والمتمثلة في اسقاط كافة اركان ومؤسسات النظام القديم. [2]

ودخلت تونس في دوامة جدل واسع حول قيادة التحول السياسي والمجتمعي، وشهدت اختلافات كبيرة حول تصور النموذج الانجع لقيادة واقع ما بعد الثورة في ادارة دفة الدولة والمجتمع، ومما لاشك فيه ان الاشهر الاولي للثورة اتسمت بالتخبط الواضح علي مستوي الاختيارات علي صعيد الحياة التونسية، والارتباك في تبني الخطوط العريضة للمستقبل السياسي والاجتماعي لتونس. [3]

---

[1] محمود عبد العال، "تاثير سياسات الشارع في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة بين حالتي تونس ومصر"، مجلة سياسات عربية. العدد 34، قطر، سبتمبر 2018، ص ص 46 .65، تاريخ الاطلاع 02-06-2020، رابط الموقع: https: //siyasatarabiya.dohainstitute.org/

[2] منعم برهومي، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية، ط1، تونس: منشورات مجمع الاطرش، 2014، ص208.

[3] عبد الرحمان سلامة، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الاول/ 2010، رسالة ماجيستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين: كلية الدراسات العليا،2016، ص 174.

شرعية التمثيل: لقد ادي عدم وجود قيادة للثورة التونسية من جهة، والانخراط المتاخر للاحزاب السياسية فيه من جهة اخري الي عدم وجود ممثل وحيد يفاوض باسمها، فتعدد الاطراف داخل القوي الثورية، وكل طرف يتكلم باسم الشعب التونسي ويدعي تمثيله لاختلاف الرؤي، والدليل خروج مظاهرات في شارع الحبيب بوريقيبة متباينة المطالب والكل يرفع شعار" الشعب يريد " ففريق يرفع شعار " الشعب يريد دولة لاءكية " وفريق يرفع شعار "الشعب يريد دولة اسلامية ".[1]

وكان الخلاف حول مواضيع من بينها: كيفية تسيير المرحلة الانتقالية: ولقد عرفت مرحلة ما بعد الثورة صراع وتجاذب بين طرفي الصراع حول تسير المرحلة الانتقالية، وبادرت الحكومة الي القيام بعملية الاصلاح السياسي علي اساس الشرعية الدستورية وانشات لهذا الغرض "اللجنة العليا للاصلاح السياسي" والتي تري في او لية الانتخابات الرءاسية مع مراجعة القانون الانتخابي وقانون الاحزاب وقانون الصحافة والقوانين المنظمة للحريات العامة، وهيءة عليا مستقلة تضم خبراء من القانون العام.

والعلوم السياسية واساتذة جامعيين من مختلف كليات الحقوق علي التراب الوطني وقضاة من القضاء العدلي والاداري، وعملت اللجنة علي منهج المشاو رة مع مختلف التيارات والاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني .وعلي ضوء المشاو رات اقرت اللجنة عدة احتمالات لمرحلة ما بعد الثورة، من بينها انتخابات رءاسية يتولي اثرها الرءيس المنتخب حل المجالس النيابية وتنظيم انتاخابات تشريعية جديدة، او تنظيم انتخابات رءاسية وتشريعية في نفس الوقت.

اما بالنسبة للدستور فتم تعيين لجنة خبراء لاعداده وعرضه علي الاستفتاء او انتخاب مجلس تاسيسي سيتولي وضع الدستور وينتخب من بين اعظاءه رءيس مؤقت الي حين انتهاءه من مهامه التاسيسي بوضع الدستور، وفي او اءل مارس اعلن فؤاد لمبزع نية اعتماد الاحتمال الاخير اي تنظيم انتخابات لمجلس تاسيسي في 24 او ت وينبثق عنه رءيس مؤقت بالانتخاب داخله يتولي ادارة البلاد الي حين الانتهاء من اعداد الدستور الجديد.

اما الطرف الاخر او ما يسمي بقوي الثورة فرفض الانتخبات الرءاسية او لا وطالبو بانتخاب مجلس تاسيسي والذي يصيغ دستور جديد يعوض دستور 1959، وينتخب بين

[1] اسماء نويرة، مرجع سابق.

اعظاءه رءيس مؤقت الذي سيتولي الاعداد لانتخابات رءاسية وتشريعية. وانقسمت احزاب المعارضة والاتحاد العام التونسي للشغل بين المشاركة في الحكومة او البقاء خارجها والضغط عليها، من خلال تظاهرات واعتصامات، واسسوفيما بينهم " مجلس حماية الثورة" رغم التباين والاختلاف الايديولوجي بينهم، ومن بين اهم من امضي علي بيان التاسيس نذكر الاتحاد العام التونسي للشغل حزب النهضة الهيءة الوطنية للمحامين حزب العمال التونسي الشيوعي جمعية القضاة والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، وطالب هذا المجلس رءيس الجمهورية المؤقت باسناده سلط تشريعية وتقريرية مع امكانية مراقبة الحكومة، وقوبل هذا الطرح بالرفض من القوي الاخري مع دعوة الي الانضمام الي "اللجنة العليا للاصلاح السياسي" والتي طرحت ملاحظات حول تركيبتها، وبعد مفاو ضات بين طرفي الصراع احدثت " الهيءة العليا لتحقيق اهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي " التي سنتطرق اليها لاحقا. [1]

موعد الانتخابات: بمجرد ما دعي الرءيس المؤقت الي تنظيم انتخابات المجلس التاسيسي في 24 جويلية حتي انقسم الاطراف حول هذا التاريخ بين مؤيد وتمثل في احزاب المعارضة المتواجدة من قبل كحركة النهضة الحزب الديمقراطي التقدمي حزب التجديد حزب المؤتمر من اجل الجمهورية بحجة تخوفاتهم من ارتفاع التكلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية التي ستدفعها تونس مع كل يوم تتاخر فيه الانتخابات، وفي الجهة الاخري المعارضون ويتمثل في الاحزاب التي ظهرت بعد الثورة بحجة مزيد من الوقت للتواجد في الشارع وبقايا النظام حتي تكسب وقت في رص الصفوف واقامة تحالفات تساعدها علي الدخول في المجلس التاسيسي ومنه المشاركة في صياغة الدستور، وامام اعتذار الهيءة المستقلة للانتخابات عن هذا التاريخ بحجة اسباب لوجيستيكية، تم تاجيل الموعد الي 23 اكتوبر. [2]

ما يميز هاته المرحلة وهو اعتماد التظاهر والاعتصامات للعمل السياسي والتفاوض مع الحكومة والضغط علي مختلف الفاعلين السياسيين مما اثر علي عمل الحكومة فسقطت مرتين في ظرف زمني وجيز وضعف ادارة البلاد بالاضافة الي تنامي عدد الاحزاب في ظل مستوي ضعيف من الثقافة السياسية وعدم ترسيخ قيم المواطنة اما الجانب الاخر وهو

[1] اسماء نويرة، مرجع سابق

[2] عبد الرحمان سلامة، مرجع سابق، ص ص 175، 176.

الايجابي منه فضغط الشارع كان له دور في ولوج قوي الثورة الي تسيير المرحلة الانتقالية بدلا من رموز النظام القديم علي عكس مع ما حدث في الحالة المصرية، بالاضافة الي توحدهم عكس المرحلة الموالية، بالاضافة الي خاصية اخري وهي انفتاح النخب علي بعضها في هذه المرحلة زاد من فرص تجاوز العقبات. [1]

المبحث الثاني: تقويض أسس النظام السياسي التونسي القديم

مطلب1: سقوط نظام الرئيس بن علي

لم يكن يوم الجمعة 14 جانفي 2011 يوما عاديا سواء في تونس او في بلدان العالم العربي، بل خبرا سارا الي كل التونسيون وكل مواطني البلاد العربية، لان تنحي الرئيس بن علي عن رئاسة البلاد وفراره الي السعودية مع افراد اسرته بطائرته الخاصة عبر مطار تونس الدولي، بعد ان حكم تونس 23 سنة عاني فيها التونسيون سنوات طويلة من الاستبداد والقهر، كانت بدايتها بحرق الشاب " محمد البوعزيز " لنفسه احتجاجا علي مصادرة عربته لبيع الفواكه كما تقول بعض الروايات او الي عدم الاستماع الي شكواه من طرف المسؤلين المحليين كما تقول روايات اخري، كما وضحت الدراسة سابقا الشيء الذي ادي الي انطلاق موجة من الاحتجاجات والمظاهرات في سيدي بوزيد وسرعان ما احتاجت المعتمديات والقريبة وكل ولايات الجنوب الغربي الي ان وصلت الي العاصمة تونس، وكما وضحت الدراسة سابقا ان المطالب كانت في الاول تخص المطالبة بالعمل والتنمية ولما وصلت الي العاصمة اصبحت ساسية مطالبة بسقوط النظام، قابلها نظام بن علي في بحل امني وخطاب متلفز اعتمد فيه علي نظرية المؤامرة الاجنبية والارهاب لتفسير حركات الاحتجاج وتبرير القمع المفرط التي مارسته الاجهزة الامنية ومع تطور الاوضاع والاحتجاجات ادي ذلك الي سقوط قتلي في صفوف المتظاهرين ووفاة "محمد البوعزيزي " في المستشفي متأثرا بحروقه، كان رد بن علي باعلانه بحلول للخروج من الازمة ووعد بمضاعفة طاقة التشغيل وخلق وظائف جديدة بحلول 2012 وحاو ل التقرب من عائلة البوعزيزي وكل سكان الجنوب الغربي، الا ان هذا قوبل بالرفض وارتفع نسق المظاهرات ووصلت الي العاصمة، وكان لمظاهرات شارع بورقيبة اين طالب المحتجون برحيل بن علي الذي اعلن جملة من القرارات

[1] محمود عبد العال، مرجع سابق، ص ص 56 . 64.

وصرح انه فهم الشعب التونسي واعلن استجابته لمطالبه، ووعد بعدم ترشحه الي الانتخابات الرئاسية 2014، واعلن عن تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الفساد واعتبر ان الوضع في تونس يستلزم تغيير شامل وعميق، لكن المتظاهرون لم يعيرولتلك الوعود والخطابات الثلاث اي اهمية.

وفي مساء يوم الجمعة 14جانفي 2011 وتحت الضغط الشعبي الرهيب اجبر الرئيس بن علي علي مغادرة البلاد بشكل مفاجيء بحماية امنية ليبية متوجها الي فرنسا التي رفضت استقباله ليتوجه الي السعودية بعذ ذلك. [1]

واستنتاجا مما سبق ان من الاسباب التي عجلت بسقوط نظام بن علي مايلي:
اشتداد المظاهرات خاصة بعد وفاة محمد البوعزيزي يوم 5 جانفي في المستشفي وانظمام الطلبة والمحامون وانخراط كل فـءات الطبقة الوسطي. [2]

المعالجة الامنية للمظاهرات بالاعتقالات واستعمال القنابل المسيلة للدموع وخاصة استعمال الذخيرة الحية مما ادي الي سقوط ضحايا وفشل نظام بن علي في ادارة الازمة فعمل علي الصلح مع عاءلة البوعزيزي وتجاهل باقي الاطراف خاصة بخطابه التصعيدي الذي اسهم في زيادة الاحتجاجات والمواجهات مع قوات الامن اين كانت مخرجات النظام ليست في المستوي بتطبيق اقتراب استن فتارة يعتمد الحل الامني وتارة التنازلات تحول الاحتجاجات من الاطراف الي المركز (كما يقول عزمي بشارة في تحليلاته) ودخول احزاب المعارضة سواء الاصلاحية او الثورية ادي الي شرعنة انتفاضة سيدي بوزيد ونقل حراك الهوامش الي الساحل. [3]

دور الجيش: ان مؤسسة الجيش في تونس تختلف عنها في كثير من الدول العربية كمصر وليبيا وسوريا واليمن سواء من حيث نشأته او علاقته بالرئاسة، فلقد انحاز الجيش التونسي الي الشعب في اللحظة المناسبة حفاظا علي الدولة وعلي ذاته وكان هذا الخيار حاسما في نجاح الثورة ونجاح عملية الانتقال الديمقراطي، فلقد رفض او عصي او امر القيادة السياسية

[1] سمير باهي، الاصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية: دراسة لنموذجي تونس وليبيا، اطروحة دوكتوراه في العلوم السياسية (منشورة)، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية، 2017 /2018، ص ص 134 . 136.

[2] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة مميان خلال يوتها، مرجع سابق، ص ص 246 . 278.

[3] محمود عبد العال، مرجع سابق، ص 60 .

في ضرب المتظاهرين ولم ينقسم في داخله وحمي الثورة وحافظ علي الوضع الامني بعد الرئيس الفار بن علي، واثبت انه لا يملك طموحات سياسية[1]

مطلب2: تفكيك بنية النظام السياسي القديم

عملية تفكيك النظام السياسي القديم او التخلي عن الارث القديم والدخول في جمهورية ثانية، اي عملية الانتقال من اسقاط بن علي الي اسقاط نظام بن علي وتمت علي مرحلتين:

1. التخلص من رموز وشخصيات النظام السابق من وزراء وولاة ومسؤولين

بعد حسم المجلس الدستوري للجدل القاءم كما سبق وان بينت الدراسة واعلن شغور منصب رءيس الجمهورية وتم تعيين فؤاد لمبزع كرءيس مؤقت الذي كلف محمد الغنوشي باقتراح حكومة جديدة (انظر في الملحقات قاءمة وزراء الحكومة)، بدات العملية بابعاد واعتقال بعض قادة القوي الامنية خاصة التي لها علاقة بقمع المتظاهرين (كالجنرال علي السرياطي مدير الامن الرئاسي ورفيق لحاج وزير الداخلية السابق) وافراد عاءلة الرءيس او اصهاره المتهمين بالفساد في المطار ومنعهم من السفر، وكان للجيش دور بارز في هذا، وما ان اعلن محمد الغنوشي عن اعظاء حكومته والتي ضمت 6 وزراء من الحكومة السابقة وتخص قطاعات مهمة مثل الدفاع والداخلية والخارجية والمالية بالاضافة وزراء من احزاب المعارضة، الا ان هذا قوبل برفض من االشعب التونسي واندلعت تظاهرات رافضة للحكومة بوزراء من النظام القديم، الانر الذي دفع بوزراء ينتمون الي المركزية النقابية للاتحاد التونسي للشغل بالاستقالة من الحكومة رافضين العمل مع وزراء حزب التجمع الدستوري، وبعد شد وجذب بين الشارع والمعارضة ورءيس الحكومة قدم هذا الاخير والرءيس الانتقالي والوزراء استقالتهم من حزب التجمع الدستوري وامام تزايد التضاهرات الاحتجاجية منها احداث قصبة 1 و2 * والمطالبة باسقاط الحكومة المؤقتة ورفض رموز النظام القديم،

[1] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة مميان خلال يومياتها، مرجع سابق، ص ص 291 ، 292.

* احداث قصبة 1: 23.01.2011 الي 28.01.2011 القصبة هي مكان في العاصمة يرمز للسيادة الوطنية يحوي مقر االحكومة ووزارات سيادية اخري وعرف بالاعتصات مثل ميدان رابعة في مصر.

احداث قصبة 2: مظاهرة جماهيرية سارعت باسقاط حكومة محمد الغنوشي 20-02-2011.

فافرزت الاحداث الاولي اقالة وزاراء بن علي والاحداث الثانية اقالة حكومة الغنوشي وتولي القايد السبسي رئاسة الحكومة المحسوب علي التيار البورقيبي. [1]

دون ان ننسي الدور الذي لعبه جهاز العدالة الانتقالية في هذا المجال،" وقد تفطن المجتمع التونسي من البداية الي انها من احد اهم الآليات التي تمكن من القطيعة مع نظام مستبد وتساهم في الانتقال السلمي والسلس نحو الديمقراطية هي آلية العدالة الانتقالية، بفضل ما توفره المعايير.** منهم وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية ينتمون الي الحزب الدستوري وهم علي التوالي ومنح ثلاثة وزارات للمعارضة كاحمد ابراهيم رءيس حزب التجديد وزارة التعليم العالي، واحمد نجيب الشابي مؤسس الحزب الديمقراطي التقدمي والذي عين وزير التنمية الجهوية، ومصطفي بن جعفر الامين العام لحزب التكتل الديمقرطي للعمل والحريات وزيرا للصحة. التي افرزتها التجارب المقارنة من اليات للقطع مع منضومة الاستبداد والفساد وتتمثل هذه المعايير في: في اقرار ثقافة المساءلة بدل استغلال النفوذ للافلات من العقاب.

- جبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم
- اصلاح اجهزة الدولة الفاسدة وخاصة القضاء والامن.

للتوصل في النهاية الي تحقيق مصالحة حقيقية وشاملة بين المواطنين فسما بينهم (ضحايا وجلادين) وبين المواطن واجهزة الدولة ومؤسساتها "لقد كان المجتمع التونسي منذ البداية حريصا علي تحقيق اهداف الثورة، فمع رحيل بن علي تعالت الاصوات لتكوين جمعية للعدالة الانتقالية، وكان او لها مبادرة سهام بن سدرين الي تكوين "مركز تونس للعدالة الانتقالية" وتم تدشينه من طرف الرءيس المؤقت فؤاد لمبزع وبحضور عدة شخصيات دولية وفعاليات المجتمع المدني من كل الاتجهات، وتم انشاء لجان لتقصي الحقاءق واعداد تصورات لاصلاح المؤسسات اهمها الامن والقضاء وقطاع السمعي البصري، مثلما وقع تسهيل حق التنظيم، وصدرت الكثير من القوانين المتعلقة بالعفو وحقوق الانسان بالاضافة الي تقديم العديد من الشكاوي امام القضاء ضد انتهاكات حقوق الانسان والفساد المالي

[1] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص ص 301 . 304 .

**

واهدار المال العام ضد الشخصيات النافذة من النظام القديم من مسؤولين امنيين ووزراء وولاة ورجال اعمال. [1]

2 . التخلص من مؤسسات النظام السابق:

"علي وقع النجاحات التي حققها المحتجون في تونس في استكمال ثورتهم والتي انتجت وبشكل يومي استقالات واعفاءات لرموز النظام السابق، بدا الوعي الجمعي للمحتجين ينتقل الي مرحلة اخري نابعة من ان احداث قطيعة تامة مع النظام السابق يقتضي ايضا التخلص من مؤسساته "(بشارة ص 312) كحل مجلس النواب الحالي وحل حزب التجمع الدستوري الحاكم واسقاط حكومة الغنوشي والغاء العمل بدستور 1959.

حل مجلس النواب:

رغم هروب بن علي الا ان مجلس النواب بتركيبته القديمة مازال مستمرا في مزاولة نشاطه بالرغم من ان انتخابه قد تم في ظل الظروف التي كانت تحكم المرحلة السابقة، لذلك نظم المجلس الوطني للحريات في 8 فيفري تجمعا احتجاجيا امام مقر المجلس مطالبا بحل هاته الهيءة، وبعث هيءة تاسيسية، معتبرا ان الجلسة العامة التي دعا اليها المجلس غير شرعية، كما تظاهر المءات امام مقر المجلس برفض جلسة صوت خلالها النواب بالاغلبية علي قانون يمنح الرءيس المؤقت فؤاد المبزع صلاحيات اقرار القوانين بالمراسيم في مجالات عدة منها القانون الانتخابي والاعلام والاتفاقيات الدولية والعفو العام والارهاب بموجب المادة 58 من الدستور. [2]

الي ان تم حله وحل مجلس المستشارين (وهو الغرفة العليا في البرلمان التونسي بين 2005 و2011) بمقتضي مرسوم عدد 14 لسنة 2011 مؤرخ في 23 مارس 2011 يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية

[1] عمر الصفراوي، مسار العدالة الانتقالية في تونس توجه سليم ام فرصة مهدورة، في مسعود الرمضاني واخرون، تونس الانتقال الديمقراطي العسير، تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،2017، ص ص 130 .134.

[2] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص ص 312، 313.

حل حزب التجمع الدستوري الحاكم:

امام عمليات نهب وتخريب تعرضت لها محلات تجارية وادارات عمومية بما فيها مقرات للحزب الحاكم في العاصمة وفي عدد من كبري المدن، فالقت الشرطة علي عدد من المخربين وبعد التحقيقات وجد ان الامر متعلق بالدعوي التي رفعها بعض المحامون ضد 25 من قيادات حزب التجمع الدستوري الحاكم بتهمة الاستيلاء علي اموال عمومية، مما دفع بوزير الداخلية فرحات الراجحي في يوم 6 فيفري 2011 حظر كل نشاطات حزب التجمع الدستوري الحاكم، وذلك لمنع انهيار الوضع الامني في البلاد، ورفع دعوي امام المحكمة الابتداءية ضده والتي قضت بيوم 15 افريل 2011 بحل الحزب ومصادرة املاكه من مقرات وارصدة وضمها الي الدولة التونسية، واستانف محامو الحزب امام محكمة الاستءناف والتي اصدرت حكما نهاءيا يوم 24 مارس 2011 بحل الحزب وتصفية ممتلكاته وامواله، ويعتبر هذا الامر احد الاهداف الرمزية والفعلية للثورة. [1]

الغاء العمل بدستور 1959:

وكان لخطاب الرءيس المؤقت فؤاد لمبزع في 3 مارس 2011 اين اعلن عن استقالة حكومة محمد الغنوشي المحسوبة علي بن علي والغاء العمل بدستور 1959 ويتم العمل بالمرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس 2011 المتعلق بتنظيم السلط العمومية حتي استلام المجلس التاسيسي مهامه، والدعوة الي انتخاب مجلس تاسيسي.[2]

وتبني الخريطة الزمنية التفصيلية لتسيير المرحلة الانتقالية، والاعلان عن مجلس تاسيسي يقود المرحلة الانتقالية ويوكل له وضع الدستور والتمهيد لمرحلة الانتخابات وكانت من اهم الخطوات.[3]

مطلب3: التوافق السياسي وحماية انهيار الدولة

كان للاختلافات والصراعات التي افرزتها او كشفت عنها الثورة سواء بين الاطراف المتنازعة علي السلطة من جهة او بين مكونات المجتمع التونسي من جهة اخري، والتي مست عملية بناء السلطة او تصحيح مسارها، هذه الاختلافات كادت ان تعصف بالمرحلة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في محطات عدة، الامر الذي ادي الي بروز الية التوافق

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 42، 43.

[2] منعم البرهومي، مرجع سابق، ص 209.

[3] محمود عبد العال، ص 64.

السياسي في تسيير هاته المرحلة المعقدة، وتجاوزها باقل الاضرار السياسية، لكن بقدر مهم من البناء الدستوري والتشريعي، والتي يعتبرها معظم الدارسين انها فرادي تونسية ميزت المشهد السياسي التونسي علي عكس باقي الدول العربية كمصر وليبيا[1]، ويجمع الكثيرون بان تونس نجحت بعكس الدول العربية التي عرفت ثورات وانتفاضات، في حماية مسارها الانتقالي وتجاوزت المطبات التي مرت بها مستعينة بالتوافق لتجاوز الخلافات التي عرفتها، وتجمع التحاليل علي انه مقومات الاستثناء التونسي، حيث يمثل ما يعرف باعتصام القصبة 2 في يوم 2011/02/20 لحظة فارقة بين حكومة محمد الغنوشي والحزبين الذين يشاركان فيها (الحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد) وبقية الاطراف الساسية والنقابية التي انضوت تحت المجلس الوطني لحماية الثورة، واذا كنا نجزم بان الاف المعتصمين في تونس العاصمة والمدن الاخري ليسومن اتباع الاطراف المشاركة في المجلس الا ان الشعارات التي رفعوها هي نفسها مطالب تلك الاطراف، وهي حل الحكومة المؤقتة وحل البرلمان بغرفتيه وحل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وابطال العمل بدستور 1959 الحالي، وانتخاب مجلس تاسيسي وتشكيل حكومة مؤقتة جديدة لتصريف الاعمال.

ان الملفت للانتباه ان هذه المطالب وحججها هي محل وفاق واسع بين الوان متعددة من الطيف السياسي الذي ارتسم في سماء تونس بعد ثورة 14 جانفي، فلقد التف حولها اقصي اليسار الماركسي اللينيني مع حركة النهضة الاسلامية مع تيارات قومية واحزاب ليبرالية، واصبح هذا الوفاق او الديمقراطية التوافقية علي السن قيادات سياسية تنابذت تاريخيا بشتي نعوت الاقصاء،[2] واستمرت المفاو ضات والمساو مات بين النخب الي ان تم انشاء لهيءة العليا لتحقيق اهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي جمعت تصور الطرفين من انصار الشرعية الثورية وبقايا النظام القديم كما بينت الدراسة فيما سبق

ويقوم التوافق علي منطق التشارك السياسي في الحكم: لا تقف منهجية الشراكة علي محاو لة التقريب والجمع بين الفاعلين السياسيين المختليفين فقط، فهذا معني ضيق المدي والتاثير بل ان الية التوافق تمتد حين تتمكن من تجميع السياسيين وقوي الدولة العميقة

[1] كمل القصير،" قضايا التوافق وبناء الدولة في التجارب المغاربية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2014/2/5، ص 2-3 ، تاريخ التصفح 2020/06/12، الرابط:

http: //studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/02/201525114459477586.html

[2] لرقط حسين، مرجع سابق ص 990، 991 .

وادارتها، ذلك لانه في الكثير من الاحيان يتحطم مسار التوافق بين السياسيين علي صخرة اجهزة الدولة الادارية ورؤيتها، وتتيح منهجية الشراكة بين الفاعلين في ادارة السلطة قدرة كبيرة في مواجهة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية وتقلل من فعاليتها، ولاحظنا ذلك جليا في الفرق بين تجربتي تونس وليبيا.

يقوم التوافق كذلك علي منطق التنازلات السياسية ونبذ الاقصاء او العزل السياسي: حيث يرتيط التوافق بالدرجة التي يمكن ان يبلغها منطق التنازلات السياسية، وهوما يفرض اثناء ادارة الشراكة مع باقي مكونات الانظمة القديمة ادراك قدراتها وخبراتها وشبكة علاقاتها، وفوق ذلك امكانياتها في العودة الي السلطة. ولقد عرفت التجربة الانتقالية في تونس محطات عديدة تم توظيف منطق التنازلات السياسية التي اثرت في مجمل المسار الانتقالي بشقيه السياسي والقانوني، فلقد بدا بتجربة توافقية بين عدد من المكونات السياسية التي افرزتها حكومة الترويكا في نسختها الاولي(التي ضمت احزاب علملنية واخري اسلامية) بقيادة حمادي الجبالي، ثم التخلي عن رؤساء للحكومة(الحكومة الثانية بقيادة علي العريض)، وحتي في تعيين الوزراء بعض الاحيان، وصولا الي حكومة التكنوقراط(بقيادة المهدي جمعة)، وعلي نفس الاساس انجز الدستور وانتخابات البرلمان والرءاسة فيما بعد. وتمكنت تجربة الترويكا من ادارة التوافق عن طريق تخفيض منسوب التوظيف الايديولوجي في تعاملها، وان كانت قد تعرضت لعداء ايديولوجي اتجاه مكون النهضة فيها، واستطاعت ان تتجاوز ما وقعت فيه التجربة الليبية حيث تجاوزت" العزل السياسي "، وذلك من خلال تجاوز الفصل 167 من القانون الانتخابي الذي اثار جدلا واسعا، حيث كان يتناول العزل السياسي لرموز نظام بن علي ومنعهم من الترشح في الانتخابات القادمة والمشاركة في الحياة السياسية، اين تم التراجع عن ذلك بتصويت حركة النهضة ضده، اين فسر رءيس النهضة راشد الغنوشي ذلك" بان الثورة لا تمسح كل الماضي ولا تلغي كل قديم "بالاضافة الي حدث اخر رفع منسوب التوافق في المشهد السياسي وهو قرار حركة النهضة عدم الترشح لانتخابات الرءاسة 2014 تجنبا لدفع البلاد نحو المزيد من الاستقطاب السياسي والاجتماعي.[1]

[1] القصير كمال، مرجع سابق، ص 3، 4.

بالاضافة الي محطة مهمة ابان التوافق السياسي فيها دورا مهما وهي ما عرف بالحوار الوطني تحت اشرف رباعي المجتمع المدني علي اثر الازمة السياسية بين مكونات المجلس التاسيسي[1] والتي سنتناولها لاحقا في دور المجتمع المدني، وواصل هذا المنطق يحكم المشهد السياسي في تونس في تشكيل الحكومات حتي يومنا هذا.

من خلال التجربة التونسية في التوافق السياسي يظهر لنا ان هذا المنهج وصفة ناجحة في الانتقال الديمقراطي، والذي يحتاج الي بيءة سياسية واجتماعية وثقافية حاضنة التي تجعل فرص نجاحه عالية، ويحتاج كذلك الي معطيات تقارب سياسية ومعطيات تقارب اجتماعية وفكرية ويتجلي ذلك في التركيبة الاجتماعية للمجتمع التونسي من جهة ونضج النخب التونسية وهي الية تقوم علي الشراكة بين الفاعلين السياسيين تستلزم انخفاض منسوب استخدام الايديولوجيا وتنبذ الاقصاء السياسي وتعتمد التنازلات والمساو مات والمفاوضات.[2]

وان المقاربة الانتقالية وما تقترحه تنطبق الي حد بعيد علي اجراءات المرحلة الانتقالية التي اعقبت سقوط نظام بن علي، لانها تركز علي دور النخب في المراحل الانتقالية قصيرة المدي وعلي المفاوضات والمساو مات بينها التي تتخلل المرحلة الانتقالية عقب انهيار النظام القديم، والتي ينبغي ان تكون ضمن معادلة محلية وفي مدي زمني محدود وما تنتهي اليه تلك النخب من توافقات وتعاقدات وقرارات هو العنصر الحاسم في رسم ملامح النظام الجديد.[3]

المبحث الثالث: إعادة تشكيل الخريطة السياسية في تونس

مطلب1: إنشاء المؤسسات السياسة المؤقتة

[1] احمد القلعي، المجتمع المدني التونسي فاعل اساسي قبل الثورة وبعدها، في مسعود الرمضاني واخرون، تونس الانتقال الديمقراطي العسير، تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،2017، ص 222.

[2] القصير كمال، مرجع سابق، ص7 .

[3] لرقط حسين، مرجع سابق، ص 989.

كانت المرحلة الانتقالة محل تجاذب بين الفاعلين السياسيين وكان التوافق السياسي سيد الموقف كما بينت الدراسة سابقا حول تسيير المرحلة الانتقالية من الجانب السياسي والمؤسساتي، وكان لكل مرحلة مخرجاتها من المؤسسات الانتقالية، وهي تنقسم الي:

المرحلة الانتقالية الاولي: والتي تمتد من سقوط نظام بن علي وشغور منصب الرءيس الي انتخابات المجلس التاسيسسي في 23 اكتوبر 2011، والتي تمخضت عنها الهيءة العليا لتحقيق اهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

المرحلة الثانية: تمتد من انتخابات 23 اكتوبر 2011 الي غاية المصادقة علي الدستور الجديد 2014 وما تمخض عنها من مؤسسات: المجلس التاسيسي، رءيس الجمهورية المؤقت، الحكومة المؤقتة.

أولا: الهيءة العليا لتحقيق اهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي:

اسست هذه الهيءة يوم 18 فيفري 2011 بمقتضي مرسوم رءاسي وتنتهي مهمتها في 13 اكتوبر 2011، نتيجة اندماج "المجلس الوطني لحماية الثورة " الذي اسسته قوي الثورة والذي ضم احزاب سياسية ومنظمات وطنية وشخصيات عامة خارج الاطر الرسمية مع "اللجنة العليا للاصلاح السياسي"، وهي احدي اللجان الثلاث التي شكلتها حكومة الغنوشي بهدف الشروع في العملية الاصلاحية، وضمت الهيءة 12 حزبا و18 هيءة وجمعية ومنظمة من منظمات المجتمع المدني[1]. وهي هيءة استشارية تتكون من هيكلين: لجنة خبراء(تتكون من 21 خبيرفي القانون ليس لهم حق التصويت).

مجلس: يضم مختلف المكونات من احزاب سياسية ونقابات وشخصيات وطنية وعاءلات الشهداء وممثلين عن الجهات، اين تم تعديل العدد 3 مرات ليصل الي 155 ينتمون الي تيارات فكرية مختلفة ومن مهامها اعداد الانتخابات الرءاسية في مرحلة او لي ثم تاسيسية في مرحلة ثانية في الاول ثم اضيفت اليها عملية الاصلاح السياسي لتحقيق عملية الانتقال الديمقراطي.[2*]

وكان انشاء الهيءة مخرج توافقي لتلك الفترة التي شهدت ارتباكا لعملية نقل السلطة بعد شغور منصب رءس الجمهورية وحلا لمشكلة غياب توازن المشهد السياسي وعدم وضوح الرؤية حول الخطوط العريضة لمرحلة الانتقال الديمقراطي لتتحول الي ابرز

[1] هيثم سليماني، "التوافق السياسي، محطات ومطبات، مارس 2017 "، قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، تاريخ الاطلاع 17 ماي 2020، علي الساعة 02.00 علي الرابط: www.dohainstitute.org/

[2] اسماء نويرة، مرجع سابق.

*بالاضافة الي: 1. اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد و2 . اللجنة الوطنية لاستقصاء التجاو زات

المؤسسات السياسية للمرحلة الانتقالية الاولي، ولقد نجحت في الجمع بين الشرعية الثورية والدستورية رغم الجدل الذي رافق تركيبتها وميزان القوة داخلها واشغالها، واستطاعت ان تنظم عملية الانتقال الديمقراطي . رغم التركيبة الفكرية والايديولوجية المتنوعة لمكوناتها متخذة التوافق كجامع لهاته التناقضات فرضته لحظة تاريخية. باصدارها لمشاريع مراسيم وقوانين لتنظيم الحياة السياسية منها:

- انشاء اللجنة المستقلة لتنظيم الانتخابات وفق المرسوم 27 المؤرخ في 18 افريل 2011[*] والتي اشرفت علي اول انتخابات حرة ونزيهة في تاريخ تونس وهي انتخابات المجلس الوطني التاسيسي في 23 اكتوبر 2011، ويعتبر هذا انجاز كبير في تونس بعد ان كانت وزارة الداخلية هي التي تتولي المهمة. [1]
- المرسوم المتعلق بانتخاب المجلس التاسيسي (اعتماد طريقة الانتخاب[**] علي القاءمة في دورة واحدة باعتماد التمثيل النسبي مع الاخذ باكبر البقايا والذي يخدم الاحزاب الصغيرة والقواءم الحرة وبالتالي الحصول علي مجلس تعددي وشامل لكل القوي، مع حرمان شخصيات النظام القديم المتورطة واعتماد المناصفة بين الرجال والنساء في القواءم.[2]
- المرسوم المتعلق بتنظيم الجمعيات، اين تم اعتماد نظام التصريح او الاعلام بدل نظام الترخيص، والغاء الاختصاص التقديري لوزير الداخلية.
- المرسوم المتعلق يالعفو العام، اين تم انصاف ضحايا المحاكمات الجاءرة التي طالت الاف النشطاء السياسيين والنقابيين في عهد النظام القديم وتعويضهم ماديا ومعنويا.[3]

جمعت الهيئة صلاحيات واسعة ورغم طابعها الاستشاري الا ان مقترحاتها تحولت الي قرارات نافذة ثم الي واقع تشكل بالتدريج وأسس الي سلسلة من الاجراءات القانونية والتنظيمية التي او صلت الي انتخابات المجلس التأسيسي وهناك من اعتبرها برلمان مصغر مارس

---

[*] احتوي المرسوم 14 مادة يشرح وضائف اللجنة ومهامها وكيفية انتخاب أعظاءها وشروطهم بالتشاور مع الهيئة.

[1] هيثم سليماني، مرجع سابق، ص ص2، 3.

[**] اعتماد لكل محافظة داءرة انتخابية ماعدا نابل وسفاقس وتونس فدائرتين لكل واحدة انتخابات المجلس التاسيسي 23 اكتوبر 2011.

[2] منعم البرهومي، مرجع سابق، ص ص 63.643.

[3] احمد القلعي، مرجع سابق، ص ص 177، 178.

السلطة التشريعية، اما الحكومة فقد شغلت بتسيير شؤون الدولة فيما يخص عملها اليومي الي جانب ادارتها لملفات الاقتصاد والأمن والسياسية الخارجية.[1]

تنافست 1519 قائمة تتوزع كما يلي: 830 قائمة حزبية،655 قائمة مستقلة ، 34 قوائم ائتلاف، علي 217 مقعدا وكانت النتائج كالتالي:

الجدول 2: نتائج انتخابات المجلس التأسيسي 23 اكتوبر 2011[2]

الحزب او القائمة	عدد المقاعد	النسبة المئوية
حركة النهضة	89	41
المؤتمر من اجل الجمهورية	29	13.4
العريضة الشعبية	26	12
التكتل من اجل العمل والحريات	20	9.2
الحزب الديمقراطي التقدمي	16	7.4
المبادرة	5	2.3
القطب الديمقراطي الحداثي	5	2.3
حزب افاق تونس	4	1.8
البديل الثوري	3	1.4
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	2	0.9
حركة الشعب	2	0.9
16 قاءمة مستقلة	مقعد لكل قائمة	0.5

المصدر: عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص ص 23، 24 .

نلاحظ ان حركة النهضة حققت فوزا عريضا ب 89 مقعدا لكنها اضطرت الي مشاو رأت من اجل حكم ائتلافي (الحكومة تحتاج 109 صوت) يحضي بقاعدة برلمانية مريحة وسند سياسي واسع، اين انتهت المشاو رأت بائتلاف حكومي برلماني رئاسي بين احزاب النهضة والمؤتمر والتكتل بحيث نالت النهضة رئاسة الحكومة في شخص امينها العام حمادي الجبالي ومن بعده علي العريض، وتولي رءس المؤتمر من اجل الجمهورية

[1] عزالدين عبد المولي،" اضواء علي التجربة التونسية "، نشرت بتاريخ 04 فيفيري 2013، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ التصفح 18 ماي 2020 علي الرابط:

https: //studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html

[2] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص ص 23، 24 .

المنصف المرزوقي رئاسة الجمهورية*ومصطفي بن جعفر رئيس حزب التكتل رئاسة المجلس الانتقالي، ليطلق عليه اعلاميا حكم الترويكا. [1]

ونظم المرحلة القانون التاسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية ل 16 ديسمبر 2011 والذي عوض مرسوم 23 مارس 2011 ونتج عنه:

المجلس التأسيسي: حددت المهمة الرسمية بوضع دستور للبلاد وهو يتمتع بصلاحيات سيادية حيث يمكن له القيام بمهام غير تاسيسية كسن القوانين واختيار الهيئات التي تسير المرحلة الانتقالية، وانهاء مهام الحكومة الانتقالية السابقة بقيادة قايد السبسي، ويعتبر من الناحية القانونية اعلي سلطة، ويمارس السلطة التشريعية وذلك بالتصديق علي ميزانية 2012 وسن النظام الانتخابي[2] ويصادق علي القوانين العادية والقوانين التاسيسية، وتتداخل صلاحياته مع رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية مع رئيسه خاصة في مجال التشريع.[3]

منعم برهومي ص 152، يتكون من الرئيس مصطفي بن جعفر رئيس حزب التكتل ونائبين الاكبر والاصغر سنا، وبعض اللجان اهمها لجنة النظام الداخلي للمجلس ولجنة التنظيم الوقتي للسلطات العمومية، تكون من احزاب وائتلاف حزبي وقوائم مستقلة موضحة في الجدول السابق الذي يوضح نتاءج الانتخابات، والتي لم تعطي الاغلبية لاي طرف مع اسبقية لحركة النهضة، الامر الذي انتج التحالف بين الثلاثي الترويكا، وكان تركيبة المجلس تتميز بالاضافة الي تنوعها السياسي، بانها تمثيلية جهوية ومهنية وثقافية واسعة، شملت كل الجهات وحتي المغتربين وكل فئات المجتع وكل الأعمار وكل الميادين والعنصر النسوي.[4]

رءيس الجمهورية المؤقت: يتم انتخابه من طرف المجلس التاسيسي طبقا للقانون التاسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط ل 16 ديسمبر 2011، يعين رءيس الحكومة لكنه مجبر باختياره من الحزب الحاصل علي الاغلبية البرلمانية، له صلاحيات محدودة يمارسها بمفرده ومنها القيادة العليا للقوات المسلحة وتعيين موظفي رئاسة الجمهورية وتمثيل الدولة في

---

* انتخاب توافقي (من المفروض ينتخب بين مجموعة مترشحين تتوفر فيهم الشروط، لكنه ترشح لوحده بدون منافس

[1] هيثم سليماني، مرجع سابق، ص ص3، 4.

[2] عبد اللطيف الحناشي،" انتخابات المجلس التاسيسي التونسي (الاطار المسار النتاءج) "، نشر المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر الدوحة، مارس2012، ص ص 2، 3 تم الاطلاع يوم 19.06.2020 علي الرابط:
http: //www.dohainstitute.org/file/Get/7f78d9ff-7059-4df1-8d7c-7ab00fd15fbf.pdf

[3] نفس المرجع السابق، ص 40.

[4] منعم البرهومي، مرجع سابق، ص ص 132 . 134.

قبول اعتماد ممثلي الدول والهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية وحق العفو واقرار تنفيذ بعض مشاريع القوانين المالية اذا طالت مدة المصادقة عليها في المجلس، وصلاحيات يمارسها بالتنسيق مع رئيس الحكومة كتعيين مفتي الجمهورية ورسم السياسة الخارجية وتعيينات الوظائف العسكرية العليا وموظفي وزارة الخارجية والبعثات الديبلوماسية، بالاضافة الي صلاحيات تتطلب موافقة رئيس الحكومة ورئيس المجلس التاسيسي مثل اعلان الحرب والسلم والتدابير الاستثنائية وبالتالي ليس لرئيس الجمهورية دور كبير في السلطة التنفيذية التي الت الي رئيس الحكومة وهوما اعتبره القانونيون توجه نحو النظام البرلماني علي حساب النظام الرئاسي السابق.[1]

الحكومة المؤقتة: وتتمثل في رئيس الحكومة والوزراء، ومايبين اكثر هيمنة رئيس الحكومة على السلطة التنفيذية هوان الوزراء مسؤولين امامه وليس امام رئيس الجمهورية، وبالاضافة الي الصلاحيات التي يمارسها بالتنسيق مع رئيس الجمهورية نجده كذلك له الحق بمفرده في احداث وتعديل وحذف الوزارات وكتابات الدولة وضبط اختصاصاتها

- رئاسة مجلس الوزراء.
- التعيينات في الوظائف المدنية العليا.
- احداث وتعديل المنشآت العمومية والمصالح الادارية وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها.
- بالاضافة الي مهام تشريعية كاصدار المراسيم لكن بالتوافق مع رئيس الجمهورية ورئيس المجلس التاسيسي.

ويلاحظ ان هذه الصلاحيات الموسعة اعطت تحكم واضح لرءيس الحكومة في دواليب الحكم خاصة بالتعيينات علي حساب رئيس الجمهورية والذي فسره البعض بسيطرة حزب النهضة علي هذا القانون.[2]

عين الامين العام لحركج النهضة حمادي الجبالي رئيسا للحكومة، وتم تعيين الوزراء بالمحاصصة بين الاحزاب الثلاثة حسب اتفاق حكم الترويكا

ما يمكن ملاحطته:

[1] منعم البرهومي ، مرجع سابق ، ص ص 132 . 134

[2] منعم البرهومي ، مرجع سابق، ص ص 136 . 142.

اعتماد آلية الانتخابات النزيهة والشفافة للتوجه الي الجمهورية الثانية او في مرحلة الانتقال الديمقراطي، وان انتخاب المجلس التاسيسي معناه ارجاع السيادة للشعب التونسي ويصبح هو مصدر الشرعية.

تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية واعطاء صلاحيات كبيرة لرئيس الحكومة، او كما سماها بعض القانونيين ازدواجية السلطة التنفيذية اثر علي السير الحسن للمجلس وبقي يؤثر علي المشهد السياسي في تونس حتي يومنا هذا، والذي يعتقد الباحث في الزامية مراجعة هذا الامر وتعديله ليخدم استقرار المشهد السياسي.

مطلب2: إعادة تشكيل خريطة الأحزاب السياسية

تونس من الدول العربية التي عرفت التعددية الحزبية منذ المرحلة الاستعمارية ثم بدا الهامش الديمقراطي في التقلص بعد الاستقلال مع بروز الحزب الدستوري الاشتراكي الذي اعتلي الحكم وسيطر بورقيبة علي الحكم وعلي الحزب، وتم تحجير الحزب الشيوعي التونسي في 1963، وكان الحزب المعارض القانوني الوحيد، في حين برزت حركات ومنظمات سياسية عملت في اطار السرية، واحتكر الحزب الدستوري الحياة السياسية الي غاية 1981 اين سمح بورقيبة بتعددية محدودة، ثم مع حكم بن علي توسعت خريطة الاحزاب نوعا ما الي ان وصل عددها الي تسعة احزاب تنشط بشكل قانوني. [1]

ان الدارس للمشهد الحزبي في تونس بعد الثورة يميز بين مرحلتين:

مرحلة انتقالية اولي: وتمتد من رحيل الرئيس الفار بن علي الي انتخابات المجلس التاسيسي.

مرحلة انتقالية ثانية: تمتد من انتخابات المجلس التاسيسي الي تنظيم اول انتخابات رئاسية.

خريطة الاحزاب بعد الثورة (المرحلة الانتقالية الاولي): بعد ثورة 14 جانفي ومغادرة الرئيس بن علي وعودة السياسيين من الخارج سواء كان ذلك اختياريا او اجباريا ومع فتح مجال الحريات السياسية والمدنية وصل عدد الاحزاب السياسية الي 114 حزب حتي 23 اكتوبر 2011 يمكن تصنيفها بالشكل التالي:

1 . حل حزب التجمع الدستوري: وهو الحزب الحاكم في عهد الرئيس السابق، ومباشرة بعد الثورة تم حله بقرار قضاءي كما بينت الدراسة سابقا، الا ان هذا لا يعني ان عناصره وكوادره

[1] عبد اللطيف الحناشي،" الاحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها"، مرجع سابق، ص 203.
مولود دحماني، مرجع سابق، ص ص 108، 109.

قد تبخرت من المشهد السياسي خاصة ممن سميناهم سابقا الايادي النظيفة والذين شاركو في الحكومات الانتقالية فاسس البعض منهم حزب الوطن وتحصل علي الترخيص القانوني.[1]

2 . **احزاب معترف بها قبل الثورة:** وهي احزاب كانت تنشط قبل الثورة في عهد الرئيس المخلوع بن علي، ومنها من كان موجودا قبل بن علي، وحسب آداءها وموقفها من السلطة الحاكمة تصنف الي مجموعتين:

احزاب موالاة: وتعرف باحزاب الواجهة او الديكور، وهي احزاب متحالفة مع حزب التجمع الدستوري ووجودها كان مرتبطا به او بالاجهزة الامنية منها: الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، حزب الخضر للتقدم، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، حزب الوحدة الشعبية، وتمت السيطرة علي هذه الاحزاب اما بالاغراء بالمال او المناصب سواء حكومية او العضوية في المجالس او بالاسلوبين معا، وكان اغلب هذه الاحزاب محدود الانتشار جغرافيا وقواعد اجتماعية متواضعة، وبمجرد انهيار نظام بن علي دخلت في ازمة هيكلية عرضتها للانقسام والتخلي عن قياداتها السابقة في محاو لة لانقاذ وجودها. [2]

احزاب معارضة: وهي احزاب لا تختلف كثيرا عن سابقتها من حيث الانتشار لكنها تتميز بمصداقيتها ونضاليتها، وهي احزاب تضم كثير من النخبة في العاصمة وباقي النواحي، ولقد واجهت قمع وملاحقات قضاءية طالت النشاط والمناضلين وصحافتها ومقراتها ومحاو لات تقسيمها خاصة الحزب الديمقراطي التقدمي ونذكر منها: حزب التجديد والتكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات[3] ولقد تعرضت الي انقسامات بعد رحيل النظام السابق بسبب المشاركة في الحكومة الانتقالية بقيادة محمد الغنوشي كما بينت الدراسة فيما سبق ووجدت نفسها بين الانتقال من المعارضة الي السلطة حفاظا علي الطابع الدستوري، ومن جهة اخري الانخراطة في جبهة الشرعية الثورية للاطاحة بالحكومة الانتقالية. [4]

[1] صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق، ص 264.

[2] نفس الرجع السابق، ص 256.

[3] عبد اللطيف الحناشي، الاحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، مرجع سابق، ص ص 203 . 206.

[4] صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق، ص 257.

احزاب محضورة سابقا: وهي احزاب موجودة علي ارض الواقع لكنها محضورة قانونا ويتفاوت حجم قاعدتها الاجتماعية وانتشارها الجغرافي وفعلها السياسي وهي غير متجانسة ايديولوجيا، وهي كانت تخالف قانون تنظيم الاحزاب السياسية اناذاك والذي كان الهدف منه عرقلة الاحزاب التي لا يرغب النظام السابق الاعتراف بها. [1]

وبمجرد رحيل نظام بن علي تم رجوع قياداتها التي كانت في الخارج تحصلت علي تراخيص للعمل ونذكر من اهمها: حزب النهضة حزب العمال الشيوعي حزب المؤتمر من اجل الجمهورية.

حزب النهضة: ويرجع تاريخها الي سنة 1972 اين اسسها الشيخ راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو وهي حركة اسلامية ذات جذور اخوانية، وتاسست رسميا في 1981 باسم الاتجاه الاسلامي ثم حملت اسم حركة النهضة في 1989، وتعرض قياديوها ومناضليها الي الابعاد والسجن والاعتقال وحضر النشاط عدة مرات خاصة في التسعينات.

حزب المؤتمر من اجل الجمهورية: ظهر في 2001 وتحصل علي الترخيص في 2011 رءيسه الشرفي منصف المرزوقي (كان ناشط في الرابطة التونسية لحقوق الانسان سجن وعاش في المنفي ودخل الي تونس بعد الثورة اين اصبح رءيس الجمهورية المؤقت) وامينه العام عماد الداءمي[2]، وهو حزب علماني يؤمن بتوجه تونس نحو العالم العربي الاسلامي حسب تصريحات المنصف المرزوقي في كذا مناسبة، وله حضور في منظمات المجتمع المدني ومنظمة المحامين، وهو حزب نخبوي.

حزب العمال الشيوعي التونسي: وهو امتداد لحركة اليسار الجديد(حزب ماركسي لينيني التي تاسست في بداية الستينات وتجديد لمنظمة العامل التونسي بعد ان انشقت عنها عدة اطراف، ويعتبر حمة الهمامي(مناضل سياسي عنيد عاش اكثر من 40 سنة بين السجن والسرية القي عليه القبض قبل الثورة واطلق سراحه بعد رحيل نظام بن علي) هو الناطق الرسمي والمؤسس، له وجود في الحركة الطلابية وتحاد العاطلين عن العمل ونقابات التعليم،

[1] عبد اللطيف الحناشي، الاحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، مرجع سابق، ص ص 207 . 209 .

[2] نصر الدين ابراهيم، حال الامة العربية 2014 . 2015: الاعصار: من تغيير النظم الي تفكك الدول، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2015، ص 223.

بالاضافة الي حزب البعث، حزب العمل الوطني الدبمقراطي، الحزب الاشتراكي اليساري، الحركة الناصرية التقدمية، حزب الخضر. [1]

وما يميز هذه الاحزاب حتي بعد الثورة واصلت في خط المعارضة وذلك برفض التعامل مع حكومة الغنوشي الاولي بحجة انها امتداد لنظام بن علي وان انضواءها في مجلس حماية الثورة لم يحجب تعارضها الايديولوجي، ولم يطمس اجندة كل طرف.

4 . احزاب جديدة: ظهرت مع الانفتاح بعد الثورة وتم اعتمادها، وشكلت فسيفساء سياسية لم تشهد البلاد مثلها من قبل، فبعد شهرين فقط من اسقاط النظام تلقت وزارة الداخلية ثمانين طلبا لتاسيس احزاب سياسية، وبغض النظر عن الجدل التي اثارته هذه الظاهرة بين من يعتبر هذا ظاهرة صحية او حالة طبيعية بعد حرمان دام اكثر من خمسين عاما وبين من اعتبره امر سلبي يؤدي الي شرذمة الساحة السياسية واضعافها، الا انه في كل الاحوال فان هذا يؤكد ان المشهد الحزبي قبل الثورة لم يكن مقنعا لعدد واسع من الراغبين في العمل السياسي، وبالتالي اختار الاغلبية تاسيس احزاب جديدة عوض الانخراط في احزاب قديمة باعتبار الاولي افضل واقدر علي تجمبع التونسيون وتاطيرهم. [2]

وما ميز هذه المرحلة هو حركية المشهد الحزبي التي كان سببها الموقف من الحكومة المؤقتة برءاسة محمد الغنوشي اي انصار الشرعية الدستورية، اين اجبرت الحكومة علي الاستقالة وتمكنت من فرض اجندة سياسية مغايرة تمثلت في انشاء< الهيءة العليا لحماية اهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي> التي نظمت الحياة السياسية فيما بعد.

وان هذه الاحزاب تتقارب من حيث التشكيلات والبرامج وحتي الشعارات والاسماء، وان تصنيفها لا يبتعد عن اسلامي علماني وهو منطق سيطر علي التركيبة الاجتماعية منذ نظام بوريقبة وبن علي، وان هذا التصنيف ليس جامدا فيمكن ان ياخذ احتمال التوافق رغم الاختلاف الايديولوجي مثلما سنري لاحقا. [3]

---

[1] عبد اللطيف الحناشي،" الاحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراه "ا، مرجع سابق، ص ص 207، 208.

[2] صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق، ص 258.

[3] صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق، ص 267.

خريطة الاحزاب بعد إنتخابات المجلس التاسيسي (المرحلة الانتقالية الثانية): [1]

وامام الظروف التي فرضتها المرحلة الانتقالية وخاصة انتخابات المجلس التاسيسي في وصعوبات مرحلة الانتقال الديمقراطي وما صاحبها من اهتزازات والاولويات السياسية للاحزاب برزت علي المشهد الحزبي تحالفات بين الاحزاب تمثلت:

قبل انتخابات المجلس التاسيسي ظهر: القطب الديمقراطي الحداثي ويعتبر تحالف تشكل **في انتخابات المجلس التاسيسي اكتوبر 2011**، بزعامة حركة التجديد (الحزب الشيوعي) وضم عدة احزاب منها الحزب اليساري وحزب الخضر والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وشخصيات مستقلة، وتقدم في جميع الدواءر وتراست 16 امراة قواءمه.

الاءتلاف الديمقراطي المستقل: وضم شخصيات ليبرالية وعلمانية واسلامية معتدلة، اضافة الي حزبين اسلاميين بزعامة عبد الفتاح مورو والصحفي صلاح الدين الجرشي والحقوقي زهير مخلوف، وتقدم في 24 داءرة انتخابية. [2]

1. الترويكا: اءتلاف حزبي بين الثلاثي النهضة و حزب المؤتمر من اجل الجمهورية وحزب التكتل من اجل العمل والحريات الذي ادار تجربة الحكم بعد 23 اكتوبر 2011 الي سبق للدراسة ان تكلمت عليه.

2. الجبهة الليبرالية: وهو تحالف بين احزاب ليبرالية علمانية، يتقدمهم الحزب الجمهوري الذي هو امتداد للحزب الديمقراطي التقدمي بزعامة احمد نجيب الشابي الذي كان معارضا لنظام بن علي وخسر انتخابات اكتوبر 2011 امام النهضة، فاتخذ موقف المعارضة لتحالف الترويكا وضم اليه الاتحاد من اجل تونس والحزب الجمهوري وحزب نداء تونس فيما بعد وهو يعتبر التيار البورقيبي بقيادة القايد السبسي، ونادي هذا التحالف باستقالة الترويكا

3. الجبهة اليسارية القومية: وهو قطب سياسي معارض ل 14 حزب جمع بعض الاحزاب اليسارية والقومية الراديكالية والتي تملك حضور سواء علي مستوي المجلس التاسيسي او المستوي الشعبي لكنها تملك نفوذ علي مستوي النقابات والجمعيات العمالية، ومن ابرزهم حزب العمال بقيادة حمة الهمامي المعارض السابق، وعارضت الجبهة حكم الترويكا بسبب تحالفها مع بعض وجوه النظام القديم سواء رجال اعمال او قيادات امنية بالاضافة الي الفشل اقتصاديا واجتماعيا وامنيا

[1] مولود دحماني، مرجع سابق، ص ص 108،109.

[2] عبد اللطيف الحناشي،" انتخابات المجلس التاسيسي التونسي (الاطار المسار النتائج) "، مرجع سابق، ص 18.

4.جبهة الانقاذ الوطني: اعلن عن تاسيسها في 22 جويلية 2013 اثر اغتيال زعيم التيار الشعبي وعضو المجلس التاسيسي محمد البراهمي، وضمت حركة نداء تونس والجبهة الشعبية وعدد من الاحزاب الاشتراكية والليبرالية والاتحاد من تونس و16 منظمة مدنية وحقوقية، من مطالبها حل المجلس التاسيسي وصياغة دستور وانتخابات نزيهة وشفافة، ولقد نجحت الجبهة الضغط علي حكومة الترويكا وتعطيل اعمال المجلس التاسيسي الي ان تدخلت الرباعية في اقامة الوفاق كما بينت الدراسة سابقا. [1]

ما ميز المرحلة الانتقالية الثانية:

هو انتقال الاحزاب من الشتات والتنوع والتعدد الي الإنتظام في اقطاب او تحالفات سياسية بارزة كتحالف الترويكا والجبهة الشعبية، فالاحزاب تجاوزت الخلفية الايديولوجية واندمجت فيما بينها لمعارضة الحكومة والمطالبة باستقالتها او مساندتها.

ظاهرة تفكك داخلي وانقسام بعض الاحزاب كحزب المؤتمر وحزب التكتل وظهور احزاب جديدة كحزب نداء تونس الذي استقطب من همشتهم الثورة.

انتقال الاحزاب المعارضة من النشاط داخل المجلس الي الاحتجاج خارجه. [2]

وكخلاصة لهذا المطلب، ان ما ميز الخريطة الحزبية لمرحلة ما بعد الثورة:

- حل الحزب الحاكم الحزب الدستوري وانهيار احزاب الموالاة واعادة بعث اخري بالتخلي عن قياداتها السابقة وكل الوجوه القديمة لانقاذ وجودها.
- عودة الاحزاب المقصية سابقا والمتباينة ايديولوجيا ومواصلتها في خط المعارضة والتي بينت فيما بعد قياداتها ونخبها علي نضج وخبرة في تسيير المرحلة الانتقالية.
- انقسام في احزاب المعارضة المعترف بها سابقا بين مؤيد للشرعية الدستورية ومؤيد للشرعية الثورية.
- بعد رحيل النظام السابق وما كان يمارسه من تضييق في المجال السياسي وخاصة في مجال تشكيل الاحزاب، ادت الثورة الي ظهور عدد كبير من الاحزاب تجاوز المنطق (114 حزب حتي 23 اكتوبر 2011).

---

[1] انور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، نشر المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، يناير 2014،ص ص 2 .5، تم الاطلاع يوم 07-06-2020، الرابط:

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPSPDFDocumentLibrary/document_BCCB1E8D.pdf

[2] صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق، ص 268 .

- ظهور تحالفات بين احزاب متباينة ايديولوجيا باسم التوافق والتي يعتقد الباحث انها عبارة تعايش لا يرقي الي تكتل او تحالف حقيقي مما سيؤثر فيما بعد علي الحياة السياسية.
- رغم الاختلاف بين الدارسين حول دور الاحزاب في الثورة والذي اقر اغلبهم ان الاحزاب لم يكن لها دور كتنظيمات او قيادات بينما كان لها حضور كمناضلين الا انه بعد نجاح الثورة كان للاحزاب دور مهم في تسيير المرحلة الانتقالية، وهو اعتراف بدور الحزب السياسي في مرحلة الانتقال الديمقراطي.

مطلب3: تفعيل دور المجتمع المدني التونسي

تعتبر الحركة النقابية التونسية من اعرق التنظيمات الاجتماعية في الوطن العربي حيث عرف التونسيون التنظيم النقابي ايام الاحتلال الفرنسي علي يد محمد علي الحامي الذي اسس سنة 1925 <جامعة عموم العملة التونسيين >، وبعد ذلك تم تاسيس <النقابات المستقلة> بقيادة فرحات حشاد عام 1944، ورغم ان التجربتين لم يستمرا الا انهما كانتا نواة للاتحاد العام التونسي للشغل، وكان للمجتمع المدني دور بارز في الحصول علي الاستقلال من خلال احتجاجات او صدامات دامية ضد الاستعمار الفرنسي لانصار الاتحاد العام التونسي للشغل او الطلبة الجامعيين، اما بعد الاستقلال كان للاتحاد دور في مرحلة بناء الدولة الوطنية الحديثة وكان له برنامج اقتصادي واجتماعي، وفي تاسيس الدولة التونسية، وبحكم طبيعة النظام الشمولي الحاكم في تونس تعرض المجتمع المدني ومن خلفه الاتحاد الي تهميش واقصاء تارة، وتارة اخري الي سيطرة من الحزب الحاكم ورجال النظام سواء في عهد بورقيبة او بن علي، الي انه بقي هناك هامش للعمل النقابي، وبقي الاتحاد فاعلا في نضاله الوطني والاجتماعي فقد عارض خط الدولة في عدة محطات، كاعلانه للاضراب العام في ازمة 1978، ومشاركته الاحتجاجية في انتفاضة الخبز 1984، ثم تحسن اداؤه بعد عام 2000 خاصة تاييده للقضية التونسية وادانته لتدخل الحكومة لرابطة حقوق الانسان الا ان الصورة العامة تشير لتعرضه للاحتواء من قبل نظام بن علي خاصة لمساندته ترشح الرءيس عامي 2004 و2009. [1]

[1] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص ص 182، 183.

اما مع انطلاق الثورة فقد ادت قواعد الاتحاد والنقابات بشكل عام مثل نقابة المحامين ومنظمات حقوق الانسان وناشطيها دورا اساسيا في الثورة اما قيادة الاتحاد فقد تاخر انظمامها الي الثورة حتي ايامها الاخيرة. [1]

ومن اهم فعاليات المجتمع المدني التي كان لها دور في مساندة الثورة في بداياتها نذكر:

الاتحاد العام التونسي للشغل: يعتبر من اقدم المنظمات النقابية في الوطن العربي فيرجع تاسيسه الي 20 جانفي 1946 واقوي تنظيمات المجتمع المدني في تونس بعدد المنتسبين الذي يصل الي نصف مليون منخرط بحوالي 600 الف منخرط منهم 35 بالماة نساء و37 بالماة اقل من 35 سنة، من مختلف القطاعات الاقتصادية، العامة والخاصة، ومن مختلف شراءح المجتمع من عمال، موظفين، اطباء، اطارات تعليم .....الخ وكذلك المتقاعدين، ومن اهم مميزاته التنظيم المحكم والتعقيد والانتشار علي كامل التراب التونسي حتي في القري والمداشر الناءية وهي نفسها خصاءص المجتمع المدني الفعال، وكذلك المصداقية عند غالبية المجتمع التونسي من مواطنين واحزاب ومنظمات اخري. [2]

الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات: وهي جمعية نسوية حقوقية تاسست في 1989 تعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، يظهر دورها بعد الثورة في نجاحها في ادراج مبدا المناصفة بين الرجال والنساء في القواءم الانتخابية، وهذا يعتبر انتصار للجمعيات النسوية

الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان: تعتبر من اعرق المنظمات الافريقية والعربية للدفاع عن حقوق الانسان، تاسست في 7 ماي 1977، ومن اهدافها الدفاع عن حقوق الانسان وصون كرامته، من رؤساءها الرءيس السابق المنصف المرزوقي، دافعت عن المضطهدين من نقابيين وصحافيين وسياسيين، تعرضت لحصار ومنع لنشاطها من طرف النظام السابق لقرابة 17 سنة وتعرضت الي محاولة الاحتواء والتدجين من قبل السلطة. [3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 18.

[2] عمراني كربوسة، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ...اي دور، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزاءر"، العدد 16، سبتمبر 2016، ص 159، تم الاطلاع يوم 07.06.2020 علي الرابط:

https: //www.asjp.cerist.dz/en/article/37128

[3] عبد اللطيف الحناشي،" الاحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها"، مرجع سابق، ص 216.

الهيئة الوطنية للمحامين: كان لهيءة المحامين دور بارز في بداية الاحداث في سيدي بوزيد وما جاو رها، فلقد شارك المحامون في المظاهرات بزيهم الرسمي وبعض الاحيان قادو تلك المظاهرات بالاضافة الي وقفات احتجاجية علي مستوي محاكم الجمهورية اين عبرو عن تضامنهم مع مطالب الحركة الاحتجاجية وطالبو باطلاق الحريات واستقلال القضاء، وساندو الموقوفين وتاسسو عنهم، وكان المحامون من الاواءل الذين نددو بالرءيس السابق والعاءلة الحاكمة الفاسدة، ولم يسلم المحامون من التعنيف والقمع من قوات الامن. [1]

الاتحاد العام لطلبة تونس: رغم تعرض الاتحاد الي انقسامات تنظيمية وانشققات علي خلفية ايديولوجية

نتيجة تدخل النطام السابق الا ان مختلف الكليات علي المستوي الوطني عرفت حركات مساندة لاهالي سيدي بوزيد واحتجت علي اعمال القوي الامنية ومحاصرة المنطقة، وامام محاصرة كل المؤسسات الجامعية والثانوية من قبل قوات الامن توجه الطلاب والتلاميذ الي الساحة المركزية للاتحاد العام التونسي للشغل. [2]

اهل الفن: لقد كان لاهل الفن من مسرحيين وسينماءيين وفنانين تشكيليين دور في الثورة كباقي التيارات مساندتهم لاحداث سيدي بوزيد والمناطق الاخري والتنديد بقتلي الاحتجاجات ورفض العنف الممارس من القوي الامنية عبر كتابة عريضة ثم تنظيم تجمع عرف تحت اسم فلاش موب ثم وقفة امام المسرح البلدي في 11 جانفي 2011 حدادا علي الارواح ورفضا للعنف. [3]

ويظهر دور المجتمع المدني من خلال:

مع انطلاق الثورة فقد ادت قواعد الاتحاد والنقابات بشكل عام مثل نقابة المحامين ومنظمات حقوق الانسان وناشطيها دورا اساسيا في الثورة اما قيادة الاتحاد فقد تاخر انظمامها الي الثورة حتي ايامها الاخيرة (بشارة ص 185)، لكن قواعده خاصة منها الجهوية في ناحية سيدي بوزيد وقفصة وقابس كان لها دور في ارشاد المحتجين وتحويل

[1] نفس المرجع السابق، ص 236.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص238، 239 .

[3] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص 185.

المطالب الاجتماعية الي ساسية وتحولت مقراته في الاخير كمراكز لانطلاق المحتجين (المعتصم بالله ابوعين، دور اتحاد الشغل في التحول الديمقراطي في تونس. [1]

دور فاعل في الاصلاحات وبناء موسسات المرحلة الانتقالية: لقد كان للمجتمع المدني بكل اطيافه ومناضليه الدور البارز في تكريس الشرعية الثورية علي الشرعية الدستورية كما سبق ان بينت هذا الدراسة وخاصة في احداث قصبة 1 وقصبة 2 اين تم اسقاط حكومة الوفاق الوطني برءاسة محمد الغنوشي احد رموز النظام القديم، بالاضافة الي المشاركة في تركيبة الهيءة العليا لتحقيق اهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي ب 19 جمعية ونقابة، وبالتالي المشاركة في الدور المنوط لهذه الهيءة في تسيير المرحلة الانتقالية حتي اجراء انتخاب المجلس التاسييسي وما تمخض عنه من مؤسسات سياسية رسمية مؤقتة.

الاشراف علي الحوار الوطني او ما يعرف بالرباعي الراعي للحوار: امام الازمة السياسية التي كادت تعصف بحكم الترويكا وبتهديد المسار الانتقالي بمآلات كارثية خاصة بعد تجمع "اعتصام الرحيل " اين تمت المطالبة بحل المجلس التاسيسي واسقاط حكومة علي العريض(الانتقال العسير ص 176 180 2 ومن اسباب ذلك:

- اغتيال السياسي مجمد البراهي في 25 جويلية 2013 وقبله المعارض شكري بلعيد في 6 فيفري 2013 او ما اطلق عليه ظاهرة الاغتيالات السياسية.
- تفاقم المشكل الامني
- تطور الاحداث في الجارتين مصر وليبيا.
- فشل جكم الترويكا في الملف الاقتصادي علي عكس الملف السياسي. [2]

الامر الذي ادي بتدخل رباعي الحوار المتكون من الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية وهيءة المحامين والرابطة التونسية لحقوق الانسان*، بدور وسيط للوفاق نتج عن ذاك حوار وطني بين الترويكا الحاكمة واحزاب المعارضة (21 حزب) ادي الي وضع خارطة طريق تمخض عنها تشكيل حكومة جديدة من التكنوقراط، وتم

[1] المعتصم بالله ابوعين، "دور اتحاد الشغل في التحول الديمقراطي في تونس"، جريدة الحوار المتمدن، العدد 4783،21.04.2015، تاريخ التصفح 10.06.2020، الرابط:

http: //www.m.ahewar.org/s.asp?aid=464764&r=0

[2] انور الجمعاوي، ص ص 8 . 19.

انهاء كتابة الدستور الجديد، وتحديد موعد نهاءي للانتخابات الرءاسية والتشريعية، كاخر خطوة في المسار الانتقالي الذي دام حوالي 3 سنوات لتتولي علي اثرها المؤسسات الدستورية النتخبة شرعيا تسيير البلاد ووضع ملامح المرحلة القادمة علي المستوي السياسي والاقتصادي. [1]

*فاز الرباعي الراعي للحوار بجاءزة نوبل للسلام في 2015 نظير الجهد المبذول في تحقيق الديمقراطية.

وكخلاصة للمطلب نستطيع ان نقول ان دور المجتمع المدني انتقل من المطالبة والاحتجاج الي المشاركة والاقتراح، الا ان البعض ينتقد الدور السياسي الذي مارسه المجتمع المدني التونسي في تسيير المرحلة الانتقالية علي حساب دوره الاجتماعي والاقتصادي ودفاعه عن حقوق العمال، الامر الذي اثر سلبا علي الحياة السياسية فيما بعد والذي جعل التنافس بين القوي او الاقطاب السياسية في المحطات الانتخابية يقتصر علي النمط المجتمعي والحريات الفردية عوض التنتافس بين برامج اقتصادية واجتماعية مما شكل احد عواءق الحياة السياسية. [2]

وكخلاصة لهذا الفصل:

الثورة التونسية كغيرها من الثورات لها اسباب مباشرة واسسباب غير مباشرة:

- فاما المباشرة فتتمثل في حرق البوعزيز نفسه واندلاع احتجاجات سيدي بوزيد والتي ما فتأت ان اصبحت وطنية، لان المطالب كانت اقتصادية اجتماعية ثم تحولت الي سياسية مطالبة بتغيير النظام.
- واما غير المباشرة فهي الدوافع الاقتصادية والاجتماعية كانتشار البطالة والفقر والحيف الاجتماعي واختلال التوازن بين الجهات والتي ترجع الي السياسات الاقتصادية والتنموية اين نجد مسؤولية النظام البورقيبي كذلك وانتشار الفساد والتسلط وغلق المشهد السياسي والقبضة البوليسية لنظام بن علي، التي تعتبر مرحلة التحضير وهي المرحلة الاولي.

[1] احمد القلعي، مرجع سابق، ص 180.

[2] ليلي الرياحي،" اشكالية المجتمع المدني والحركات الاجتماعية العربية وقدرتها علي التاثير في قضية العدالة الاجتماعية .. المجتمع المدني التونسي بعد الثورة "،ديسمبر 2015،نشر منتدي البداءل العربي للدراسات، القاهرة، تاريخ التصفح 9 جوان 2020، علي الرابط: http: //www.afalebanon.org/ar

- بعد الثورة مباشرة طرحت قضية الشرعية الثورية والشرعية القانونية وبرز الصراع بين قوي الثورة وقوي النظام القديم، الا ان الفرادي التونسية كانت في التوافق بين النخب، فتم اختيار شخص يرضي الطرفين لقيادة المرحلة وهو في حد ذاته يعتبر حماية من انهيار الدولة واستمرارية المؤسسات وحدث اتفاق علي انتخاب المجلس التاسيسي والذي سيتولي تسيير المرحلة من اصدار دستور جديد وانتخابات تشريعية وانتخابات رءاسية، اين تم اصدار دستور مؤقت يسير المرحلة تمثل في القانون التاسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط ل 16 ديسمبر 2011، وتم كذلك تعديل القانون الانتخابي(اعتماد طريقة الانتخاب علي القاءمة في دورة واحدة باعتماد التمثيل النسبي مع الاخذ باكبر البقايا) وقانون الاحزاب وقانون الجمعيات(التصريح لانشاء جمعية) اين تم فتح المجال السياسي والنقابي واعتمدت الهيءة المستقلة للانتخابات كهيءة مستقلة مسؤولة علي انتخابات المجلس التاسيسي عوض وزارة الداخلية.

ما ميز هذه المرحلة الاولي هو السماح لقوي المعارضة او كما سمته الدراسة بقوي الثورة في الحكم وتحالفهم مع التيار الاصلاحي في قوي النظام القديم واين تم تفكيك النظام القديم بعد انتخابات المجلس التاسيسي ظهر حكم الترويكا والذي يعتبر تجربة فريدة في الوطن العربي لانه يتكون من ثلاثة احزاب مختلفة الايديولوجية العلماني واليساري والاسلامي، والذي رغم بعض التعثرات الا انه تجاوز كل المعوقات الامنية كظاهرة الاغتيالات السياسية والارهاب وحتي المعوقات الدولية الي الوصول الي مرحلة البناء المؤسساتي اي اصدار دستور جديد ومؤسسات جديدة وانتخابات حرة ونزيهة.

لم يكن للاحزاب كقيادات دور في اندلاع الثورة بكل اطيافها واتجاهاتها، لكن لا ننكر دور القواعد والمناضلين في نشر الوعي وتنظيم الاحتجاجات وكتابة الشعارات اما بعد الثورة فكان لعا دور مهم في تسيير المرحلة الانتقالية وهو اعتراف بدور الحزب في مرحلة الانتقال الديمقراطي، وامتاز المشهد الحزبي بعد الثورة بالتنوع وكثرة العدد بعد رفع التضييق والغلق السياسي من النظام القديم وظهرت ظاهرة التحالفات الحزبية.

كان للمجتمع المدني التونسي دور قبل الثورة وبعد الثورة، فقبلها ساهم بشكل كبير في اندلاعها عن طريق قواعده ومناضليه سواء عكس القيادات وبعد الثورة ومع تحرير العمل النقابي والمشهد السياسي اصبح فاعلا رءيسا في تسيير المرحلة الانتقالية فانتقل دوره من المطالبة والاحتجاج مثلما كان عليه قبل الثورة الي المشاركة والاقتراح وهو دور ريادي يضاهي المجتمعات المتطورة خاصة ببعث الحوار الوطني من طرف رباعي الحوار.

الفصل الثالث:
مسار الانتقال الديمقراطي والبناء المؤسساتي في تونس

المبحث الأول: التغييرات الدستورية والبناء المؤسساتي لتونس الجديدة

مطلب1: التغييرات الأساسية في الدستور التونسي (دستور 2014)

مطلب2: التغييرات الأساسية في المؤسسات السياسية التونسية

مطلب3: أهم إرهاصات التغييرات السياسية في تونس

المبحث الثاني: العملية السياسية في تونس من خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية

مطلب1: الانتخابات الشريعية في تونس الجديدة

مطلب2: الانتخابات الرئاسية في تونس الجديدة

مطلب3: أهم إرهاصات الانتخابات الرئاسية والتشريعية

المبحث الثالث: معوقات ومستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس

مطلب1: معوقات الانتقال الديمقراطي في تونس

أ- المعوقات السياسية الداخلية

ب- المعوقات الاقتصادية الاجتماعية

مطلب2: مستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس

أ- سيناريو الترسيخ الديمقراطي (نجاح تجربة الانتقال)

ب- سيناريو التراجع (الانتكاسة الديمقراطية)

ت- استمرار الوضع الحالي مدة طويلة

تمهيد:

عرفت نهاية المرحلة الانتقالية الثانية والتي امتدت من 23 اكتوبر 2011 تاريخ انتخاب المجلس التاسيسي الي غاية 27 جانفي 2014 تاريخ كتابة دستور الجمهورية الثانية احتقانا سياسيا وصل الي حد الاغتيالات السياسية، وامام وضع امني متوتر ووضع اقتصادي متازم تفاقمت الاحتجاجات وخرج الاف التونسيون الي الشارع مطالبين بحل المجلس التاسيسي واستقالة الحكومة المنتهية شرعيتها وفق القانون وتعويضها بحكومة تصريف اعمال او ما عرف باعتصام بارادو، مما ادي الي تعطيل عمل المجلس التاسيسي، وفي مشهد مشحون بالتشنج والمزايدات غذاه شبح الانقلاب العسكري في مصر في سبتمبر 2013، قام رباعي الحوار المتكون من الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الاعراف ورابطة حقوق الانسان والهيءة الوطنية للمحامين بمبادرة الحوار الوطني للخروج من الازمة، فكان التوافق علي مسارات ثلاث بالتزامن:

المسار الحكومي: وضع حكومة كفاءات برءاسة المهدي جمعة باتفاق جميع الاطراف.

المسار الدستوري: تجاوز الخلافات حول الدستور والمصادقة عليه.

المسار الانتخابي: انتخاب الهيءة العليا للانتخابات والاتفاق علي رزنامة الانتخابات التشريعية.[1]

لتدخل تونس المرحلة الانتقالية الثالثة زمنيا والثانية بالنسبة لعملية الانتقال الديمقراطي وهي مرحلة البناء المؤسساتي اين ستتناول الدراسة هذا الفصل علي النحو التالي:

المبحث الاول: دستور 2014 او ما يعرف بدستور الجمهورية الثانية والتغييرات التي احدثها سواء علي مستوي المؤسسات السياسية سواء الرءاسة او الحكومة او مجلس النواب واهم الاختلافات التي مست عملية التصويت، واهم ارهاصات هذه التغييرات التي احدثها الدستور

المبحث الثاني: الانتخابات التشريعية والرءاسية واهم نتاءجها وما ميزها واهم ارهاصاتها علي الساحة والمشهد السياسي التونسي

المبحث الثالث: سنتناول فيه اهم المعوقات والعقبات التي اعترضت عملية الانتقال الديمقراطي سواء كانت اقتصادية اجتماعية او سياسية وقانونية ثم سنتطرق الي مستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس اين تختلف فيه الاراء بين من يقر بنجاحه ودخول تونس مرحلة الترسيخ الديمقراطي وبين من يتنبا بالتراجع او الانتكاسة الديمقراطي (اي فشل الانتقال الديمقراطي) وبين من يري في استمرارية الوضع مدة طويلة ولكل وجهة نظر مبرراتها.

المبحث الأول: التغييرات الدستورية والبناء المؤسساتي لتونس الجديدة

[1] حمادي الرديسي،" تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة "، سياسات عربية، عدد: 18، الدوحة، يناير 2016، ص7.

المطلب الاول: التغييرات الاساسية في الدستور التونسي (دستور2014)

حظيت المسالة الدستورية بمكانة خاصة في سياق الثورة التونسية، فكما بينت الدراسة سابقا فبمجرد رحيل الرءيس بن علي في 14 يناير 2011،فتح باب النقاش الدستوري او مسالة التكيف القانوني لملا الفراغ الناتج عن رحيل الرءيس الفار، وما اذا كات تحكمه تطبيق المادة 56 او57 من دستور 1959،ولكن الامر كان اكثر من هذا فهو يتعلق باعادة تاسيس شرعية جديدة بمتطلبات دستورية وقانونية وسياسية جديدة، ومايميز التجربة التونسية انها عملت قطيعة مع النظام المنهار ودخلت في بناء وارساء نظام اخر جديد علي انقاضه، علي اصعدة دستورية وقانونية وسياسية ومؤسساتية. [1]

لقد اكتسبت تونس اخيرا في 27 جانفي 2014 دستورها الثالث في تاريخها المعاصر*، والذي اطلق عليه تسمية دستور الجمهورية الثانية من قبل المجلس التاسيسي الذي انتخب في 23 اكتوبر 2011 الذي تجاوز المهلة المحددة له وتجاوز مهتمه التاسيسية المخولة له باسم سيادة السلطة التاسيسية، ولقد مرت كتابة دستور الجمهورية الثانية بنسخته الاخيرة بتجاذبات وقبول ورفض بين الاطراف السياسية وتطلب الامر نشر اربعة نسخ تحت عناوين مختلفة الي ان تمت المصادقة علي النسخة الاخيرة بالاغلبية تقريبا200 صوت موافق 12 صوت معارض و4 امتناعات، وتم التصويت فصلا فصلا ثم كاملا في جو من البهجة قلما شهده المجلس الوطني التاسيسي.[2]

ويعتبر من الدساتير الطويلة حيث غطت نسخته النهاءية36 صفحة من نوع A4 ميزه الاسهاب في ابراز التفاصيل القانونية والخوض في بعض المساءل الجزءية التي يكون موضعها من المفروض النصوص القانونية الترتيبية، وكانت لغته مواكبة للقرن الواحد

---

[1] امحمد مالكي، الاسس الدستورية للجمهورية التونسية الثانية، في محمد مالكي واخرون، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص377 .378.

*وهي دستور افريل 1861(عهد الامان) والذي وضعه باي تونس الصادق واسس لملكية دستورية ويعتبر اول دستور عربي.

[2] رافع بن عاشور، " ثناءية الحكم في الدستور التونسي الصادر في 27 جانفي/يناير2014"، تاريخ التصفح 15 اوت 2020، علي الرابط:

https://www.arabstates.undp.org/content/dam/rbas/doc/Compendium%20Arabic/Part%203/45%20Rafaa%20Ben%20Achour%20AR.pdf

والعشرين، ويعتبر دستور توافقي بامتياز عبر عن ارادة اطياف واسعة من المجتمع التونسي وكان للمجتمع المدني نصيب في صياغته وخاصية مهمة قليل ما تتوفر في الدساتير.[1]

و دستور جوان 1959 اول دستور بعد الاستقلال واسس الي نظام جمهوري رءاسي من حيث الشكل ضم الدستور التونسي توطءة و149 فصلا موزعة علي عشرة ابواب وهي كالتالي[2]:

توطءة: وقد تضمنت احالات كثيرة الي مراجع المجتمع التونسي ورموزه، وتاصيلا لهذا النص الدستوري في بيءته وثقافته التونسيتين في انفتاحهما علي التجربة البشرية، كما تضمنت اشادة بتضحيات الشهداء وتثمينا للسيادة الوطنية وتاكيدا علي استقلالية القرار الوطني.

الباب الاول: وتضمن المباديء العامة وتقع في 20 فصلا

تناول ملامح النظام الجمهوري التونسي وهوية الدولة التونسية وطبيعتها وتوجهاتها، فلقد ورد في الفصل الاول تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الاسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها، وما ورد في الفصل الثاني ان تونس دولة مدنية تقوم علي المواطنة وادارة الشعب وعلوية القانون، وما ورد في الفصل الثاني عشر علي ان الدولة تسعي الي تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات وما ورد في الفصل الثالث عشر ان الثورات الطبيعية ملك للشعب التونسي وتمارس الدولة السيادة عليها باسمه وما ورد في الفصلين الثامن عشر والتاسع عشر بان الجيش والامن الوطنين جمهوريان.

الباب الثاني: الحقوق والحريات وتقع في 28 فصلا

حيث ورد الحق في الحياة بانه مقدس والحق في الصحة وفي بيءة سليمة بالاضافة الي حقوق جديدة كالحق في النفاذ الي المعلومة وحرية الراي والفكر والتعبير والاعلام والنشر وحرية تكوين الاحزاب والنقابات وحرية الاجتماع والتظاهر السلميين وحرية الابداع والبحث العلمي والحريات الاكاديمية، ووردت اشارات الي حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل الدولة بحمايتهم والتزام الدولة بحماية حقوق المراة المكتسبة.

---

[1] فتحي الجراي،" الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي"، بتاريخ 28 جانفي 2014، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ التصفح 15 اوت 2020، علي الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/2014128113142737878.html

[2] دستور تونس الصادر عام 2014، تاريخ التصفح 17 اوت 2020 علي الرابط:
https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf?lang=ar

الباب الثالث: السلطة التشريعية وتقع في 21 فصلا وستتناولها الدراسة لاحقا.

الباب الرابع: السلطة التنفيذية ويضم 31 فصلا وتنقسم الي قسمين قسم خاص برءيس الجمهورية وقسم خاص بالحكومة.

الباب الخامس: السلطة القضاءية ويتكون من 23 فصلا باعتبارها سلطة مستقلة تضمن اقامة العدل وعلوية الدستور وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات ويضم قسم خاص بالقضاء العدلي والاداري والمالي ويشرف عليه المجلس الاعلي للسلطة للقضاء والذي يتمتع باستقلال مالي واداري وتسيير ذاتي والقضاء العدلي والقضاء الاداري وقسم اخر خاص بالمحكمة الدستورية. [1]

الباب السادس: الهيءات الدستورية وتقع في 6 فصول وتتكون من هيءة الانتخابات وهيءة االاتصال السمعي البصري وهيءة حقوق الانسان وهيءة التنمية المستدامة وحماية حقوق الاجيال القادمة وهيءة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

الباب السابع: السلطة المحلية وتضم 12 فصلا والتي تقوم علي اساس اللامركزية وهي بلديات وجهات واقاليم، وتتمتع الجماعات المحلية بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية والادارية وتديرها مجالس منتخبة.

الباب الثامن: تعديل الدستور وتضم 2 فصلا

الباب التاسع: الاحكام الختامية وتضم من 3 فصول، فاحكام الدستور تفسر وتؤول بعضها البعض كوحدة منسجمة

الباب العاشر: الاحكام الانتقالية وتضم فصلين 2، كان تلتزم الدولة بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في جميع مجالاتها والمدة الزمنية المحددة بالتشريع المحدد لها، ولايقبل في هذا السياق الدفع بعدم رجعية القوانين او بوجود عفو سابق او بحجية اتصال القضاء او سقوط الجريمة او العقاب بمرور الزمن.[2]

كما تضمن فصولا غير قابلة للتعديل كالفصل 1 و2 من الباب الاول والخاصة بالدين واللغة والنظام الجمهوري ومدنية الدولة، وذلك للحيلولة من العودة الي الاستبداد او تغيير

[1] فتحي الجراي، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع السابق.

شكل نظام الحكم او هوية الدولة او الالتفاف علي ثوابت المجتمع ولا يجوز تعديل كل ما ينال من حقوق الانسان وحرياته وعدم تعديل عدد الدورات الرءاسية. [1]

ومن بين المواضيع التي اثارت الاختلاف:

طبيعة النظام: ظهر المشرع التونسي مسكونا بهاجس واحد وهو احداث القطيعة مع النظام الرءاسي في شكله المنحرف والذي اقره دستور 1959 القديم والذي اقر هذه المرة نظاما برلمانيا وهناك من وصفه بانه شبه رءاسي غيران الواقع يفند ذلك وهولا يقترب من النموذج الرءاسي الا في مسالة انتخاب رءيس الجمهورية بواسطة الاقتراع العام المباشر، ويري معظم دارسي الحالة التونسية ان هذا الاختيار دعمته حركة النهضة صاحبة الاغلبية في المجلس والتي كانت تريد نظاما برلمانيا صرفا تكون فيه لرءيس الجمهورية صلاحيات رمزية فقط وهي كانت مهتمة بالانتخابات التشريعية فهي لم تقدم مرشح للرءاسة في انتخابات 2014، ودعمها شركاءها في حكم الترويكا كحزب التكتل والمؤتمر من اجل الجمهورية وكذلك الحزب الجمهوري في ذلك مع تركيزهما علي فكرة انتحاب رءيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر. [2]

ظنا منهم انهم سيكونون محل اجماع لمنصب الرءيس اكثر من اي مرشح اسلامي، وبالتالي طريقة تفكيرهم لم تكن مرتبطة بفكرة توازن النظام السياسي ولكن لاعتبارات ذاتية وتضخيم الانا. [3]

اما البعض فراي ان اختيار جماعة النهضة للنظام البرلماني لاعتباره صمام امان امام النظام الرءاسي المنحرف ومعايشة قيادتها هذا النظام عن قرب لما كانوفي المنفي(بريطانيا). [4]

علاقة الدين بالدولة: احتدم الجدل* بين الاسلاميين والعلمانيين حول مسالة الدين وادراج الشريعة في الدستور فالبعض يري ان ادراج الشريعة في الدستور هو عملية نسخ للنظام الايراني والطرف الاخر يري في ان الاسلام دين كل التونسيين ليتفقو في الاخيران تونس

[1] دستور تونس الصادر عام 2014، مرجع سابق، ص ص 2،3.

[2] رافع بن عاشور، مرجع سابق، ص ص 2،3.

[3] بشير الجويني،" الانتقال الديمقراطي في تونس: دستور الجمهورية الثانية وتحديات الصياغة (حزب حركة النهضة نموذجا) "، رؤية تركية، العدد: 13، تركيا، اذار 2014، ص 20.

[4] نفس المرجع السابق، ص 17.

دولة مدنية دينها الاسلام، تقوم علي المواطنة وارادة الشعب وعلوية القانون وهذا في فصل لا يجوز تعديله

مكانة المراة: طرحت قضية المراة جدلا خاصة في المادة 28 من النسخة الاولي خاصة بين العلمانيين والاسلاميين فيما يخص النظرة للمراة وعلاقاتها مع الرجل واثيرت القضية في التكامل او المساواة الي ان استقر الامر علي المساواة بينهما في الحقوق والواجبات، وبقي الموضوع محل خلاف فيما يخص قضية المساواة في الميراث والاحتكام الي احكام الشريعة الي يومنا هذا سواء مع المرحوم السبسي او مع الرءيس الحالي.[1]

سن رئيس الجمهورية: اتفق علي عدم تسقيف سن الترشح لمنصب رءيس الجمهورية وان تعهد المترشح الحاصل علي جنسية اجنبية التنازل عليها في حالة الفوز تعهدا كتابيا.

ما نستطيع قوله في نهاية هذا المطلب ان النخب السياسية في تونس رغم اختلاف ايديولوجياتها ومشاربها راهنت علي العملية الدستورية واعتبرتها جسر المرور بامان الي الحياة الديمقراطية التي يسودها الاختلاف والتنافس النزيه بينها لخدمة الصالح العام في اطار الثوابت الوطنية.

هناك جدل اثاره الفصل السادس كقضية تحجير التكفير وقضية حرية الضمير لتتجاووز ذلك النسخة الاخيرة وترضي جميع الاطراف اين قدمت صيغة متطورة لموضوع الايمان وحرية المعتقد وحرية الضمير ومسؤولية الدولة كحامية بشكل مباشر للحياة الدينية والتعبدية للافراد حتي تمنع بروز رقابة خاصة علي مسالة المعتقد.

مطلب2: التغييرات الاساسية في المؤسسات السياسية التونسية

لقد اختلف فقهاء القانون الدستوري في تسمية النموذج الذي يقترب منه النظام التونسي حسب دستور الجمهورية الثانية او ما يعرف بدستور 2014 فهناك من وصفه بانه شبه برلماني ومن وصفه بانه شبه رءاسي وهناك من وصفه بالبرلماني المعدل او النظام التشاركي بين رءيس الجمهورية ورءيس الحكومة كهيكلان متساويان المرتبة.

رئيس الجمهورية: يتم انتخابه عن طريق الاقتراع العام المباشر لولاية مدتها 5 سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة، شرعيته شعبية، لا يتمتع الا بصلاحيات قليلة تتعلق خاصة بسيادة الدولة، له دور تمثيلي، ياتي في مرتبة دنيا في السلطة التنفيذية مقارنة برءيس الحكومة، تتداخل صلاحياته مع رءيس الحكومة ورءيس مجلس النواب، من صلاحياته:

[1] فتحي الجراي، مرجع سابق.

- يضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والامن القومي المتعلق بحماية الدولة والتراب الوطني وذلك بعد استشارة رءيس الحكومة وحتي الصلاحيات السيادية يتقاسمها مع رءيس الحكومة ورءيس مجلس نواب الشعب.
- يقوم بتعيين رءيس الحكومة وهولا يختاره بل ملزم بتكليف الحزب او الاءتلاف صاحب الاغلبية في المجلس، يتدخل في تعيين وزير الدفاع ووزير الشؤون الخارجية فقط، في حالة عدم تمكن رءيس الحكومة من تشكيل حكومته في مدة شهر او عدم حصوله علي ثقة مجلس النواب يقوم الرءيس باستشارة الكتل ويختار شخصية اقدر.
- يستطيع اطلاق مبادرات تشريعية غير ان هذه الصلاحية ليست حصرية.
- له الحق في حل مجلس النواب في حالة عدم منح المجلس الثقة للحكومة لثاني مرة.
- له حق اعلان الحالة الاستثناءية وذلك بعد استشارة رءيس الحكومة ورءيس مجلس النواب واعلام رءيس المحكمة الدستورية، التي تستطيع ابطال ذلك بعد شهر بطلب من رءيس مجلس النواب او ثلاثين من اعظاءه.
- يملك سلطة التعيينات والاعفاءات في الوظاءف العليا العسكرية والديبلوماسية والمتعلقة بالامن القومي مع استشارة رءيس الحكومة في ذلك.
- يعين محافظ البنك المركزي باقتراح من رءيس الحكومة. [1]

رئيس الحكومة: يتمتع بنفوذ مطلق في الجهاز التنفيذي فهو:

- يضبط السياسة العامة للدولة ويسهر علي تنفيذها
- يتصرف في الادارة ووبيرم الاتفقايات الدولية ذات الصبغة الفنية
- يستطيع اطلاق مبادرات تشريعية، ويمارس السلطة الترتيبية العامة
- يتراس مجلس الوزاراء ويختارهم، ويستدعيه ويضبط جدول اعماله، اما في مساءل تخص الدفاع والعلاقات الخارجية والامن القومي في هذه الحالة يتراس رءيس الجمهورية اجباريا مجلس الوزراء.
- الحكومة مسؤولة امام مجلس الشعب، وتخضع الي لائحة لوم او سحب ثقة بشروط لكل واحد.

[1] رافع بن عاشور، مرجع سابق، ص ص 4، 5

فلاءحة اللوم تتطلب طلب ثلث أعظاء المجلس، وسحب الثقة يتطلب الموافقة بالاغلبية وتقديم مرشح اخر للتصويت عليه في نفس الجلسة، وبعد ذلك يكلف رءيس الجمهورية رءيس الحكومة الجديد بتشكيل حكومته. [1]

مجلس النواب: وهيئة تشريعية، ينتخب كل خمس سنوات انتخابا عما حرا مباشرا سريا حسب القانون الانتخابي، ويضمن حق الانتخاب والتمثيل للتوانسة في الخارج، ويشترط سن 23 والجنسية التونسية والخلو من صفات الحرمان التي يحددها القانون لكل مواطن أراد الترشح.

- ينتخب رئيسه في اول جلسة من بين أعظاءه، ويشكل لجان خاصة ولجان قارة، وله الحق في تشكيل لجان تحقيق علي كافة السلطات مساعدتها في مهامها.
- يقترح القوانين (علي الاقل مقترحات 10 نواب) ويتقاسم هذا الدور مع رءيس الحكومة ورئيس الجمهورية.
- يصادق بالاغلبية المطلقة لاعظاءه علي مشاريع القوانين الأساسية، وباغلبية اعظاءه الحاضرين علي القوانين العادية علي الا تقل عن ثلث الاعظاء ويشرح الفصل 65 الفرق بين القوانين العادية والقوانين الاساسية.
- يمارس الرقابة علي عمل الحكومة، ويمكن لمجلس النواب مساءلة عضوا واعظاء في الحكومة، اذ يتم سحب الثقة من عضو بناءا علي طلب ثلث الأعظاء وتصويت سحب الثقة من الحكومة بالاغلبية المطلقة.
- يصادق علي مشاريع قوانين المالية وغلق الميزانية، مع إعطاء دور للمحكمة الدستورية ورئيس الجمهورية في هذا في حالة رفض المجلس
- للمعارضة أحقية التمثيل في هياكل المجلس وانشطته، وتسند لها وجوبا رئاسة لجنة المالية.
- ومقرر لجنة العلاقات الخارجية، كما لها الحق في تكوين لجنة تحقيق سنوية وترؤسها، ومن واجبها اللإسهام في العمل النيابي. [2]

ويقول رجل القانون الدستوري د رافع بن عاشوران توزيع الصلاحيات بين رءيس الجمهورية ورئيس الحكومة ينطوي علي خلل هام، فرءيس الحكومة هو القائد الحقيقي

[1] نفس المرجع السابق، ص 5.

[2] دستور تونس عام الصادر عام 2014، مرجع سابق، ص ص 12،9.

للسلطة التنفيذية، غير ان ذلك لا يزيح رئيس الجمهورية تماما علي الساحة ولا يحصره في دوره تمثيلي رمزي. [1]

لهذا تعالت الأصوات خاصة في عهد الرئيس المرحوم السبسي بالمطالبة بتعديل صلاحيات رئيس الجمهورية خاصة في ظل تكرار الخلافات بين راسي السلطة التنفيذية. [2]

مطلب3 : اهم ارهاصات التغييرات السياسية في تونس

التوافق: يعتبر دستور الجمهورية الثانية توافقي فهو يخضع لمنطق التوافق وليس منطق الاغلبية، علي عكس دستور مصر 2012، وجمع بين اراء كل التيارات. [3]

دور للمعارضة: من اهم الابتكارات التي اتي بها الدستور الجديد هو تضمنه دورا للمعارضة، فينص الفصل 60 صراحة بان المعارضة مكون اساسي في المجلس التشريعي وبالزامية ان يراس اللجنة المالية(وهي اللجنة المسؤولة عن مراجعة ميزانية الدولة السنوية قبل التصويت عليها في البرلمان وتقويم ان كانت اموال الدولة تهدر ام لا) ناءبا من المعارضة

القضاء: من اهم الابتكارات التي جاء بها الدستور التونسي انشاء المحكمة الدستورية لحل النزاعات الدستورية حول دستورية التشريعات، والتي اعظاؤها يعينون من الرءيس والبرلمان والمجلس الاعلي للقضاء، هذا الاخير الذي يكون مستقلا عن السلطة التنفيذية ومعظم اعظاءه يعينون بالانتخاب. [4]

مسالة الدين: تم الغاء ادراج مسالة الشريعة الاسلامية ودورها في التشريع، مع الاحتفاظ بان الاسلام دين الدولة وهي الراعية للدين وتحمي المقدسات وتمنع النيل منها، وهي التي تحمي حقوق المراة في اطار دولة مدنية

فقرة الضوابط: يدخل الدستور التونسي الجديد فقرة الضوابط (الفصل 49) وقد صممت لمنع البرلمان من الحد التعسفي او غير المنصف او غير العادل من حقوق المواطنين، وقد تضمن قاءمة طويلة من الحقوق والحريات بما في ذلك الحقوق المعتادة السياسية

[1] رافع بن عاشور، مرجع سابق، ص 3.

[2] وليد التليلي،" اعطاب الجمهورية الثانية في تونس: المشكلة سياسية ام دستورية "، العربي الجديد، تاريخ النشر 16 اغسطس 2018، تاريخ التصفح 20 اوت 2020 علي الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/politics/95a48dd3-f8a3-4f04-904b-16b4614cfee0

[3] راشد الغنوشي، من لثورة الي الدستور، سياسيات عربية، العدد: 18، الدوحة، يناير 2018، ص 116.

[4] زيد العلي، دستور تونس الجديد :تحليل سياقي، سياسات عربية، العدد :18، الدوحة، يناير 2018، ص ص 120، 126.

والاجتماعية والاقتصادية والعديد من هذه الحقوق مألوف بما في ذلك الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والعمل والتعليم والصحة والحق في بيْة نظيفة وانشاء هيءة التنمية المستدامة.

اللامركزية: جاء الدستور ليصحح الوضع المزري لبعض المناطق علي حساب اخري وكذلك يصحح ما ورد في دستور 1959، ولقد تضمن 11 فصلا للمركزية ووضعت عددا من المباديء المهمة في هذا المجال منها ان للجماعات المحلية موارد ذاتية وموارد من السلطة المركزية، وان الغرض من اللامركزية هو بلوغ التكافئ بين الموارد والاعباء المحلية، وان الجماعات المحلية مستقلة ماليا وحرة في التصرف في مواردها وستعتمد علي الديمقراطية التشاركية ومباديء الحوكمة المفتوحة لضمان اوسع لمساهمة المواطنين والمجتمع المدني وانه يتعين انشاء مجلس اعلي للجماعات المحلية. [1]

النظام البرلماني المعدل: امام رغبة المشرع التونسي التخلص من النظام الرءاسي المنحرف الذي اقره الدستور السابق، والتعديلات التي اجريت عليه، اتجه الدستور الجديد الي وضع نظام جديد اختلفت التصنيفات حوله الا ان اغلبها يقر بانه برلماني معدل فقد اقر بسلطة تنفيذية ثنائِية أو مشتركة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة مع اولوية لهذا الاخير وكذلك اعطي سلطات لمجلس النواب ورئيسه في مراقبة الحكومة وامكانية سحب الثقة منها كما وضحت ذلك الدراسة من قبل.

دسترة منظومة العدالة الانتقالية ضمن الاحكام الانتقالية للدستور(الفصل 148)، بعد انشاء هيئة الكرامة والحرية في ديسمبر 2013، بالاضافة الي الهيئات التي نص عليها الباب السادس وهي الهيئة المستقلة للإنتخابات والاتصال السمعي البصري وهيئة حقوق الإنسان وهيئة التنمية المستدامة وحماية حقوق الاجيال القادمة وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد باعتبارهم هيئات مستقلة ماليا وإداريا يختار أعظاء أغلبها بالانتخاب. [2]

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 128 .130 .

[2] دستور تونس عام الصادر عام 2014، مرجع سابق، ص 28.

المبحث الثاني: العملية السياسية في تونس من خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية

تمكنت النخب السياسية التونسية من تجاوز كل الحواجز والعراقيل التي اعترضت جميع مراحل الانتقال الديمقراطي التي عرفتها البلاد، وتوصلت بفضل التنازلات المشتركة وسيادة الروح الوفاقية، الي بعث المؤسسات الدستورية المختلفة وصولا الي صياغة دستور الجمهورية الثانية الذي لايرتقي الي درجة دساتير الدول المتقدمة ان لم يتجاوز بعضها، في الوقت الذي اصدر فيه المجلس التاسيسي قانونا يتعلق بالانتخابات والاستفتاء، وانتخب نفس المجلس الاعظاء التسعة للهيءة العليا لتنظيم الانتخابات والاستفتاء التي ستشرف علي هذه العملية، كما تم تحديد موعد الانتخابات التشريعية ب 26 اكتوبر 2014 والرءاسية(الدورة الاولي) ب 23 نوفمبر 2014 لاختتام المرحلة الاخيرة من الانتقال الديمقراطي. [1]

مطلب1: الانتخابات التشريعية في تونس الجديدة

تنافست 1336 قاءمة بمجموع 15652 مترشحا علي 217 مقعد منها 199 داخل تونس و16 مقعد للدواءر الانتخابية في الخارج، علي مستوي 33 داءرة انتخابية كما وضحنا سابقا، اي ان كل مقعد سيتنافس علية 72 مترشح، هذا العدد الضخم يعكس رغبة التونسيين في المشاركة في تسيير الشان العام، باعتماد نظام الاقتراع علي القوائم حسب التمثيل النسبي باحتساب اكبر البقايا، تتوزع كما يلي :

الجدول 3 : عدد القوائم الانتخابية للانتخابات التشريعية 2014 في الداخل

نوع القوائم	في الداخل	النسبة المئوية
حزبية	729	59.85
ائتلافية	140	11.49
مستقلة	349	28.65
المجموع	1218	100

المصدر : عبد اللطيف الحناشي،" تونس: الانتخابات التشريعية الاولي بعد الثورة , مرجع سابق , ص ص 7 , 8

[1] عبد اللطيف الحناشي،" تونس: الانتخابات التشريعية الاولي بعد الثورة "، نشر في 24.09.2014، مركز الجزيرة للدراسات، ص ص 2،3، تاريخ التصفح 20 اوت 2020، علي الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/09/20149249204591131.html

بعد ان تم اقصاء 175 قائمة من كل الاصناف لاسباب عديدة فصلت فيها المحاكم المختصة[1] .

واهم ما ميز تركيبة هذه القوائم:

- ارتفاع حضور رجال الاعمال في القواءم الانتخابية، فحركة النهضة ضمت 9 رجال اعمال في قواءمها، ونداء تونس 7، وهذا خلق جدلا في الاوساط السياسية والفكرية بين معارض ومؤيد . تطور في حضور المراة كرئيسة قائمة بالمقارنة مع الانتخابات السابقة وحتي مع الدول العربية الأخري، 2.12% في 2011 الي 7.8% في 2014.
- غياب فئة الشباب من 18 الي 40 سنة عن رئاسة القوائم رغم ارتفاع تسجيل هاته الفئة العمرية في الانتخابات، حيث بلغت نسبة 63 % هذه المرة (نفس المرجع ص 4).
- مشاركة احزاب جديدة والتي لا تملك وجود في المجلس التاسيسي لكنها استطاعت ان تتقدم في كل الدوائر كنداء تونس وحزب الحركة الدستورية. [1]

لقد بلغت نسبة المشاركة 69% وكانت النتائج مثلما يبينه الجدول التالي:

الجدول 4 : نتائج انتخابات تشريعيات 2014

الحزب	عدد المقاعد	النسبة المءوية
نداء تونس	86	39.63
حركة النهضة	69	31.79
الاتحاد الوطني الحر	16	7.37
الجبهة الشعبية	15	6.91
حزب افاق تونس	08	3.63
المؤتمر من اجل الجمهوري	04	1.84
حزب المبادرة	03	1.38
التيار الديمقراطي	03	1.38
حركة الشعب	03	1.38
تيار المحبة	02	0.92
الحزب الجمهوري	01	0.46
مجد الجريد (مستقلة)	01	0.46
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	01	0.46
قاءمة رد الاعتبار(مستقلة)	01	0.46
صوت الفلاحين	01	0.46
التحالف الديمقراطي	01	0.46

[1] نفس المرجع السابق، ص 4.

[2] نفس المرجع السابق، ص 3.

الجبهة الوطنية للانقاذ	01	0.46
نداء المهاجرين بالخارج(مستقلة)	01	0.46

المصدر : عبد اللطيف الحناشي،" تونس: الانتخابات التشريعية الاولي بعد الثورة "، مرجع سابق , ص 04

وتظهر هذه النتائج: هناك 3 قوائم مستقلة و15 قائمة حزبية.

- الفارق بين النهضة ونداء تونس 18 مقعد، والنهضة في المرتبة الثانية عكس الانتخابات السابقة اين كانت الاولي (نتائجها مختلفة عن الانتخابات السابقة)، وظهور حزب جديد احتل المرتبة الاولي ولا يملك تواجد في المجلس التاسيسي، وهوما يشير الي سيادة استقطاب ثناءي بين حزبين علي اسس تبدو ايديولوجية سياسية ثقافية، وهذا ما يفرض علي نداء تونس التحالفات سواء مع النهضة او حزب اخر في تشكيل الحكومة، وتصبح امام هذه الاخيرة معارضة بامكانها اسقاطها اوشل عملها.
- الفارق بين المرتبة الثانية والثالثة 53 مقعدا.
- 8 قواءم حصلت علي مقعد واحد، وهذا راجع الي النظام الانتخابي.
- تراجع حصيلة حزبي الترويكا، فالمؤتمر من اجل الجمهورية تحصل علي 4 مقاعد، بينما التكتل تحصل علي مقعد واحد وسحب منه من طرف الهيءة العليا، ويشير معظم المهتمين ان هذين الحزبين دفعا من جهة اخطاء حكم الترويكا وثمن تحالفهم مع النهضة باعتبارهما علمانيين
- عودة احزاب كانت غائبة عن الانتخابات السابقة او تواجدها ضعيفا، مثل الاتحاد الوطني الحر والجبهة الشعبية. [1]
- تكتسي اهمية بالغة فهي تحدد ملامح المرحلة المقبلة لخمس سنوات، وبفوز حزب نداء تونس الذي يضم بين صفوفه وجوه من النظام القديم فسره البعض علي انه عودة للنظام القديم بحلة جديدة او تحول سياسي يعكس عمق التحول المجتمعي في تونس. [1]

مطلب2: الانتخابات الرئاسية في تونس الجديدة

للمرة الاولي منذ الاطاحة بالرئيس الفار زين العابدين بن علي في 14 جانفي 2014 يقبل الشعب التونسي (5285625 ناخبا) علي اجراء اول انتاخبات رءاسية حرة وتعددية وشفلفة من تنظيم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 23 نوفمبر 2014 لاختيار رئيس

[1] مولود دحماني، مرجع سابق، ص 122.

[2] عبد الرحمان سلامة، مرجع سابق، ص 199.

جمهورية جديد يسير المرحلة القادمة، ويتنافس علي ذلك 27 مرشحا بينخم 5 انسحبو، والفائز بها لابد ان يتحصل علي 50% زائد صوت من الدور الاول، اما اذا لم يحصل هذا يتم تنظيم دورة ثانية بين المرشحين الحائزين علي المرتبة الاولي والمرتبة الثانية في اجل اقصاه 31 ديسمبر، وفي حالة حصولهما علي اصوات متساوية يتم اعلان فوز المرشح الاكبر سنا هذا ما ينص عليه القانون الانتخابي الجديد. [1]

حسب تصريح الاستاذ شفيق صرصار رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بلغت نسبة المشاركة في الدور الاول 62.9%، اين حصل الباجي قايد السبسي (87 عاما) رئيس حزب نداء تونس علي 39.46% والمنصف المرزوقي كمرشح حر علي 33.43% وحمة الهمامي مرشح الجبهة الشعبية 7.83% والهاشمي الحامدي عن حزب تيار المحبة علي 5،75% وسليم الرياحي رجل الأعمال عن الحزب الوطني الحر 5.55% و، وأعلن انه حسب النتائج سيتم تحديد الدورة الثانية بين السبسي والمرزوقي بعد البث في طعون الدورة الاولي.

وفي 22 ديسمبر تم إقامة الدور الثاني الذي تنافس فيه السبسي والمرزوقي لتكون النتيجة 55.68 % من أصوات الناخبين لصالح السبسي مقابل 44.32% لصالح المرزوقي، حسب الندوة الصحفية التي عقدها رئيس الهيءة وأعلن فوز السبسي، وصرح بأنه تحصل علي مليون731 ألف و592 صوتا مقابل مليون 378 ألف و513 صوتا لصالح المرزوقي، وبلغت نسبة المشاركة في الدور الثاني 60.11 %.

ما يمكن ملاحظته من خلال نتائج هذه الإنتخابات:

- عدم تقدم حركة النهضة بمرشح كما بينت ذلك الدراسة سابقا، ولم تعلن مساندتها لأي مرشح واعلنت انها اعطت الحرية لانصارها، بينما السبسي اتهمها بدعم المرزوقي.
- ظهور ثنائية مرشح الثورة ومرشح الثورة المضادة أوعودة النظام القديم، فقد قدم المرزوقي نفسه علي أنه مرشح الثورة والسبسي علي انه من رجالات النظام القديم سواء بورقيبة اوفي عهد بن علي وبالتالي عودة النظام القديم. [1]
- فوز نداء تونس في الإنتخابات التشريعية اعطي له دور في الحياة السياسية.

[1] " النتائج النهائية للإنتخابات الرئاسية في تونس: السبسي والمرزوقي الي الدورة الثانية "، موقع عرب 48، نشر26 نوفمبر 2014،تاريخ التصفح 23 اوت 2020، علي الرابط: https://www.arab48.com/

[2] مولود دحماني، مرجع سابق، ص 123.

- استعمال طرح ثناءية اسلامي وغير اسلامي في المشهد السياسي من قبل السبسي ضد المرزوقي، وتاثير تحالف المرزوقي مع النهضة وادارته للمرحلة الانتقالية عليه. [1]
- فشل حكم الترويكا ومن وراءه حركة النهضة والمرزوقي في حل المشاكل الاقتصادية والامنية التي ميزت المرحلة الانتقالية ومساندة اليسار سواء حمة الهمامي او زوجة المرحوم شكري بلعيد وحتي سليم الرياحي أعلنو مساندتهم للسبسي ضد المرزوقي، كل هذا كان نقاط اضافية لصالح السبسي. [1]

المطلب3 : اهم إرهاصات الانتخابات الرئاسية والتشريعية

ان نجاح الإنتخابات التشريعية والرئاسية 2014 في تونس بعد عملية صياغة دستور الجمهورية الثانية وعملية التداول السلمي علي السلطة في ظل الوضع الداخلي والإقليمي المشحون يعتبر نجاحا للتجربة التونسية ونجاحا لعملية الإنتقال الديمقراطي، علي مستوي الثورات العربية، وجاء كذلك ليثبت مدي اتفاق ونضج النخب التونسية في تسيير المرحلة الانتقالية وتجاوزها بسلام والانتقال بالبلاد الي بر الامان وعبور مرحلة البناء المؤسساتي، من اهم ما ميز انتخابات 2014 بشقيها ما يلي:

- انها انتخابات لاول مرة بعد الثورة لم تعد تجري تحت اشراف وزارة الداخلية بل اوكلت العملية الانتخابية برمتها الي هيئة دستورية دائمة هي الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات إشرافا ومراقبة وتنظيما.
- الانتخابات الحرة والنزيهة والمتعددة آلية للإنتقال الديمقراطي والتداول السلمي والإنتقال السلس للسلطة.
- تمويل الحملات الإنتخابية للقوائم المترشحة في التشريعيات بتمويل عمومي مع مراقبة ذلك من طرف الهيئة علي الا يتجاوز 5 اظعاف المنحة الحكومية، مع تكليف قضاة ودائرة المحاسبات بمراقبة الحسابات التي تتولي ايداعها القوائم وتدقيقها للحد من استعمال المال السياسي الفاسد سواء في الحملات او شراء الاصوات، واكدت الهيئة انها بامكانها إلغاء فوز قائمة ثبت قيامها بتجاوزات خطيرة.

[1] " تحديات الجمهورية التونسية الثانية من يبدآ السبسي "، موقع العرب، نشر في 24.12.2014، تاريخ التصفح 24 اوت 2020 علي الرابط: https://alarab.co.uk

[2] رياض بشير،" الانتخابات التونسية 2014: مراحلها ونتائجها "، سياسات عربية،العدد:12، الدوحة، يناير 2015، ص ص 31 . 39

- انتشار مخاوف لدي البعض بعد فوز نداء تونس في التشريعيات وفوز السبسي بالرئاسة قد يشكل هيمنة لهذا الحزب وانقلاب علي مكتسبات الثورة وعودة النظام القديم من بوابة أخري.
- نتائج الانتخابات التشريعية وعدم حصول اي حزب علي الأغلبية المطلقة يفرض في تشكيل الحكومة عدة إحتمالات اي عودة الائتلافات والتحالفات والتوافق.
- ادي الاعلام التونسي بكل اطيافه دور كبير ومحوري في الحملات الانتخابية، ومع تدخل المال السياسي الفاسد ورجال الاعمال في العملية، مما ادي الي تدخل الهيءة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (الهايكا) وتصليطها خطايا مالية علي بعض القنوات والاذاعات بسبب خرق القانون الانتخابي واخلالات شابت العملية الانتخابية سواء التشريعية او الرءاسية. [1]
- استقرار وجود حركة النهضة في المشهد السياسي رغم حصوله علي المرتبة الثانية، الا ان الدستور الجديد يمنح له لعب دور مهم في الساحة، وتهنئة راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة للقايد السبسي بالفوز يدل ان الحركات الاسلامية او ما يسمي بالاسلام السياسي في تونس يؤمن بالديمقراطية والتداول علي السلطة. [1]

[1] عبد الرحمان سلامة، مرجع سابق، ص 204.

[2] عبد اللطيف الحناشي،"المشهد الحزبي التونسي: تصدعات سياسية في ظل ازمة اقتصادية واجتماعية "، 23 اكتوبر2018، ص2، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ التصفح 25 اوت 2020 علي الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/10/181023114156709.html

المبحث الثالث: معوقات ومستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس

< يتطلب انجاح عملية الانتقال الديمقراطي توفر مجموعة من المقومات والاليات والشروط السياسية والقانونية والاجتماعية ترتبط اساسا بمستوي الدخل والرفاهية الاجتماعية والاستقلالية الاقتصادية والمالية في حدودها الدنيا، بالاضافة الي الاتفاق حول نموذج سياسي لتحقيق الانتقال ما يتطلب توحيد الرؤي والاهداف في الحد الادني، وتوحيد الجهود والوساءل غيران الاوضاع الحزبية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها تونس شكلت عواءق راهنة وقد تشكل عواءق محتملة ربما تهدد مشار الانتقال الديمقراطي في طوره الاخير >.[1]

المطلب1 : معوقات الانتقال الديمقراطي

1 . معوقات سياسية داخلية:

هناك عقبات اعاقت عملية الانتقال الديمقراطي خاصة في بداياتها تتنوع بين سياسية تخص المشهد السياسي وقانونية دستورية منها:

تجاوز المدي الزمني للمرحلة التاسيسية: كما بينت الدراسة سابقا فكانت مهمة المجلس التاسيسي من الناحية الفانونية لا تتجاوز سنة الا انها امتدت الي اكثر من ذلك وحتي الانتخابات وهذا ما خلق نزاعات بين احزاب الترويكا وباقي الاحزاب بالاضفة الي الخلاف حول صلاحيات المجلس والذي تحول الي برلمان ويراقب الحكومة وتجاوز مهمته التاسيسية التي تنتهي بصياغة الدستور وتنظيم الانتخابات.

صياغة دستور 2014: الاختلافات التي ميزت مرحلة المصادقة كما بينت الدراسة في المبحث الاول.

تنامي ظاهرة العنف السياسي والاغتالات السياسية: كما بينت الدراسة سابقا خاصة اغتيال محمد البراهمي وشكري بلعيد. [1]

رجال النظام القديم وبقايا حزب التجمع الدستوري: وذلك منذ بداية المرحلة الانتقالية كما بينت الدراسة سابقا كتاثير محمد الغنوشي وفؤاد لمبزع ومن معهم، بالاضافة الي منظومة الفسلد المتجذرة في مؤسسات الدولة من بقايا النظام القديم المستفيدة من الريع والتي قاومت التغيير.

---

[1] انور الجمعاوي،"المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق "، مرجع سابق، ص ص 9 . 16.

[2] عبد الرحمان سلامة، مرجع سابق، ص ص 212 . 214.

ظاهرة المال السياسي: والذي ظهر خاصة في مجال الدعاية الانتخابية وشراء ذمم الصحفيين والمدونين الالكترونيين من طرف بعض الاحزاب. [1]

وحتي ظهور ما سماه الاستاذ العربي صديقي ظاهرة النخب السياسية الثرية كرجل الاعمال سليم الرياحي في انتخابات 2014 ونبيل القروي مؤخرا في 2019 وحزبيهما من شانه ان يقوض الانتقال الديمقراطي. [1]

عدم استقرار واهتزاز المشهد السياسي التونسي يميزه تغيير متكرر للحكومات (تساقط الحكومات الواحدة تلوي الاخري) وتحويرات وزارية لا تحكمها ضرورات منطقية وعقلانية بل ضغوطات سياسية وفـءوية ضيقة وضعف وارتباك لدي الحكومات وعجز عن تحيقيق الحد الادني من البرامج والوعود وخلاف سياسي بين الاحزاب دون الاهتمام بالقضايا الاقتصادية الاجتماعية، وهذا يرجع حسب الاستاذ عبد اللطيف الحناشي* الي:

أ-اهتزاز الخريطة الحزبية: يعرف الوضع الحزبي في تونس اهتزازات وتصدعات وانشقاقات، وقد وصل عدد الاحزاب الي 211 حزبا سياسيا، قد يبدو هذا الانفلات الحزبي طبيعيا لدولة كانت تعيش لاكثر من 5 عقود نظام استبدادي لا يسمح بتعددية حزبية الا بشروطه وتحت قيادته وتوجيهه، غير ان الملاحظ هو حضور عدد محدود من الاحزاب في مجلس النواب (نحو15 حزبا)، كما ان الساحة الحزبية عرفت مشاكل وظواهر اثرت علي المشهد الحزبي منها:

- هشاشة وضعف الاحزاب ومرورها بازمات منعتها من القيام بدورها.
- انتشار ظاهرة السياحة الحزبية، تم انتقال 74 ناءبا من اجمالي 217 من كتلة الي اخري ومنهم من انتقل اربع مرات في اربع سنوات.
- ظاهرة الاستقالة من الاحزاب والانشقاق الحزبي، كما حصل الي حزب نداء تونس وافاق تونس، والاتحاد الوطني الحر، حزب مشروع تونس، حزب حراك تونس الارادة، وحتي الاحزاب التي لم تعرف انشقاقات تعرف مشاكل وتباينات مثل حركة النهضة والجبهة

[1] العربي صديقي، "التحول الديمقراطي المستدام بتونس: رءاسيات 2019 بين سياسة جديدة واخري مناهضة "، نشر في 4.11.2019، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ التصفح 25 اوت 2020 علي الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/11/2019-191104065814400.html

[2] عبد اللطيف الحناشي، "المشهد الحزبي التونسي: تصدعات سياسية في ظل ازمة اقتصادية واجتماعية "، مرجع سابق، ص ص 3 .5.

الشعبية، كما يتميز المشهد الحزبي في تونس بسرعة الاندماجات الفوقية بين الاحزاب او الانصهار مثل الاتحاد الوطني الحر ونداء تونس.

وترجع هذه الظاهرة الي عدة عوامل:

- محدودية التجربة الحزبية بالمفهوم الحديث والدقيق للحزب تقنيا ومضمونا.
- حداثة الفاعلين في العمل السياسي داخل تلك الاحزاب.
- هيمنة الزعيم المؤسس الذي غالبا ما يتميز بنرجسية تكون احيانا مؤذية للحزب ومنتسبيه.
- فقدان الرؤية الفكرية والسياسية (استراتيجية مستقبلية) والاكتفاء ببرامج سياسية طارءة ردا علي مواقف الاخرين.
- غياب الممارسة الديمقراطية داخل الحزب الواحد.
- دور الولاءات الفرعية في تكوين الاحزاب (الجهة، القرابة، المصلحة الخاصة المادية غالبا ....، المحاباة).
- هشاشة العلاقات بين الاحزاب التي تتحكم فيها نزوات ظرفية وذاتية.
- غياب الثقة داخل الحزب الواحد وبين الاحزاب.

ب: علي مستوي البرلمان: حدث هناك اختلال في التوازن بين الكتل بسبب السياحة الحزبية، بالاضافة الي عدم اتفاق الكتل علي تشكيل بعض الهيءات الدستورية المستقلة كاختيار رءيس هيءة الانتخابات وبعض اعظاء المحكمة الدستورية، وهناك من ارجع الصراع داخل مجلس النواب علي الحصول علي الاغلبية الي كثرة الانتقال بين الاحزاب والسياحة الحزبية وخير مثال ما جري بين حكومة الشاهد وحركة النهضة والرءيس المرحوم السبسي. [1]

الامر الذي جعل بعض لاطراف تنادي بتعديل النظام الانتخابي الذي سمح لكل الاحزاب وحتي الصغيرة باحقية التمثيل مما صعب الامر علي عملية التحالفات.

2 . معوقات اجتماعية واقتصادية:

بالرغم من الانتعاشة التي شهدها قطاع السياحة في تونس الي حدود نهاية جويلية 2013 فقد تم تسجيل ارتفاع 3.4 % مقارنة ب 2012،وهوقطاع يشغل 15% من اليد العاملة ويؤمن 7% من الناتج الداخلي، الا ان ما شهدته البلاد من عنف وعدم استقرار سياسي وعمليات ارهابية ادي الي تراجع نسبة السياح في النصف الثاني من 2013، وذلك

[1] انور الجمعاوي،"المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق "، مرجع سابق، ص ص 14، 15.

حسب بيان صادر عن صندوق النقد الدولي في 2 ديسمبر 2013، كما شهد الاقتصاد التونسي عدة مشاكل مردها الي تراجع احتياطي البلاد من العملة الصعبة وارتفاع قيمة الديون الخارجية (2.5 مليار يورو2013) وتفاقم عجز الميزان التجاري (8.8 %)، ما اثر سلبا علي الوضع الاجتماعي وذلك من خلال ارتفاع اسعار الماد الغذاءية وسعر المحروقات، وزادت متاعب الطبقة الوسطي فاتسعت داءرة الفقر لتشمل 24.7% من مجموع السكان، ولم تنل المناطق الفقيرة حقها من التنمية فلم تتجاوز عدد المشاريع المنجزة فيها 11% سنة 2013، مما ادي الي تزايد الاعمال الاحتجاجية والتضاهرات المطلبية الامر الذي زاد من توتر المشهد الاجتماعي والسياسي واثر سلبا علي الاقتصاد. [1]

لقد زاد الوضع الاقتصادي المتازم حتي بعد مرحلة البناء المؤسساتي متاعب الساسة في تونس اذ عرفت البلاد تدهورا غير مسبوق لمختلف المؤشرات الاقتصادية، فارتفعت الديون الخارجية وارتفعت معها خدماتها (86% من الناتج الداخلي الخام تقريبا في 2018) وارتفعت نسبة التضخم وتفاقم عجز الميزان التجاري وعرفت العملة التونسية تراجعا حادا مقابل لبدولار والاورو...والاخطر من ذلك تزايد عجز الصناديق الاجتماعية والمؤسسات العمومية. [1]

كما تناول البعض دور المحيط الاقليمي كالانقلاب في مصر كما بينت الدراسة سابقا، ورفض القذافي للثورة في بداياتها، وعدم استقرار الاوضاع في ليبيا فيما بعد وارتباطاته بالوضع الامني والاقتصادي في تونس وتكلم بعض السياسيين التوانسة عن دور الامارات والسعودية في اجهاض الثورة ومحاولاتها احباط الانتقال الديمقراطي(حديث المرزوقي مع احمد منصور عن دور الامارات في حصة شاهد علي العصر) علي عكس موقف الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الذي يبدو موقفهما مساندا لهذه التجربة الناشءة. [1]

---

[1] عبد اللطيف الحناشي،"المشهد الحزبي التونسي: تصدعات سياسية في ظل ازمة اقتصادية واجتماعية "، مرجع سابق، ص4.

[2] عبد اللطيف الحناشي،" تونس: الانتخابات التشريعية الاولي بعد الثورة "، مرجع سابق، ص 3.

[3] علي جبلي،" التيارات الفكرية والسياسية في تونس وتحدي التحول الديمقراطي "، بتاريخ 18 يونيو2020، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص 87، تاريخ التصفح 29 اوت 2020، علي الرابط: https://fikercenter.com/political-analysis?page=13

مطلب 2 : مستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس

1 . سيناريوالترسيخ الديمقراطي (نجاح تجربة الانتقال)

يجمع اغلب المهتمين بنجاح عملية الانتقال الديمقراطي في تونس بعد ثورة 2011، وهي تمثل استثناء عربي، والتي انتهت بكتابة دستور الجمهورية الثانية ونجاح الانتخابات التشريعية والرءاسية 2014 وتشكيل المؤسسات السياسية واستكمال تركيبة المؤسسات التشريعية كانتخاب اعظاء المحكمة الدستورية ورءيس الهيءة العليا للانتخابات، واعتماد الانتخاب كآلية للتداول علي السلطة والانتقال السلس لها .

وتونس اليوم تعيش مرحلة الترسيخ الديمقراطي وهوفي طريقه للتماسك فلقد عرفت ست جولات انتخابية بدات بانتخابات المجلس التاسيسي 2011 مرورا بانتخابات برلمانية ورءاسية 2014، واخري في 2019، وعلي الرغم من اختلاف نتاءجها وعزوف بعض الشراءح عن المشاركة فيها الا ان انتظامها وشفافيتها ونزاهتها حسب التقارير الدولية واستقلالية اللجنة العليا التي تديرها دليل علي ذلك. [1]

ويعتبرها الاستاذ عزمي بشارة نموذجا علي باقي الدول العربية ان تحذو حذوها وذلك لتوفر العوامل التالية حسبه:

- دور الجيش وغاياته، اي عدم تدخله في العملية ووقوفه الي جنب طرف علي حساب اطراف اخري وعدم وجود اجندة او طموح سياسي له.
- ثقافة النخب السياسية وتوجهاتها وقابليتها للمساومة.
- الموقع الجيوستراتيجي لتونس، فموقعها ليس مهما فلم يجلب لها الاهتمام من القوي الاقيمية الرجعية والغربية علي عكس مصر مثلا فهي ناقلة للعدوي اي تاثيرها علي دول الجوار. [1]

بينما نجد الاستاذ حمادي الرديسي يقر بنجاح تجربة تونس في الانتقال الديمقراطي وفي تدعيمه كما سماها هو ويرجع الامر الي مقومات هي كالتالي:

منطق الحوار: اي الحوار والتوافق بين النخب في تسيير المرحلة.

---

[1] عزمي بشارة، "الانتقال الديمقراطي واشكالياته دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة "، بتاريخ 17 يوليو2020، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، تاريخ التصفح 29 اوت 2020، علي الرابط:https://www.dohainstitute.org

**هناك وجود لجالية يهودية في تونس ويتواجد الاغلبية في جربة وعددهم حوالي2000 شخص اي بنسبة 0.1% من عدد السكان.

تجانس النسيج الاجتماعي (التجانس الهوياتي): فالشعب التونسي امة موحدة، لا يشكو من اختلافات عرقية (كلهم بيض) وولا قبلية(تلاشت العلاقات القبلية من جراء التحديث القسري**) ولا دينية (الاغلبية مسلمون*) ولا طائفية (الكل سنة) ولا حتي مذهبية(الكل مالكيين) علي عكس بلدان عربية كسوريا والعراق ولبنان وحتي مصر

الدولة العضوية المتجددة: فتونس دولة قوية وقديمة لها جذور في التاريخ وتملك نخب مدنية(لا عسكرية) ومدينية (لا ريفية)وبالتالي في 14 جانفي 2011 سقط النظام ولم تسقط الدولة علي عكس ليبيا واليمن فهي كما قال بشارة دولة مؤسسات تملك مستوي تعليم وطبقة متوسطة علي عكس الكثير من الدول العربية.

ملف العدالة الانتقالية: والتي واكبت كل مراحل الانتقال الديمقراطي منذ البداية الي غاية انشاء هيءة الكرامة والحرية في ديسمبر 2013 ودسترتها في دستور 2014، مع استمرارية في التصور ومرونة تقتضيها الاحداث والمراحل. [1]

2 . سيناريو التراجع (الانتكاسة الديمقراطية:

تبادر سيناريو الانتكاسة مباشرة بعد فوز المرحوم القايد السبسي في انتخابات 2014 بعد ان تحصل حزبه نداء تونس علي اكبر المقاعد واحتل المرتبة الاولي، وخاصة وانه يضم الكثير من رجال النظام القديم(يري بشارة ان ليس المشكل في عودة رجال القديم الذين يقبلون باللعبية الديمقراطية المشكل يكمن في المجرمين منهم وان تونس تاخرت في محاسبتهم لانهم بداو يستقطبون المواطنين بالاضافة الي الازمة الاقتصادية وتفاقم الوضع في ليبيا، هذا حسبه عوامل تساهم في تسريع ظهور سيناريو الانتكاسة) وتحالف اصحاب المال معه في الدور الثاني، فتبادر الي اذهان البعض نجاح الثورة المضادة اوعودة النظام القديم بثوب جديد، وخاصة بعد الطعون التي تقدم بها المرزوقي الي المحكمة الادارية فيما يخص التجاوزات التي حصلت كخرق الصمت الانتخابي واستعمال سيارات ادارية لنقل المصوتين لصالح خصمه وحدوث عنف مادي ولفظي في بعض المراكز الانتخابية، وخاصة احتجاجات وغضب انصار المرزوقي بعد اعلان فوز القايد السبسي في الجنوب في قابس وبن قردان ومدنين وقبلي ودوز وتطاوين ومن اعنفها ما حصل في مدينة الحامة بولاية قابس مما ادي الي تدخل قوات الامن واستعمال الغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين،

*تشير بعض الكتابات بوجود قباءل ذات اصول امازيغية لكنها تعربو وتمدنو حتي انهم ذابو في المجتمع التونسي.

[1] حمادي الرديسي، مرجع سابق ، ص ص، 8 . 11.

الامر االذي ادي بتدخل المرزوقي لتهدءة الاوضاع وقبوله النتاءج مع وجود بعض الخروقات وتهنءة السبسي بالفوز، ومع تحالف نداء تونس مع حركة النهضة في تشكيل الحكومة زالت المخاوف نوعا ما. [1]

وزادت المخاوف بعد ان اعلن القايد السبسي في 20 مارس 2015 ضرورة المصالحة مع رجال الاعمال للخروج من الازمة الاقتصادية، ورفع الحاوز عن الممنوعين من السفر وبادر بقانون يحتوي ثلاثة اجراءات: العفو علي الموظفين غير المتابعين من العدالة باستثناء المتهمين بالرشوة، والمصالحة مع رجال الاعمال حالة بحالة، صفقة بصفقة، وتحويل الوداءع في البنوك الاجنبية الي حسابات تونسية بالدينار، مع تحويل هذه المداخيل الي المناطق المحرومة، فيما راي المعارضون لهذا بانه خرق للفصل 148 من الدستور والمتعلق بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية. [2]

تعتبر تونس البلد الذي قاد انتفاضات الربيع العربي، وكان الوحيد الذي وضع دستور توافقي ونجح في تنظيم انتخابات ديمقراطية ونزيهة وتامين انتقال سلمي للسلطة، الا ان هاجس الخوف من الارتداد او الانتكاسة لازال يسيطر علي قطاعات هامة من النخب والمعارضة وحتي من هم مشاركون في السلطة وهذا راجع الي ما يلي:

غياب مشاركة كافة الفءات الاجتماعية في بناء الديمقراطية وخاصة الشباب والنساء: ان النخب السياسية لم تنجح في اقناع الشباب في المشاركة في الانتقال الديمقراطي ويظهر ذلك جليا بمقاطعة الشباب لانتخابات 2014 وعدم وجودهم في مراكز صنع القرار ومحدودية نشاطهم في المجتمع المدني، ومع استمرار الوضع التونسي في اعتماد الية التوافق كاستراتيجية لتسيير الانتقال الديمقراطي ولم شمل الفرقاء السياسيين لتجنيب البلاد الفوضي والحرب الاهلية في غياب ضمانات فعلية لحماية الديمقراطية، فلابد من اشراك الشباب في العملية التي تدار من فءات فءات عمرية اخري

مخاطر الوضع الاقتصادي والارهاب:

هناك وعي لدي الحكومة وحتي المجتمع المدني بان الانجازات السياسية ومفاهيم الحكم التشاركي والديمقراطية المباشرة ليست كافية فلابد من تحسين الوضع الاقتصادي المتازم بتحسين مستوي المعيشة وخلق مناصب عمل وتعميم التنمية لتشمل الجهات الداخلية

[1] رياض بشير، مرجع سابق، ص ص، 38، 39.

[2] حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص 14.

التي تعرف نسب بطالة تقترب من 50% وتحسين الوضع الامني والقضاء علي الارهاب واجتثاث جذوره هذا الاخير يخلق حالة من الارباك ويستنزف الثروات ويخيف المواطنين ويعطل حالة الانتقال الديمقراطي، وبالتالي فخطر الانتكاسة يظل قاءما . [1]

فيما يري الاستاذ عبد اللطيف الحناشي ان ما يتميز به الوضع السياسي العام من ارتباك ووغموض وبغياب الثقة والتردد وعدم اليقين سواء داخل الحزب الواحد اوبين الاحزاب، والمناخ الحزبي والسياسي المشحون في ظل استءناف الاستقطاب الايديولوجي والسياسي واستغلال بعض الاطراف الاجنبية للتجاذبات السياسية والايديولوجية الحادة بين ابناء البلد الواحد بهدف تمرير اجندتها والتي تتمثل في تعطيل الانتقال الديمقراطي في طوره الاخير، امر دفع البعض للمراهنة علي صدور البيان رقم واحد والانقلاب علي المسار الديمقراطي. [2]

الا ان الباحث يري في الانتخابات الرءاسية 2019 اين فاز رجل القانون الدستوري غير المتحزب والذي لا يملك تاريخ سياسي امام رجل الاعمال نبيل القروي بالاضافة الي احترام مواعيد الانتخابات من طرف الهيءة المستقلة للانتخابات خاصة انها جاءت في ظروف استثناءية وهي موت الراحل القايد السبسي، لدليل علي دحض طرح الانتكاسة الديمقراطية، وان تونس تعيش مرحلة ترسيخ ديمقراطي بعقبات اقتصادية وامنية وممكن حتي دستورية قانونية

3 . استمرار الوضع الحالي مدة طويلة

امام عدم الاستقرار علي مستوي الحكومات(من 1011 الي يومنا هذا 11 حكومة) حتي اصبح يقال ان تونس بلد لا تعمر فيها الحكومات حتي الاءتلافية منها،،وامام وضع اقتصادي يصفه المراقبون بانه صعب وهش، يري بعض الملاحظين ان الوضع الحالي في تونس يستمر هكذا لمدة طويلة وذلك:

- فشل الحكومات المتعاقبة في ايجاد تغيير اقتصادي واجتماعي، وحافظت علي ميكانيزمات تسييير البلاد بفكر ما قبل 2011، في مواصلة لسياسة التطبيع مع الفساد

[1] "مخاطر الانتكاسة تهدد الديمقراطية الناشءة في تونس "، تاريخ النشر 17 ماي 2015، موقع DW، تاريخ التصفح 27 اوت 2020، علي الرابط: https://www.dw.com/ar

[2] عبد اللطيف الحناشي،" المشهد الحزبي التونسي: تصدعات سياسية في ظل ازمة اقتصادية واجتماعية "، مرجع سابق، ص ص 6، 7.

وحماية مصالح اللوبيات والتخطيط المركزي الذي جعل من المناطق الداخلية منفرة ومقصاة، وتعاني الطبقات المهمشة تكلفة الخيارات الحكومية اللاوطنية واللاشعبية.

- تركيبة مجلس النواب يغلب عليها الطابع الايديولوجي والمحاصصة السياسية الضيقة.
- ضعف اداء الاحزاب السياسية الحاكمة منذ 2012 وهشاشة حزبية واحزاب يميزها الانشطار والانقسام والسياحة الحزبية وضعف خطاب سياسي يركز علي امور الهوية والدين عوض الحلول الاقتصادية وغياب منوال تنموي واضح وتحقيق جزءي للعدالة الانتقالية وتاخر تاسيس المحكمة الدستورية، وما يرافق مسارها من تجاذب سياسي وحزبي ومحاصصة سياسية منعت تاسيس حكومة وحدة وطنية تضم حزاما سياسيا واضحا. [1]
- هناك من يري ان نوعية النظام السياسي المنبثق من دستور 2014 لا تساعد علي احتكار السلطة من جهتي نمط الاقتراع اي التمثيل النسبي الذي يستوجب تكوين حكومة تشاركية.
- ضرورة، ومن جهة التوازن بين صلاحيات السلطة التنفيذية (المزدوج بين رءيس الدولة ورءيس الحكومة) والتشريعية المتنوعة (حتما بفعل التمثيل النسبي) وهذا يعتبر نظام هش وغير مستقر وعرضة للتاثيرات الخارجية والهزات مثل النظام اللبناني. [2]

وكذلك لا يسمح للحزب الحاكم ان يحكم بمفرده بل يفرض عليه توافقات حتي يستطيع تشكيل حكومته وهي آلية ديمقراطية لكنها لا تساعد علي سن قوانين اصلاحية او تشكيل حكومة متجانسة ومنسجمة في الاهداف والتوجهات معبرة عن تطلعات عموم الشعب، بل ادت الي محاصصة حزبية وملء المناصب بمسؤولين تنقصهم الكفاءة والخبرة والوعي اللازم، وهوما فتح الباب امام تفشي الفساد والمحسوبية والزبونية وسياسة التعيين بالولاءات وسوء التصرف، ما تسبب في ضعف هيبة الدولة وكثرة الاضرابات وتعطيل العمل امام ضعف في اداء البرلمان واداء نوابه وتركيزهم علي الشعبوية عوض مناقشة المشاكل الحقيقية وطرح الحلول. [3]

---

[1] ماهر لطيف، عملية الانتقال الديمقراطي في تونس من المطالب الاجتماعية الي المآلات الواقعية، بتاريخ 1 يوليو2020، منشورات المركز الديمقراطي العربي، تاريخ التصفح 30-08-2020، علي الرابط:

https://democraticac.de/?p=67592

[2] حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص 17.

[3] ماهر لطيف، مرجع سابق.

صحيح ان التجربة الدمقراطية لا تزال فتية وهشة، ولكنها تعتبر استثناء عربي في النجاحات المتتالية للمحطات الانتخابية وسلمية التداول علي السلطة، وباعتمادها علي الية التوافق السياسي فلقد نجحت سياسيا وهذا الاستمرار ليس سببه سياسي بل سببه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وحتي الامنية التي تستلزم توافق اقتصادي كذلك بين النخب حول السياسات والحلول للقضاء علي المشاكل الحقيقية للمجتمع التونسي كالبطالة والفقر والتهميش والاقصاء والفوارق الجهوية وجتثاث منابع الارهاب.

وكخلاصة لهذا الفصل نستنتج

من خلال دراسة المرحلة الثانية من الانتقال الديمقراطي في تونس وهي مرحلة البناء المؤسساتي يتبين لنا:

النخب السياسية التونسية برغم اختلاف ايديولوجياتها ومشاربها الا انها راهنت علي العملية الدستورية وعلي الانتخاب كآليتان لمرحلة البناء المؤسساتي، ورغم الاحتقانات والعقبات التي ميزت المرحلة الانتقالية التي سبقت هذه المرحلة والاختلافات بينها، استطاعت باعتمادها الية التوافق عبور المرحلة بامان وتم:

- اعتماد دستور توافقي بامتياز وهوما يعرف بدستور 2014، والذي اسس الي نظام سياسي جديد يعطي للبرلمان سلطة اكبر اختيار وتشكيل الحكومة، ويعطي اولوية لرءيس الحكومة في تسيير دواليب الدولة علي حساب رءيس الجمهورية علي مستوي السلطة التنفيذية ذات الراسين واحتوي امور اخري ايجابية كانشاء الهيءات المستقلة اهمها الهيءة المستقلة للانتخابات وطريقة انشاءها بانتخاب اعظاءها، كما احتوي امور كثيرة تشغل الراي العام وتختلف فيها الرؤي كمسالة الدين والمراة والحريات حيث اضاف اشياء حقوق وحريات لم تكن موجودة في الدستور القديم.
- النظام الانتخابي المعتمد خلق برلمان تعددي وشجع علي المشاركة.
- لعب المجتمع المدني وخاصة رباعي الحوار دور مهم عملية الانتقال وكان له حضور قوي في الدستور وحتي مراقبة الانتخابات.
- اعتماد الانتخاب كآلية للتداول السلمي علي السلطة ومن تنظيم هيءة مستقلة وليس وزارة الداخلية، مع تعديل النظام الانتخابي باعتماد اكبر البواقي.
- الثناءية او الاستقطاب اسلامي علماني كان له وجود في مرحلة البناء المؤسساتي سواء في المصادقة علي الدستور او الانتخابات التشريعية والرءاسية.
- عرفت عملية الانتقال الديمقراطي عقبات انقسمت بين سياسية وقانونية تخص المشهد السياسي والمشهد الحزبي وعقبات اقتصادية اجتماعية، وامنية والتي تعتبر تحديات امام الحكومات القادمة وكل النخب التونسية من حكام ومعارضة.
- مرت تونس الانتقال الديمقراطي بنجاح باعتماد الدستور والانتخابات والعدالة الانتقالية والتوافق.
- طرح نجاح القايد السبسي بالرءاسة وحزبه نداء تونس بالتشريعيات مخاوف حول انتكاسة الديمقراطية وعودة النظام القديم، ولكن بتحالفه مع النهضة وفوز قيس سعيد بالانتخابات الاخيرة تبدت هذه المخاوف.

خاتمة

الخاتمة

ركزت هذه الدراسة علي اخضاع التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي الي الدراسة كحالة مخبرية، و بالتالي البحث في الاليات و الوسائل و كل الاجراءات المستعملة في تسيير المرحلة و رزنامة تسييرها، بالاضافة الي البحث في مستقبل تجربة الانتقال و اهم العراقيل التي نراها تشكل تحديا امام النخب التونسية

من خلال هذه الدراسة وصلنا الي هذه الاستنتاجات :

الاطار النظري

- لا تزال مسالة الديمقراطية تشغل اهتمام دارسي السياسة ومن ورائهم الانتقال الديمقراطي ، وهي اي الديمقراطية تدرس من خلال توجهين، توجه قيمي موسع و توجه اجرائي مختزل ولتدخل عامل الزمن والتنفيذ يميل مفكرو الانتقال الديمقراطي الي التوجه الاجرائي لانه الانسب والاسرع لتحقيق الدمقراطية التي تقوم علي التداول السلمي علي السلطة و التعددية الحزبية وحرية التعبير والترشح والانتخابات النزيهة.
- ان الانتقال الديمقراطي من الناحية النظرية عملية صعبة ومعقدة ومحفوفة بالمخاطر تشهد صراعات ومساومات وتفاوض بين قوي المعارضة وقوي النظام القديم، واساسها تفكيك النظام القديم او هدمه وبناء نظام جديد يقوم علي التداول علي السلطة والمشاركة الشعبية والتعددية الحزبية والفصل بين السلطات وتكتنفها الكثير من الصعوبات و العراقيل قد تكون داخلية او حتي خارجية تتطلب من الفاعلين الرئيسيين التعامل معها بذكاء .
- وانه لا توجد وصفة جاهزة بل هناك شروط اجراءية (اليات)لا بد من توفرها تم استنتاجها من تجارب دول اخري كالمسالة الدستورية والانتخابات النزيهة والعدالة الانتقالية والتوافق وشروط تخص كل حالة او دولة علي حدي تختلف من تجربة الي اخري.
- كما انها تعتبر مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي وتعرف مراحل فرعية اتفق المختصون علي انها ثلاثة مراحل اولها مرحلة ما قبل الانتقال ثم مرحلة انهيار النظام

التسلطي و قيام نظام جديد ثم ثالثا مرحلة التماسك وعرفت اشكال متعددة استنتجت من تجارب سابقة انتقال من اعلي انتقال من اسفل، انتقال تفاوضي، انتقال عن طريق تدخل عسكري.

اما بالنسبة للتجربة التونسية

- لا توجد عملية انتقال ديمقراطي بدون مقدمات فكان هناك دور للخلفيات الاقتصادية والاجتماعية وحتي السياسية في اندلاع الثورة التونسية ،وبالتالي مهدت للانتقال الديمقراطي فكان لانتشار الفقر والبطالة واختلال التوازن بين الجهات في التنمية والفساد والاستبداد دور مهم في ذلك.
- تمت عملية الانتقال الديمقراطي في تونس عن طريق توافق بين النخب والفاعلين علي كيفية تسيير المرحلة الانتقالية سواء من حيث الرزنامة او المؤسسات، فالنخب التونسية قدمت نموذجا في التفاوض والمساومة بين كل الاطراف علي اختلاف اتجاهاتها وتجنبت الصدامات.
- اعتمدت التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي علي اليات اساسية المسالة القانونية والدستور وبناء مؤسسات جديدة و الانتخابات الحرة النزيهة و العدالة الانتقالية.
- تم تنظيم الانتخابات عن طرق هيئة مستقلة عن الادارة و وزارة الداخلية وذلك لضمان نزاهتها وشفافيتها، مع تعديل النظام الانتخابي بما يخدم تعددية حزبية حقيقية.
- القطيعة مع النظام القديم وتفكيك بنيته قانونا وممارسة ساهم في انجاح عملية الانتقال الديمقراطي.
- كان لبعض القوانين مثل قانون الاحزاب وقانون الجمعيات وقانون الاعلام في المرحلة الانتقالية دورا مهما في الانتقال الديمقراطي وتمهيدا للجمهورية الثانية.
- تميزت المرحلة الانتقالية في تونس بفتح المجال السياسي والنقابي امام المعارضة وتدعيم المشاركة الشعبية واشتراك كل القوي في تسيير الشأن العام مع اعطاء دور للأحزاب السياسية والنقابات في المرحلة الانتقالية.

- هناك عوامل خاصة بالمجتمع التونسي ساهمت في انجاح الانتقال الديمقراطي كوحدة الهوية واللغة والدين ومستوي التعليم وحتي مستوي وثقافة النخب وايمانها بالانتقال الديمقراطي علي عكس تجارب عربية اخري.

توصيات

- ضرورة توافق اقتصادي بين النخب السياسية والاحزاب حول برامج وسياسات اقتصادية وتنموية لا يجاد حلول للمشاكل الاقتصادية.
- تجاوز الصراع او الاستقطاب علماني اسلامي والتركيز علي تسيير الازمة الاقتصادية والتنمية وبناء تحالفات حزبية علي هذا الاساس بدل تعايشات والتي لا تستمر طويلا.
- المحافظة علي مكتسبات الثورة ومكتسبات العملية الديمقراطية.
- معالجة المشكل الامني والارهاب .
- معالجة المشاكل التي ظهرت في المواعيد الانتخابية كالمال السياسي والسياحة الحزبية.

و تبقي التجربة التونسية جديرة بالدراسة سواء من حيث كيفية تسيير عملية الانتقال الديمقراطي او من حيث تسيير مرحلة الترسيخ و تحدياتها، باعتبار مرحلة الترسيخ من اهم المراحل وبدراستها نستطيع ان نحكم علي عملية التحول الديمقراطي في تونس وبذلك ان نستطيع ان نقول ان هناك استثناء عربي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا : الكتب

1. ابراهيم نصر الدين واخرون، حال الامة العربية 2014 . 2015 : الاعصار: من تغيير النظم الي تفكك الدول، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
2. الاحمر المولدي، الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية، في محمد مالكي واخرون، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2012 .
3. ار برادلي جون، ما بعد الربيع العربي،(ترجمة شيماء عبد الحكيم طه)،ط1،القاهرة :كلمات عربية للترجمة والنشر،2013.
4. باراني زولتان، موز روبرت، هل الديمقراطية قابلة للتصدير، (ترجمة جمال عبد الرحيم)، ط1، الكويت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2012.
5. برهومي منعم، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية، ط1، تونس: منشورات مجمع الاطرش، 2014.
6. بشارة عزمي، الثورة التونسية المجيدة :بنية ثورة من خلال يومياتها، ط1،بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، .2012
7. بشارة عزمي، في الثورة والقابلية للثورة. ط1، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012.
8. التايب عائشة، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية، في محمد مالكي واخرون، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2012.
9. توران الان، ما الديمقراطية، (ترجمة عبود كاسوحة)، ط1، دمشق : وزارة الثقافة،2000.
10. الجورشي صلاح الدين، تونس: المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة، في محمد مالكي واخرون، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2012.

11. حدوق وليد، الثورة التونسية :قراءة في الخلفيات الاقتصادية . الاجتماعية، في محمد مالكي واخرون، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012.

12. حميد رشيدع الوهاب، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، ط1، سوريا: دار المدي للثقافة والنشر، 2003.

13. الحناشي عبد اللطيف، الاحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، في محمد مالكي واخرون، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012 .

14. حيدر محمود واخرون،، ثورات قلقة: مقاربات سوسيواستراتيجية للحراك العربي،ط1، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي،2012

15. داهل روبرت، الديمقراطية ونقادها،(ترجمة عباس مظفر)، ط2، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات،2005.

16. الرمضاني مسعود واخرون، تونس الانتقال الديمقراطي العسير، تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،2017.

17. السرجاني راغب، قصة تونس من البداية الي ثورة 2011، ط2، القاهرة : دار اقلام للنشر والتوزيع والترجمة،2011 .

18. شلبي علاء واخرون، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، ط1، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان،2014 .

19. شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي . ط1، الجزائر: دار هومة،2004 .

20. الشويري يوسف، الشوري والليبرالية في الوطن العربي: اليات الانتقال، في علي الخليفة الكواري واخرون، مداخل الانتقال الي الديمقراطية في البلدان العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005 .

21. الصفراوي عمر، مسار العدالة الانتقالية في تونس توجه سليم ام فرصة مهدورة، في مسعود الرمضاني واخرون، تونس الانتقال الديمقراطي العسير، تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،2017 .

22. القلعي احمد، المجتمع المدني التونسي فاعل اساسي قبل الثورة وبعدها في مسعود الرمضاني واخرون، تونس الانتقال الديمقراطي العسير، تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،2017.

23. الكواري علي خليفة واخرون، مداخل الانتقال الي الديمقراطية في البلدان العربية ، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005

24. مالكي امحمد واخرون، ثورة تونس :الاسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012.

25. مالكي امحمد، الاسس الدستورية للجمهورية التونسية الثانية، في محمد مالكي واخرون، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012.

26. مبروك مهدي، ثورة الكرامة والحرية: قراءة اولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية، في محمد مالكي واخرون، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2012.

27. المصري صلاح الدين، ثورة 17 ديسمبر في تونس السياق التاريخي والمآلات، في محمود حيدر واخرون، ثورات قلقة: مقاربات سوسيواستراتيجية للحراك العربي،ط1، بيروت :مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي،2012.

28. هنتجتن صمويل، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين،(ترجمة علوب عبد الوهاب)، ط1، الكويت : دار سعاد الصباح، 1993.

ثانيا: مقالات المجلات

1. ازروال يوسف، "الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الاسباب عوامل النجاح والفشل"، مجلة افاق علمية، مجلد:11، عدد : 3، الجزائر، 2019.

2. ادريس علي، عبد القادر عبد العالي، "الدولة والديمقراطية واشكالية الاغتراب في المنطقة العربية "، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد: التاسع، عدد :2، الجزائر، سبتمبر 2018.

3. بشير رياض،" الانتخابات التونسية 2014 : مراحلها ونتائجها"، سياسات عربية،العدد:12، الدوحة، يناير 2015.

4. الجويني بشير،" الانتقال الديمقراطي في تونس: دستور الجمهورية الثانية وتحديات الصياغة (حزب حركة النهضة نموذجا) "، رؤية تركية . العدد: 13، تركيا، اذار 2014.

5. حملة صبرينة، "الاشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي: اشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 2، العدد:7، الجزائر، سبتمبر 2015.
6. كربوسة عمراني، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ...اي دور "، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 16، الجزائر، سبتمبر 2016.
7. لرقط حسين،" الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية من خلال الية التوافق السياسي تونس انموذجا: 2010 .2014 "، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات السياسية والقانونية، المجلد رقم: 02، العدد: 9، الجزائر، مارس 2018.
8. محمود عبد العال،"تاثير سياسات الشارع في عملية الانتقال الديمقراطي :دراسة مقارنة بين حالتي تونس ومصر"، مجلة سياسات عربية، العدد: 34، الدوحة، سبتمبر 2018
9. مسعودي يونس،" التحول الديمقراطي :مقاربة مفاهيمية نظرية "، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد:1، العدد 0، الجزائر، مارس 2014
10. مساعيد فاطمة،" التحولات الديمقراطية في امريكا اللاتينية : نماذج مختارة "، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، عدد خاص، الجزائر، افريل 2011
11. الرديسي حمادي،" تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة "، سياسات عربية، عدد: 18، الدوحة، يناير 2016
12. الغنوشي راشد،" من لثورة الي الدستور "، سياسيات عربية، العدد: 18، الدوحة، يناير 2018
13. زيد العلي،" دستور تونس الجديد :تحليل سياقي "، سياسات عربية، العدد :18، الدوحة، يناير 2018.

ثالثا : الرسائل الجامعية

1. احمد ع الرحمان شفيق ، التحول الديمقراطي في الوطن العربي تونس نموذجا، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية (منشورة)، جامعة الازهر غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2014 .
2. باهي سمير، الاصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية: دراسة لنموذجي تونس وليبيا، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية (منشورة)، جامعة باتنة : قسم العلوم السياسية، 2017 /2018.

3. يوسف سلامة عبد الرحمان ،التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الاول/ 2010، رسالة ماجيستير في التخطيط والتنمية السياسية(منشورة)،جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين: كلية الدراسات العليا، 2016.
4. ملاح السعيد، التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية(منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة : قسم العلوم السياسية، 2013.
5. علوي عزيزة، التحولات السياسية في تونس ومصر دراسة مقارنة، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية(منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2013/ 2014.
6. رزيق نفيسة، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر واشكالية النظام الدولاتي المشكلات والافاق، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية، 2015/ 2016.

رابعا: المواقع الالكترونية

1. ابو زاهر نادية، قراءة في مقالة دانكورت روستو التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي، عنوان الموقع :

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=114705&r=0

2. بشارة عزمي، الانتقال الديمقراطي واشكالياته :دروس نظرية من تجارب عربية، عنوان الموقع:

https://www.dohainstitute.org/ar/

3. بشارة عزمي، الانتقال الديمقراطي واشكالياته دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، عنوان الموقع:

https://www.dohainstitute.org

4. بن عاشور نافع، ثناءية الحكم في الدستور التونسي الصادر في 27 جانفي/يناير 2014، عنوان الموقع:

https://www.arabstates.undp.org/content/dam/rbas/doc/Compendium%20Arabic/Part%203/45%20Rafaa%20Ben%20Achour%20AR.pdf

5. الجمعاوي انور، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، عنوان الموقع :

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPSPDFDocumentLibrary/document_BCCB1E8D.

6. الجابري محمد عابد ،الانتقال الي الديمقراطية في المغرب :اسئلة وافاق، عنوان الموقع :

http://www.aljabriabed.net/n31_01jabri.htm

7. الجراي فتحي، الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، عنوان الموقع :

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/2014128113142737878.html

8. جبلي علي، التيارات الفكرية والسياسية في تونس وتحدي التحول الديمقراطي، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، عنوان الموقع :

https://fikercenter.com/political-analysis?page=13

9. الحناشي عبد اللطيف، انتخابات المجلس التاسيسي التونسي (الاطار المسار النتائج)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، عنوان الموقع :

http://www.dohainstitute.org/file/Get/7f78d9ff-7059-4df1-8d7c-

10. الحناشي عبد اللطيف، تونس: الانتخابات التشريعية الاولي بعد الثورة ، مركز الجزيرة للدراسات، عنوان الموقع :

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/09/20149249204591131.html

11. الحناشي عبد اللطيف، انتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة، مركز الجزيرة للدراسات، عنوان الموقع:

http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/02/201525114459477586.html

12. الحناشي عبد اللطيف، المشهد الحزبي التونسي: تصدعات سياسية في ظل ازمة اقتصادية واجتماعية، مركز الجزيرة للدراسات، عنوان الموقع :

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/10/181023114156709.html

13. كيم سمير، رقية غربي، المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي، الموسوعة السياسية للدراسات السياسية والاستراتتيجية، عنوان الموقع :

.POLOTICS_dz

14. الكواري علي خليفة، الانتقال للديمقراطية في الدول العربية، عنوان الموقع :

http://dr-alkuwari.net/

15. لطيف ماهر، عملية الانتقال الديمقراطي في تونس من المطالب الاجتماعية الي المآلات الواقعية، منشورات المركز الديمقراطي العربي، عنوان الموقع :

https://democraticac.de/?p=67592

16. محمد محي الدين، المنتدي الدولي لمسارات التحول الديمقراطي، برنامج الامم المتحدة الانماءي ، عنوان الموقع :

http://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/DemGov/

17. المعتصم بالله ابوعين، "دور اتحاد الشغل في التحول الديمقراطي في تونس "،موقع الحوار المتمدن، عنوان الموقع :

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=464764&r=0

18. محمد محمود صدفة، مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به، عنوان الموقع :
http://www.academia.edu/4227531/_

19. مخاطر الانتكاسة تهدد الديمقراطية الناشئة في تونس، موقع DW، عنوان الموقع :
https://www.dw.com/ar

20. النويصي عبد العزيز، اشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب افريقيا ، عنوان الموقع:
studies.aljazeera.net

21. نويرة اسماء، صعوبات في مسار التحول الديمقراطي في تونس، مركز كارنغي لدراسات السلام الدولي، عنوان الموقع:
https://carnegieendowment.org/sada/43350

22. النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية في تونس: السبسي والمرزوقي الي الدورة الثانية، موقع عرب 48، عنوان الموقع :
https://www.arab48.com/

23. سليماني هيثم، التوافق السياسي، محطات ومطبات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، عنوان الموقع :
/www.dohainstitute.org

24. عبد المولي عزالدين، اضواء علي التجربة التونسية، مركز الجزيرة للدراسات، عنوان الموقع:
ttps://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html

25. العربي صديقي، التحول الديمقراطي المستدام بتونس :رئاسيات 2019 بين سياسة جديدة واخري مناهضة، مركز الجزيرة للدراسات، عنوان الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/11/2019-191104065814400.html

26. القصير كمال، قضايا التوافق وبناء الدولة في التجارب المغاربية، مركز الجزيرة للدراسات، عنوان الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/02/201525114459477586.html

27. الرياحي ليلي، اشكالية المجتمع المدني والحركات الاجتماعية العربية وقدرتها علي التاثير في قضية العدالة الاجتماعية ..المجتمع المدني التونسي بعد الثورة، منتدي البدائل العربي للدراسات، عنوان الموقع:
http://www.afalebanon.org/ar

28. التهامي فضيل،" الثورات الديمقراطية في العالم العربي تونس نموذجا (جزء 2)"، موقع الحوار المتمدن،، عنوان الموقع علي الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369652

29. توفيق ابراهيم حسنين، الانتقال الديمقراطي : اطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، عنوان الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013

30. تونس المعرفة، عنوان الموقع:

https://www.marefa.org/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3

31. التليلي وليد، اعطاب الجمهورية الثانية في تونس :المشكلة سياسية ام دستورية، العربي الجديد، عنوان الموقع :

https://www.alaraby.co.uk/politics/95a48dd3-f8a3-4f04-904b-16b4614cfee0

32. تحديات الجمهورية التونسية الثانية من يبدآ السبسي، موقع العرب، عنوان الموقع:

https://alarab.co.uk

33. دستور تونس الصادر عام 2014، عنوان الموقع:

https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf?lang=ar

34. قناة الجزيرة علي اليوتيب،" شاهد علي العصر"، المنصف المرزوقي،ج1، تقديم احمد منصور، 19-07-2017.

35. برنامج فكرة لبكرة، مفهوم الديمقراطية مع الاستاذ مراد وهبة، ندوات مؤسسة المصريين علي اليوتيب.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
إهداء
مقدمة ..... أ
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري
تمهيد 10
المبحث الاول: مفهوم الانتقال الديمقراطي 11
المطلب الاول: تعريف الديمقراطية 11
المطلب الثاني: تعريف الانتقال الديمقراطي 17
المطلب الثالث: الفروق الاساسية بين الانتقال الديمقراطي والمفاهيم المشابهة 22
المبحث الثاني: اساليبوأشكال الإنتقال الديمقراطي 25
المطلب الاول: الاساليب والاشكال 25
المطلب الثاني: آليات ووسائل الإنتقال الديمقراطي 28
المطلب الثالث: مراحل الانتقال الديمقراطي 34
المبحث الثالث: مقاربات الانتقال الديمقراطي 36
المطلب الاول: المقاربة الانتقالية 36
المطلب الثاني: المقاربة البنيوية 38
المطلب الثالث: المقاربة التحديثية 40
الفصل الثاني: الثورة والانتقال الديمقراطي في تونس
تمهيد 46
المبحث الاول: أسباب ودوافع اندلاع الثورة التونسية 47
مطلب1: الوضع الاجتماعي والاقتصادي في تونس قبل الثورة 47
مطلب2: الأسباب المباشرة للثورة التونسية (أحداث سيدي بوزيد) 56
مطلب3: الثورة التونسية وانعكاساتها على الوضع السياسي 62
المبحث الثاني: تقويض أسس النظام السياسي التونسي القديم 67
مطلب1: سقوط نظام الرئيس بن علي 67
مطلب2: تفكيك بنية النظام السياسي القديم 69
مطلب3: التوافق السياسي وحماية انهيار الدولة 72
المبحث الثالث: إعادة تشكيل الخريطة السياسية في تونس 76
مطلب1: إنشاء المؤسسات السياسة المؤقتة 76
مطلب2: إعادة تشكيل خريطة الأحزاب السياسية 81

مطلب3: تفعيل دور المجتمع المدني التونسي 87

الفصل الثالث: مسار الانتقال الديمقراطي والبناء المؤسساتي في تونس

تمهيد 94
المبحث الأول: التغييرات الدستورية والبناء المؤسساتي لتونس الجديدة..... 95
مطلب1: التغييرات الأساسية في الدستور التونسي (دستور 2014) 95
مطلب2: التغييرات الأساسية في المؤسسات السياسية التونسية 99
مطلب3: أهم إرهاصات التغييرات السياسية في تونس 102
المبحث الثاني: العملية السياسية في تونس من خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية 104
مطلب1: الانتخابات الشريعية في تونس الجديدة 104
مطلب2: الانتخابات الرئاسية في تونس الجديدة 106
مطلب3: أهم إرهاصات الانتخابات الرئاسية والتشريعية 108
المبحث الثالث: معوقات ومستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس 110
مطلب1: معوقات الانتقال الديمقراطي في تونس 110
1.المعوقات السياسية الداخلية 110
2.المعوقات الاقتصادية الاجتماعية 112
مطلب2: مستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس.....114
1.سيناريو الترسيخ الديمقراطي (نجاح تجربة الانتقال) 114
2.سيناريو التراجع (الانتكاسة الديمقراطية).....115
3.استمرار الوضع الحالي مدة طويلة 117
خاتمة.....122
قائمة المراجع.....126
فهرس المحتويات 135
فهرس الجداول 137

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
1	جدول يوضح نسب الفقر والبطالة والحرمان	54
2	جدول نتائج انتخابات المجلس التأسيسي 23 اكتوبر 2011	78
3	عدد القوائم الانتخابية للانتخابات التشريعية 2014 في الداخل	104
4	نتائج انتخابات تشريعيات 2014	105

ملخص الدراسة

عرف العالم العربي في نهاية 2010 وبداية 2011 موجة من الاحتجاجات والمظاهرات الهادفة الي اسقاط وتغيير الانظمة الاستبدادية بكل اشكالها، اصطلح علي تسميتها اعلاميا "الربيع العربي" والتي كانت بداياتها من تونس ثم مصر وليبيا وسوريا واليمن والتي اختلفت في نهاياتها ومآلاتها، ولقد شكلت التجربة التونسية الاستثناء العربي لسلميتها ونجاحها في تغيير نظام استبدادي الي نظام ديمقراطي يقوم علي التداول السلمي علي السلطة.

وتهدف الدراسة الي البحث في طبيعة عملية الانتقال الديمقراطي في تونس والاليات التي اعتمدتها النخب التونسية في تسيير المرحلة الانتقالية واستنتاج دروس وعبر لدول العالم العربي التي تعيش او ستعيش نفس المرحلة.

اعتمدت الدراسة علي: المنهج التاريخي، منهج دراسة الحالة، الاقتراب المؤسسي توصلت الدراسة الي ان التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي هي عملية معقدة عرفت صراعات ومفاوضات ومخاطر استطاعت النخب تجاوزها ومرت بمرحلتين مرحلة ما بعد الثورة ومرحلة البناء المؤسساتي واعتمدت علي اليات: دستور جديد يحدث قطيعة مع النظام القديم مع اعتماد بعض القوانين في المرحلة الانتقالية كقانون الانتخابات و النظام الانتخابي وقانون الاحزاب وقانون الجمعيات وقانون الاعلام لتفكيكه والتمهيد الي نظام جديد ديمقراطي وانتخابات رئاسية وتشريعية شفافة ونزيهة من تنظيم ومراقبة هيئة مستقلة بالإضافة ملف العدالة الانتقالية والية التوافق التي ميزت كل المشهد التونسي.

RÉSUMÉ DE L'ÉTUDE

Le monde arabe a connu fin 2010 et début 2011 une vague de protestations et de manifestations visant à renverser et à changer les régimes autoritaires sous toutes leurs formes. On l'appelait dans les médias le «printemps arabe» qui a fait ses débuts en Tunisie, puis en Égypte, en Libye, en Syrie et au Yémen ... Qui différaient dans leurs fins et leurs résultats, et l'expérience tunisienne constituait l'exception arabe pour sa paix et son succès à transformer un régime autoritaire en un régime démocratique basé sur le transfert pacifique du pouvoir. L'étude vise à étudier la nature du processus de transition démocratique en Tunisie et les mécanismes adoptés par les élites tunisiennes dans la conduite de la phase de transition et de tirer des leçons pour les pays du monde arabe qui vivent ou vivront dans la même phase.

L'étude s'est appuyée sur: l'approche historique, l'approche de étude de cas et l'approche institutionnelle.

L'étude a conclu que l'expérience tunisienne de la transition démocratique est un processus complexe qui a connu des conflits, des négociations et des risques que les élites ont pu contourner. Elle est passée par deux phases, la phase post-révolution et la phase de construction institutionnelle, et elle s'est appuyée sur les mécanismes: une nouvelle constitution rompt avec l'ancien système avec l'adoption de certaines lois en phase de transition comme la loi électorale Et le système électoral, la loi sur les partis politiques, la loi sur les associations et la loi sur les médias pour le démanteler et ouvrir la voie à un nouveau système démocratique Et des élections présidentielles et législatives transparentes et équitables organisées et supervisées par un organe indépendant en plus du dossier de la justice transitionnelle et du mécanisme de consensus qui a caractérisé l'ensemble de la scène tunisienne.